الإنتوساي

المجلة الدولية
للرقابة المالية الحكومية

أبريل 2015

أبريل 2015
المجلد (42) رقم (2)

هيئة تحرير المجلة
جوزف موسر، رئيس محكمة التدقيق، النمسا
مايكل فيرغسون، المدقق العام، كندا
عبداللطيف الخراط، الرئيس الأول لدائرة المحاسبات، تونس
جيني دودارو، المراقب العام، الولايات المتحدة الأمريكية
أديلينا غونزاليس، المراقب العام، فنزويلا.

الرئيس:
جيمس كريستيان بلوكوود (الولايات المتحدة الأمريكية)
رئيس التحرير:
بيل كيلير (الولايات المتحدة الأمريكية)
مساعد رئيس التحرير:
أيمي كوندرا (الولايات المتحدة الأمريكية)

المحررون المساعدون:
مكتب المراجع العام (كندا)
شاشي كانت شارما (الاسوساي – الهند)
باتريك زاشيني (الباساي – ياب - مايكرونيسيا)
الأمانة العامة للكاروساي (سانت لوسيا)
الأمانة العامة للأوروساي (أسبانيا)
خميس حسني (تونس)
باسيلو جوريغوي (فنزويلا)
الأمانة العامة للانتوساي (النمسا)
مكتب المساءلة الحكومية الأمريكي (الولايات المتحدة الأمريكية)

الإدارة:
سيبرينا تشيس (الولايات المتحدة الأمريكية)
بول ميلير (الولايات المتحدة الأمريكية)

أعضاء مجلس مديري للانتوساي:
الرئيس: ليو جياي، جمهورية الصين الشعبية.
النائب الأول للرئيس: د. حارب سعيد العميمي، الإمارات العربية المتحدة.
النائب الثاني للرئيس: د.أسامة جعفر فقيه، المملكة العربية السعودية.
الأمين العام: جوزيف موسر، النمسا.
الأعضاء:
تيرانس باستين، جزر باهاما.
د. كارلوس رايمون بوليت فاغيوني، الإكوادور.
هشام جنينة، مصر.
غيلبرت نغوولاكيا، غابون.
تيروهيكو كاواتو، اليابان.
خوان مانويل بورتال مارتينيز، المكسيك.
لين بروفوست، نيوزلندا.
يورغن كوسمو، النرويج.
رانا محمد أخطر بولاند، باكستان.
كرزيسزتوف كويتكوسكي، بولندا.
تاتيانا أ. غوليكوفا، روسيا الاتحادية.
كيمي ماكويتو، جنوب أفريقيا.
جيني دودارو، الولايات المتحدة الأمريكية.
د.أديلينا غونزاليس، المراقب العام، فنزويلا.

المجلة الدولية
للرقابة المالية الحكومية

حقوق الطبع محفوظة لمؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

تصدر المجلة الدولية للرقابة الحكومية على أساس ربع سنوي (يناير، ابريل، يوليو أكتوبر) باللغات العربية، والإنجليزية، والفرنسية، والألمانية، والإسبانية باسم المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا (الانتوساي). وقد تم تخصيص المجلة والتي تعتبر المجلة الرسمية الناطقة بلسان الانتوساي، لتطوير إجراءات وتقنيات الرقابة الحكومية. وتعبر الآراء والأفكار التي يتم نشرها في المجلة عن وجهات نظر رؤساء التحرير والأفراد الذين يساهمون فيها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة وسياساتها. ويرحب رؤساء التحرير بالمقالات والتقارير الخاصة والأنباء التي تقدم للمجلة والتي يجب أن ترسل إلى مكتب التحرير التالية:

U.S. Government Accountability Office
441G Street, NW, Room 7814
Washington, D.C. 20548
U.S.A
202-512-4707
E-mail: intosaijournal@gao.gov
Twitter: @INTOSAIJournal

ونظراً لاستخدام المجلة كأداة تعليمية، فإن أولوية قبول المقالات لتلك التي تعالج جوانب عملية من الرقابة على القطاع العام، وتشمل هذه الجوانب دراسة الحالات التطبيقية والأفكار حول مناهج جديدة في مجال الرقابة أو تفاصيل حول برامج التدريب الخاصة بالرقابة، أما المقالات التي تتناول الجوانب النظرية فتعتبر غير مناسبة للنشر في المجلة.

وتوزع المجلة على جميع أجهزة الرقابة العليا الأعضاء في الانتوساي والجهات المهتمة مجاناً. كما أن المجلة متوفرة بصورة إلكترونية على موقع الانتوساي: www.intosaijournal.org أو www.intosai.org وكذلك بالاتصال على: Journalatspel@gao.

تجري فهرسة مقالات المجلة في فهرس المحاسبين الذي ينشره المعهد الأمريكي للمحاسبين العموميين المعتمدين، وتدرج في محتويات الإدارة.

ويتم نشر بعض المقالات التي يتم اختيارها في النشرات التالية:

Anbar Management Services, Wembley, England, and University Microfilms International, Ann Arbor, Michiggan, U.S.A.

المحتويات:

المقالة الافتتاحية 1

أخبار موجزة 4

مكتب المساءلة الحكومية (GAO) ينشر مراجعة معايير الرقابة الداخلية 18

التعريف بالتدقيق الوقائي في الحكومات المحلية: قضية اليونان 21

الشراكة عبر المحيط الهادي 24

أدلة الممارسات الجيدة 28

داخل الأنتوساي 31

مستجدات مبادرة الإنتوساي للتنمية 46

مستجدات تعاون الانتوساي مع مجموعة المانحين 51

جدول أعمال الإنتوساي لعام 56

أجهزة الرقابة العليا وتدقيق الصناعات الاستخراجية

بقلم: جون ف. س. موانغا
مدقق عام أوغندا ورئيس مجموعة عمل الانتوساي المعنية بتدقيق الصناعات الاستخراجية

تتيح موارد الصناعات الاستخراجية الفرصة أمام لأجيال الحالية لسداد ما اقترضوه من أحفادهم، واستعادة ما ورثوه من أجدادهم.

تعتبر منتجات الصناعات الاستخراجية أحد مصادر النفع العام للمواطنين. ولكن للأسف نادراً ما تدرك الدول النامية هذه الحقيقة، حيث أن وفرة الموارد الطبيعية الناتجة عن الصناعات الاستخراجية لم تنجح في التخفيف من حدة الفقر. وبدلاً عن ذلك، أصحبت الموارد الطبيعة أحد أسباب تصاعد المشاكل والتي توجت بالعداء والصراعات والأنشطة العدوانية – مما أدى إلى استحداث سيناريوهات يشار فيها لهذه الظاهرة بـ «لعنة الموارد».

لعنة الموارد

في حال مقارنه الدول التي تمتلك هبات أقل من الموارد الطبيعية، فان العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية – خاصة تلك التابعة لدول العالم النامية – تستمر في تحمل أعباء النمو البطيء للاقتصاد الذي تتسم به الهياكل الحكومية الضعيفة إلى جانب كونها أكثر عرضة للنزاعات التي تتسبب في ضعفها. وترتبط ظاهرة « لعنة الموارد » بشكل وثيق بنقص أو قلة المساءلة أو الشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية. وتعتبر عمليات تعزيز المؤسسات المعنية بالمساءلة أحد الأدوات الضرورية لتحويل استكشاف الموارد الطبيعية، حتى وإن كانت متواضعة، إلى إيرادات من شأنها أن تؤثر إيجابياً على جودة حياة المواطنين.

تعتبر أجهزة الرقابة العليا حلقة وصل مهمة في هذه السلسة. إذ يتم تفويض أجهزة الرقابة العليا بتوفير ضمانات للمواطنين تتعلق بمصداقية وشفافية واقتصادية نظم الحوكمة التي تشرف على استخدام الموارد الطبيعية. وعليه ينبغي على أجهزة الرقابة العليا أن تواصل دورها الهام في الإشراف على هذا القطاع الرئيسي.

ويمكن لهذا الدور أن يساعد في خلق بيئة تمتاز بالتواصل، وتحقق النمو الاقتصادي والرفاهية للمواطنين مع ضمان عدم تسبب الصناعات الاستخراجية بأية أضرار جسيمة للبيئة.

في مجتمع الانتوساي، هناك اختلاف كبير في أدوار أجهزة الرقابة العليا المرتبطة بالصناعات الاستخراجية. تواجه أجهزة الرقابة العليا العديد من التحديات، خاصة تلك الناجمة عن التعقيدات التقنية للقطاع (قلة المعرفة بالإجراءات التجارية، والتشكيل الحكومي، والمخاطر المرتبطة بذلك) بالإضافة إلى الحاجة إلى بناء القدرات واستقطاب الموظفين المتخصصين. عدم وجود هياكل قانونية كافية قد تعيق التفويضات الممنوحة لأجهزة الرقابة العليا.

مجموعة العمل المعنية بتدقيق الصناعات الاستخراجية

مع الأخذ بالاعتبار قام مجتمع الأنتوساي بتشكيل مجموعة العمل المعنية بتدقيق الصناعات الاستخراجية (WGEI) في أكتوبر 2013 خلال مؤتمر الأنكوساي الحادي والعشرون الذي عقد في بكين. وتعتبر مجموعة العمل هذه نقلة نوعية في مساعدة أجهزة الرقابة العليا على اكتساب المهارات الملائمة والخبرات التي تمكنها من تقديم التوجيهات اللازمة في مجال تدقيق الصناعات الاستخراجية.

وتعتبر مجموعة العمل المعنية بتدقيق الصناعات الاستخراجية WGEI منتدى ملائم لأجهزة الرقابة العليا للعمل معاً لتعزيز فهم القطاع وأداء أدوارها بفعالية لدعم مبدأ الشفافية والمساءلة بالنسبة للأموال العامة. وتعمل مجموعة العمل المعنية بتدقيق الصناعات الاستخراجية على اتاحة الفرص للأعضاء بحيث تمكنهم من تعلم وتبادل أفضل الممارسات. بالإضافة إلى تقديم فرص لإنشاء علاقات استراتيجية متبادلة والتعاون مع الجهات المركزية بغرض تحقيق أهداف المجموعة. وتعتبر الحكومات المحلية والشركاء في التطوير (الجهات المانحة) والسلطات المختصة بالإيرادات ومنظمات المجتمع المدني عناصر أساسية– في هذه الزمالة بالإضافة العناصر الأخرى. ومن خلال مجموعة العمل هذه يمكن لأجهزة الرقابة العليا تطوير عمليات إدارة الصناعات الاستخراجية: هناك توجه حديث لتتعرف أجهزة الرقابة العليا على دورها في هذا القطاع، إلى جانب رغبة قوية من قبل مختلف الجهات لدعم هذه المبادرات. هذا إلى جانب التعاون بين أجهزة الرقابة العليا لمواجهة التحديات الناجمة عن الصناعات الاستخراجية باعتبارها مجتمع يعمل على تقديم أفضل الفرص التناغمية.

تعزيز قوة أجهزة الرقابة العليا

قد لا تمتلك بعض أجهزة الرقابة العليا، خاصة في الدول النامية، حتى وقتنا هذا القدرة على القيام بالتفويضات التي تتعلق بالتدقيق على جهات معينة، خاصة تلك التي تدخل فيها الشركات الخاصة. وهذا الأمر يدعو إلى توسعة عاجلة في نطاق التكليفات الممنوحة لأجهزة الرقابة العليا لتتمكن من التدقيق على ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص ذات الصلة بالصناعات الاستخراجية. وينبغي على الحكومات السيادية العمل بشكل وثيق مع أجهزة الرقابة العليا لتعزيز وتقوية أدوار أجهزة الرقابة العليا لتمكنها من تنفيذ مهامهما على أكمل وجه. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الحكومات أن تشجع أجهزة الرقابة العليا على اتخاذ دور قيادي في الاشراف على المساءلة والشفافية وذلك من خلال المبادرات التي أصبحت دليل على الاتفاقيات العالمية مثل مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI).

تتيح الصناعات الاستخراجية الكثير من الفرص التي من خلالها يمكن لأجهزة الرقابة العليا التأثير وبفعالية على حياة المواطنين، ويعود السبب في ذلك إلى الامكانيات الهامة لهذا القطاع، في حال ادارتها بشكل ملائم، ومساهماتها في الإيرادات بشكل كبير. وتظهر هنا الحاجة إلى حماية الدول من ظاهرة «لعنة الموارد»، بحيث يمكن لأجهزة الرقابة العليا في حال تعزيز قوتها وتزويدها بالمهارات العالية أن تقدم مساهمات هامة وذات كفاءة وفعالية لخدمة هذه القضية. ويتحتم على أجهزة الرقابة العليا باعتبارها الدعامة التي ترسو عليها مبادرات الشفافية والمساءلة، خاصة في الدول النامية، أن تستخدم أدوات من شأنها أن تحدث تحولاً في مكاسب وإيرادات الصناعات الاستخراجية وبالتالي تؤدي إلى التنمية المستدامة.

رسالة من رئيس المجلة

بقلم: جيمس كريستيان بلوكوود
المدير العام للتخطيط الاستراتيجي و الاتصالات الخارجية في
مكتب المساءلة الحكومية – الولايات المتحدة الأمريكية
ورئيس المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

سعت المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية (IJGA) منذ بداية اصدراها في عام 1974 إلى خلق قاعدة لتبادل المعرفة ما بين مدققي العموم في جميع أنحاء العالم. ومن خلال صفحات مجلتنا، والمقالات المنشورة على الانترنت بالإضافة إلى مشاركاتنا في وسائط التواصل الاجتماعي، فقد عملت المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية على رعاية مجتمع أعضاء الانتوساي. وتماشياً مع شعار الانتوساي: «التجربة المتبادلة تعود بالنفع على الجميع» ، عملت المجلة على دعوة مدققي العموم بغرض مشاركتهم مخاوفهم والتحديات التي تواجههم، بالإضافة إلى تبادل أفضل الممارسات بحيث يمكن أن يطبقها المدققين على المستوى المحلي، والإقليمي، والعالمي.

أنه ليسرني تسلم مهام منصبي الجديد كرئيس لمجلس إدارة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية (IJGA) ، والاشراف على اصدار المجلة بالنيابة عن مجتمع الانتوساي. حيث تعمل المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية وفقاً لسياسة تحريرية مستقلة، ولطالما اهتممنا بتلقي تقارير وأفكار ومدخلات جديدة من أعضاء الانتوساي.

وكما شاركناكم بالماضي، تعمل المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية (IJGA) على إثبات وجودها على شبكة الانترنت. ونحن نؤمن بأن المزيد من الحرية في تدفق المعلومات من خلال الأدوات والتكنولوجيا التفاعلية، من شأنه أن يقدم للقراء فرصة ثرية لتبادل المعلومات.

حالياً، نحن نبحث في الخيارات المتاحة لتحديث الموقع الالكتروني للمجلة والذي سيحتوي على إضافات جديدة مثل: ألبومات الصور، المقاطع الصوتية والمرئية لمختلف فعاليات وأحداث الانتوساي. كما إننا نرغب في ادراج أقسام للمصادر وصفحات لعناوين الموضوعات مثل: مجموعات عمل الانتوساي، وفرق المهام، والآراء والتعليقات حول المؤتمرات، ولمحات حول التدقيق، ودراسات حالات، وأفضل الممارسات.

تهتم المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية (IJGA) كذلك بالعمل مع الجهات الأخرى التابعة للانتوساي، مثل اللجان ومجموعات العمل الإقليمية، لتسهيل وتبسيط التواصل في منظمة الانتوساي وتعزيز عمليات تبادل المعرفة واستراتيجيات وسائل التواصل الاجتماعي.

وسيعمل المحتوى الإضافي إلى جانب توفر المزيد من الأدوات التكنولوجية التفاعلية على زيادة قيمة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية (IJGA) بالنسبة للقراء. على سبيل المثال، نحن نعتقد بأن منتديات المناقشة المخصصة لمقالات وموضوعات محددة ستمكن القراء من مناقشة المواد المطروحة، بالإضافة إلى أن المقابلات مع كُتاب المقالات المميزة ستتيح المجال لإجراء المزيد من الحوارات وتبادل الآراء. في حين أن هذه الابتكارات سوف تتطلب استثمارات مالية أولية، إلا إننا نعتقد أن هذه الزيادات في الميزانية على المدى القصير ستوفر قيمة أكبر لأعضاء منظمة الانتوساي على المدى الطويل.

من أجل إجراء تحديث إضافي للمجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية (IJGA)، نحن نعمل حالياً على تطوير وتحديث النظم (البروتوكولات)، واللوائح، وسياسات الشراء لتعزيز الكفاءة والفعالية وزيادة خدماتنا لمنظمة الانتوساي. نحن نؤمن بمبدأ الحفاظ على الحوكمة الرشيدة والعمليات المالية السليمة. من أجل تحقيق هذا الهدف يعمل مدققين خارجيين على التدقيق على المجلة بشكل سنوي، ويتم تقديم التقرير إلى أمانة الانتوساي، كما يتم اشتماله ضمن تقرير مراجع عام مكتب المساءلة الحكومية في الولايات المتحدة

أخبـــار

أجهزة الرقابة العليا في كافة أنحاء العالم

مكتب رئيس جهاز الرقابة الأعلى في جمهورية ألبانيا ALSAI يعقد مؤتمر علمي

تمحور المؤتمر الذي تم عقده في أكتوبر بشكل رئيسي حول: «دور التدقيق الوطني في خدمة الحوكمة الوطنية» و تضمن المؤتمر 120 مشاركا مثلوا أجهزة الرقابة العليا من كافة أنحاء العالم.

عقد مكتب رئيس جهاز الرقابة الأعلى في جمهورية ألبانيا ALSAI في الفترة من 29 – 30 أكتوبر 2014 مؤتمره العملي الثالث. وركز المؤتمر بشكل رئيسي على «دور التدقيق الوطني في خدمة الحوكمة الوطنية».

ضم المؤتمر 120 مشاركا ً من الخبراء والأكاديميين والاساتذه من جامعة تيرانا بالإضافة إلى ممثلين من أجهزة الرقابة العليا في كل من: بولندا والنمسا وكرواتيا وتركيا وكوسوفو ومونتينيجرو وممثلين عن البعثات الدبلوماسية في ألبانيا، بالإضافة إلى ممثلين من الإدارة العامة للميزانية التابعة للجنة الأوربية وباحثين وداعمين لعمليات التدقيق والتمويل العام إلى جانب مدققين من مكتب رئيس التدقيق في جمهورية ألبانيا.

وخلال اليوم الثاني من المؤتمر، تشرفنا بحضور سموه رئيس الجمهورية الألبانية السيد/ بوجار نيسهاني، وسفير الولايات المتحدة في تيرانا السيد/ ألكساندر ارفيزو وعضو البرلمان الأوربي السيد/ ايغور سوليتيس.

و ترأس المؤتمر كل من د. بوبار لسكاي – رئيس الجهاز الألباني الأعلى للرقابة والسيد/ روبرت جيسلي من الإدارة العامة للميزانية والسيد/ جاسيك جيروسكي – الرئيس الأسبق لجهاز الرقابة الأعلى البولندي و المستشار الحالي لرئيس الجهاز البولندي.

وتخلل المؤتمر تقديم 28 ورقة من قبل شخصيات عالمية ومحلية وخبراء في التدقيق العام الخارجي و التمويل العام. و من ضمن الأوراق المقدمة ورقة السيد/ روبرت جيسلي – رئيس جهازي كرواتيا ومونتينيجرو السيد/ ايفان كالسيك والسيد/ ميلان دابوفك اللذان قدما ورقة محكمة التدقيق التركية، بالإضافة إلى تقديم النتائج و التوصيات المقدمة من قبل أساتذه مميزين في مجال المحاسبة والتدقيق وتحليل المخاطر و التمويل في جمهورية ألبانيا.

وعلاوة على الـ 28 ورقة المقدمة، توصل المشرفين إلى أن التحدي الرئيسي الذي يواجه العديد من الدول يكمن في رفع جودة عمليات إدارة التمويل العام و ذلك بغرض استخدامها كأداة لتحسين عمليات تطبيق الأهداف المحلية وذلك من ضمن عمليات التطوير الاستراتيجي. انه من خلال تحسين العمليات و المؤسسات العاملة على الميزانيات يمكن الارتقاء بعملية التمويل العام.

بالإضافة إلى الكفاءة و الفعالية و الشفافية و التي تعتبر كثلاثة أهداف رئيسية للميزانية الحديث. و قد أثبتت القواعد المالية و الخطط و أطر العمل النصف مرحلية والميزانيات الخاصة بعمليات الأداء مدى كفاءتها في تحقيق مثل هذه الأهداف. و يمكن لأجهزة الرقابة العليا أن تعمل على تحسين حياة المواطنين من خلال ضمان إدارة الأموال والمشاريع العامة بشكل ملائم.

ويمكن لأجهزة الرقابة العليا المساهمة في زياد فعالية الحوكمة و ذلك من خلال عمليات الاشراف و تقييم أنشطة الحوكمة، و من خلال الكشف عن أوجه القصور في عمليات الحوكمة والرقابة الوطنية. و يمكن لأجهزة الرقابة العليا أن تلعب دورا أساسيا في محاربة الفساد و منع الاحتيال المالي من خلال تحديد المخاطر. و من المقرر عقد المؤتمر الرابع من قبل جهاز الرقابة الأعلى هذا العام والذي بدوره سيركز على موضوع: « تدقيق المخاطر في القطاعات الاقتصادية العامة والمؤسسات العامة الخاضعة للتدقيق من قبل جهاز الرقابة الأعلى الألباني «.

للمزيد من المعلومات يرجى التواصل مع مكتب رئيس التدقيق الأعلى في جمهورية ألبانيا.

البريد الالكتروني: klsh@klsh.org.al.

الموقع الإلكتروني: www.klsh.org.al.

نهاية فترة عمل المدقق العام الاسترالي

انتهت فترة عمل السيد / ايان ماكافي التي استمرت لعشرة سنوات في شهر مارس 2015 في منصبه كمدقق عام لجهاز الرقابة الأعلى الأسترالي. وهنالك تجهيزات مؤقتة بحيث يعمل السيد/ ماكافي في منصبه كرئيس بشكل مؤقت إلى أن يتم تعيين رئيس جديد كخلف له في منصبه.

وقد عمل السيد/ ماكافي في القطاع العام الأسترالي لمده 44 عاما. إذ بدأ مسيرته العملية كموظف صغير في مكتب التدقيق الوطني الأسترالي (ANAO) وذلك في عام 1971، وبعد فترة من العمل في وكالات آخرى مثل الديوان الأسترالي للإحصائيات والإدارة المالية عين السيد/ ماكافي كنائب للمدقق العام في الفترة من 1995 إلى 2003. ومن ثم عاد للعمل في الإدارة المالية من 2003 إلى 2005 في منصب نائب سكرتير مجموعة الإدارة المالية قبل تعيينه كمدقق عام في 11 مارس 2005.

وعمل السيد/ ماكافي في العديد من المناصب بما في ذلك رئيس ندوة المستحقات OECD، وعضو في مجلس المعايير المحاسبية الاسترالية و عضو في مجلس التدقيق الأسترالي و ضمان المعايير و عضو في مجلس ضمان معايير التدقيق الدولي.

وتلقى السيد/ ماكافي مؤخرا تكريما ً لمساهماته الجليلة، حيث تلقى وسام استراليا كتقدير لخدماته في الإدارة العامة، خاصة في مجال المحاسبة و التطوير السياسي وتحسين الأداء في القطاع العام، والتدقيق المهني ومعايير الضمان. وفي عام 2002 كرم السيد/ ماكافي لتميزه الوظيفي في العمل في مجال المحاسبة والتدقيق في القطاع العام للمحاسبة حيث تلقى ميدالية الخدمة العامة.

وقد واجهه السيد/ ماكافي في سنوات عمله العشر العديد من التحديات وقد كان على قناعة تامة بأن تقديم المكتب قد تغلب على هذه التحديات من خلال: «تحقيق نتائج أفضل من خلال التطبيق السليم للتدقيق القائم على تقييم المخاطر، و الاستفادة من التكنولوجيا بغرض توجيه الكفاءات والاستخدام الحكيم لترتيبات عمليات الشراكة مع عمليات المحاسبة».

وتحت قيادة السيد / ماكافي قدم مكتب التدقيق الوطني (ANAO) مساهمات كبيرة في عمليات تحسين الإدارة العامة الحكومية الاسترالية، بالإضافة إلى الإبقاء على تقديم الدعم لعمليات تحسين الإدارة العامة و ذلك من خلال الاستفادة من تجارب المجتمع الدولي.

وعلاوه على ذلك،عمل السيد/ ماكافي على تشجيع و تقييم التعاون ما بين الزملاء على المستوى الدولي و ذلك من ضمن عمليات متابعة أفضل الممارسات في قطاع التدقيق العام ، بالإضافة إلى قيامه بدور أساسي في بناء علاقات زمالة قوية بين مكتب التدقيق الوطني (ANAO) ومجلس التدقيق في الجمهورية الإندونيسية والمدقق العام الجديد لمكتب بابوا غينيا الجديدة .

للمزيد من المعلومات يرجى التواصل مع مكتب التدقيق الوطني الأسترالي.

البريد الالكتروني: ian.mcphee@anao.gov.au.

الموقع الالكتروني: www.anao.gov.au .

غرفة الحسابات في جمهورية أذربيجان تطبق خطة التطوير الاستراتيجي SDP

الهدف الرئيسي لخطة التطوير الاستراتيجي هو في دعم بناء القدرات

عملت غرفة الحسابات في جمهورية أذربيجان على تطبيق خطة التطوير الاستراتيجي لعام 2012 -2014.

وتضمنت الأهداف الرئيسية لخطة التطوير الاستراتيجي SDP لعام 2012 – 2014 تقديم الدعم لعمليات بناء القدرات في غرفة الحسابات الأذربيجانية، الأمر الذي له أن يسمح لغرفة الحسابات للمساهمة في أ) بناء الخبرات المتعلقة بتدقيق الأداء، ب) تحديث عمليات التدقيق المالي، ج) تشجيع إطار العمل القانوني و المعياري، و د) تطوير الموارد البشرية و أنظمة التدريب.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم تقديم مسودات خاصة بوثائق القواعد و الأدلة الموضوعة حول تدقيق الأداء، بالإضافة إلى التخطيط الاستراتيجي الخاص بتدقيق الأداء لعام 2015 -2016 للعمل على تحسين عمليات بناء القدرات لعمليات تدقيق الأداء. بالإضافة إلى عمليات التدقيق التجريبية التي تم اجرائها في قطاعين من قطاعات المصلحة العامة و الأنشطة المترتبة على المنهجية المعمول بها في المجال.

وغطت الأنشطة المتعلقة بتحديث التدقيق المالي عمليات تحديث إطار العمل القانوني للتدقيق المالي و ذلك وفقا لمعايير منظمة الأنتوساي، بالإضافة إلى تطوير الأدلة الارشادية الخاصة بالتدقيق المالي، وإجراء عمليات تجريبية للتدقيق المالي القائم على المخاطر، واستخدام أدوات تدقيق بمساعدة الحواسيب.

وفيما يتعلق بتعزيز إطار العمل القانوني و المعياري، فقد تم وضع المسودة القانونية الجديدة لجمهورية أذربيجان والمتعلقة بغرفة الحسابات وفقاً لأفضل الممارسات الدولية وعمليات التشريع، والمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا ISSAIs التي تمت ترجمتها للغة الأذربيجانية.

وتضمنت الأنشطة الخاصة بعمليات تطوير الموارد البشرية وأنظمة التدريب تقييم الاحتياجات التدريبية، وتطوير استراتيجية الموارد البشرية وخطط التطبيق ذات الصلة، بالإضافة إلى برنامج واستراتيجيات التدريب. وكذلك تم عقد الندوات حول مواضيع الموارد البشرية ومناهج التدريب . وعلاوة على ذلك، تم عقد دورات تدريبية على مراحل متعددة إلى جانب جولات دراسية تم تنظيمها بغرض الاستفادة من أفضل الممارسات الموضوعة لأجهزة الرقابة العليا.

وقد تم تطبيق خطة التطوير الاستراتيجي SDP من خلال مشروع: «الخدمات الاستشارية المتعلقة بإنهاء عمليات تطوير خطة التطوير الاستراتيجي لغرفة الحسابات لعام 2012 -2014 »، وذلك من ضمن مشروع المحاسبة في القطاع العام و المشترك و الممول بمنحه مقدمة من الاتحاد السويسري الذي تمت ادارته من قبل البنك العالمي. و تم تقديم النتائج لأصحاب المصلحة و تمت مناقشتها خلال المؤتمر الدولي.

وحققت غرفة الحسابات النجاح في ضمان عمليات التنمية المستدامة،و تطبيق المهام المحددة في وظائف الغرفة و ذلك فيما يتعلق بأنظمة الإدارة المالية. و عليه و في شهر فبراير 2015 حددت غرفة الحسابات هذه الأمور لتكون الأهداف الرئيسية لخطة التطوير الاستراتيجي SDP لعام 2015 – 2017.

للمزيد من المعلومات يرجى التواصل مع غرفة الحسابات في جمهورية أذربيجان.

البريد الالكتروني: office@ach.gov.az .

الموقع الالكتروني: www.ach.gov.az .

مكتب المراجع والمدقق العام البنغلاديشي يسعى لبناء القدرات

يسعى مكتب المراجع و المدقق العام البنغلاديشي للتعاون الدولي و جودة التدقيق

بغرض جعل عمليات الإدارة المالية العامة أكثر كفاءة وفعالية فإن أجهزة الرقابة العليا ومجتمع المانحين يمكنها العمل معاً من أجل تحسين ضمان جودة التدقيق. و يعمل هذا التعاون نحو الوصل إلى تقارير مالية ذات جودة عالية ونظم تدقيق يتم الوثوق بها. ويسعى مكتب المراجع والمدقق العام البنغلاديشي لتحقيق هذا الهدف من خلال العديد من الأنشطة.

مكتب المراجع و المدقق العام البنغلاديشي و علاقاته العالمية

كجزء من الرؤية الخاصة بمكتب المراجع و المدقق العام البنغلاديشي، يسعى المكتب لتوقيع مذكرة تفاهم MoU مع مكتب التدقيق الوطني في الصين، و غرفة الحسابات الروسية، و ديوان المحاسبة الكويتي SAB ، إلى جانب لجنة التدقيق الفلبينية. و تنص مذكرة التفاهم MoU على:

- تبادل الخبرات في مجال تحسين منهجية الرقابة المالية المحلية.
- التعاون في مجال فرص التدريب المهنية و تحسين المستويات المهنية للموظفين.
- تبادل المعلومات و الوثائق الخاصة بأنشطة أجهزة الرقابة العليا.
- تنظيم مشاريع البحث المشتركة و عمليات التدقيق و ذلك كما تم الاتفاق عليه وفقاً لقوانين أجهزة الرقابة العليا في الدول المعنية.

الندوات وورش العمل الدولية

بغرض تطوير القدرات المهنية لموظفي الجهاز، عمل مكتب المراجع و المدقق العام البنغلاديشي على المشاركة و بشكل فعال في ورش العمل و الندوات الدولية و كذلك قام الجهاز البنغلاديشي بدور المنسق في تنظيم ورشة العمل حول المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا لمراجعة أدوات تقييم الالتزام و التي أقامتها مبادرة الأنتوساي للتنمية بالتعاون مع الأسوساي في دكا، بنغلاديش في الفترة من 8 إلى 12 ديسمبر 2014. و شارك في هذه الورشة 32 مشارك والذين بدورهم مثلوا 13 جهازا أعلى للرقابة في الدول التالية: البنغلاديش و بوتان و كمبوديا و الصين و إندونيسيا و ماليزيا و المالديف و منغوليا و ماينمار و نيبال و باكستان و الفلبين و تايلند. وتم تقديم ورشة العمل هذه من قبل فريق الموارد البشرية المكون من سبعة مستشارين تابعين لخمسة أجهزة رقابة عليا في كل من: البنغلاديش و بوتان والنرويج والفلبين و محكمة المدققين الأوربية.

و في اطار برنامج 3i، عملت أجهزة الرقابة العليا على توقيع بيان الالتزامات المعني باستخدام iCATs و جعل عمليات تطبيق الاستراتيجيات قائما على نتائج الـ iCATs. وقد تم تنظيم الورشة بغرض تقديم الدعم لأجهزة الرقابة العليا في عمليات استكمال الـ iCATs وتطبيق المعايير الدولية

لأجهزة الرقابة العليا ISSAIs. وتم تحديد النقاط التالية لتمثل أهداف ورشة العمل المعنية:

- تزويد منسقي المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا ISSAI و أجهزتهم بتحديثات حول المستوى الجديد الثالث من الـ ISSAIs و الآثار المترتبة على تطبيق المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا.
- تلقى ردود أجهزة الرقابة العليا حول استخدام iCATs وتوثيق الدروس المستفادة،
- مراجعة واستلام الردود الخاصة بـ iCATs من قبل الخبراء والمستشارين، ومناقشة طرق استخدام نتائج iCATs في عمليات صياغة استراتيجيات تطبيق ISSAI.

وخلال ورشة العمل، بدأت فرق أجهزة الرقابة العليا بمراجعة و تدقيق الـ iCATs. و في نهاية الورشة قررت الفرق الانتهاء من عمليات مراجعة الـ iCATs وفقا لعمليات المناقشة و الردود المستلمة من المستشارين.

التعاون المشترك للمانحين

يتم حاليا تنظيم مشروع للدعم الفني تحت عنوان « البرنامج. ب – تعزيز إدارة المصروفات العامة (SPEMP–B)» وذلك من قبل الجهاز البنغلاديشي الأعلى للرقابة. ويعتبر مشروع SPEMP–B بمثابة مشروع لبناء القدرات ممول من قبل جهات مانحة متعددة بقياده البنك الدولي. ويركز المشروع بدوره على تعزيز و تحسين جودة عمليات التدقيق بالإضافة إلى تعزيز القدرات المؤسسية لأكاديمية الإدارة المالية (FIMA) ومؤسسة التدريب التابعة للجهاز البنغلاديشي. وكجزء من عمليات بناء القدرات في أجهزة الرقابة العليا و خطة التطوير المهني، تم اطلاق البرنامج التدريبي الدولي لإدارة الأموال العامة IPFM من قبل مشروع SPEMP–B وذلك بالتعاون مع المعهد القانوني للمحاسبة و التمويل العام (CIPFA) في المملكة المتحدة. و يعتبر هذا الأمر مؤهل مرموق للغاية لجميع المتخصصين في القطاع المالي. وبغرض تحسين القدرات المؤسسية للجهاز البنغلاديشي والتنافس في المجالات المهنية في العالم، تم توقيع مذكرة للتفاهم MoU بين CIPFA UK والجهاز البنغلاديشي الأعلى للرقابة. و قد تم احراز تقدم ملحوظ حتى الآن، إذ سجل ما يبلغ ٢٥٨ مشارك في البرنامج التدريبي للحصول على شهادة CIPFA ، بالإضافة إلى غيرهم الذي سجلوا في دورة الدبلوم و دورة الدبلوم المتقدمة. و تخطى برنامج CIPFA حتى الآن 87 موظف ، و انتهى 14 موظف من دورة الدبلوم و تقدموا لدورة الدبلوم المتقدمة. يعتبر هذا الأمر خطوة للأمام للتأهيل المهني لأعضاء أجهزة الرقابة العليا.

إدارة الموارد البشرية

يصبو الجهاز البنغلاديشي إلى تحسين الجودة المهنية و ذلك من خلال العمل تحت أطر عمل شاملة. و يعمل الخبراء المحليين و الدوليين على تقديم المساعدة لتحقيق هذه المساعي. و قدمت الشركات الاستشارية لمشروع SPEMP–B التابعة للجهاز البنغلاديشي تقررين حول:

- خطة إدارة الموارد البشرية (HRM).
- أطر عمل الكفاءات.

تعتبر خطة إدارة الموارد البشرية HRM هي التقييم للأوضاع الحالية و التوصيات المقدمة لخدمة الأنشطة المستقبلية. وتم اعداد خطة HRM وأطر عمل الكفاءات بالتوافق مع الخطة الاستراتيجية الحالية 2013 – 2018 للجهاز البنغلاديشي الأعلى للرقابة، والتي بدورها تحدد أهدافه في مجال تطوير وإدارة الموارد البشرية من أجل تحسين جودة التدقيق. ويعمل الجهاز البنغلاديشي الأعلى للرقابة حاليا على تطبيق خطة إدارة الموارد البشرية HRM وأطر عمل الكفاءات.

استخدام الأنظمة الآلية (أتمته) في عمليات التدقيق باستخدام برامج محلية

يولي الجهاز البنغلاديشي أقصى أهمية لبرامج بناء القدرات الخاصة بـ «التدقيق في بيئات تكنولوجيا المعلومات». و من أجل هذا الغرض، يتم حاليا تطبيق برنامج يدعى «نظام إدارة و مراقبة التدقيق (AMMS)». و يعتبر برنامج AMMS قاعدة بيانات خاصة بالتطبيق و تقوم بمساعدة إدارات التدقيق على تخطيط و جدولة و إدارة مهام التدقيق بكفاءة أكثر، إلى جانب مراقبة و رصد إهمال عدد كبير من ملاحظات التدقيق المثارة من قبل إدارات التدقيق التابعة للجهاز البنغلاديشي.

للمزيد من المعلومات يرجى التواصل مع مكتب المراجع و المدقق العام في البنغلاديش.

البرد الإلكتروني: international@cagbd.org .

الموقع الإلكتروني: www.cagbd.org .

هيئة التدقيق اليابانية تنشر تقرير التدقيق

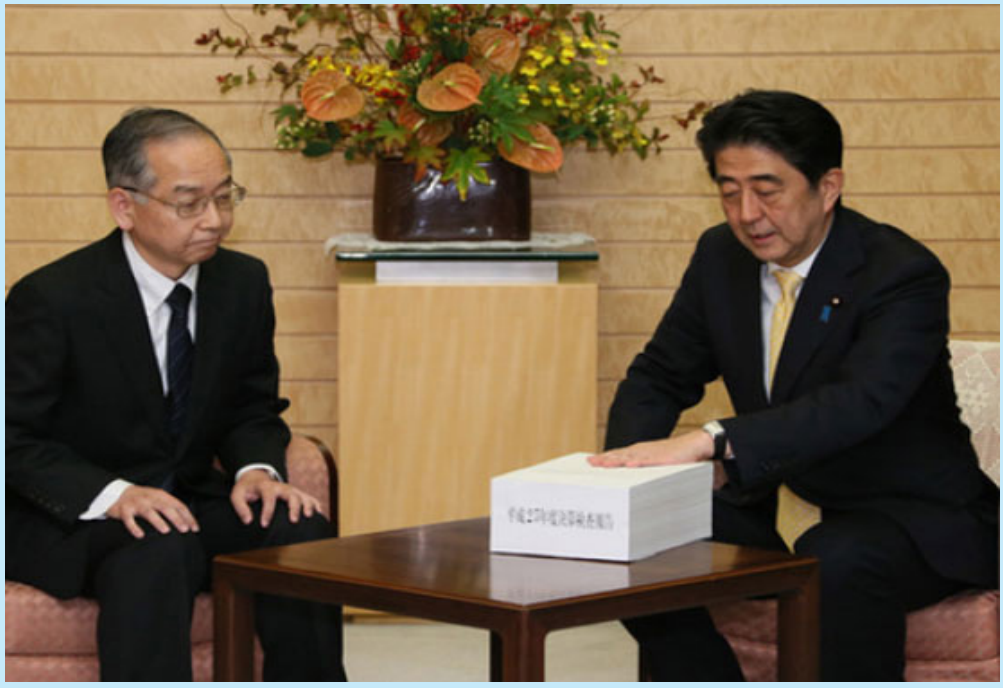

السيد/ تيريهيكو كواتو رئيس هيئة التدقيق اليابانية إلى اليسار، والسيد/ شينزو آبي، رئيس وزراء اليابان. المصدر: الموقع الرسمي لرئيس وزراء اليابان ومجلس الوزراء

في 7 نوفمبر 2014، قام السيد/ تيريهيكو كواتو، رئيس هيئة التدقيق اليابانية بتسلم التقرير السنوي للسنة المالية 2013 إلى رئيس مجلس الوزراء السيد/ شيزو آبي.

وقد تضمن التقرير نتائج عمليات التدقيق التي قامت بها هيئة التدقيق خلال عام 2013 – 2014 على الحسابات الختامية للمصروفات والإيرادات السنوية للدولة والمؤسسات التابعة للحكومة للسنة المالية 2013.

ومن ثم قدم مجلس الوزراء التقرير على جانب الحسابات الختامية التي قد خضعت للتدقيق والخاصة بمصروفات وايرادات الدولة إلى المجلس التشريعي الوطني (الدايت Diet).

وتسعى الهيئة إلى التعاطي مع الأمور المتداولة في المجلس والتي تهتم بالمصلحة العامة و/أو الأمور التي تم الإبلاغ عنها عبر وسائل الاعلام في الوقت المناسب والطرق الملائمة من خلال اجراء عمليات تدقيق محكمة ومرنة. وقد أبلغت الهيئة في التقرير السنوي الأخير عن الأمور التالية إلى جانب أمور أخرى:

- التعافي من الهزة الأرضية الضخمة التي ألمت بشرق اليابان.
- تأمين وضمان سلامة سبل العيش الكريمة للسكان.
- التشغيل السليم والنزيه للنظم والمشاريع.
- التنفيذ الملائم للميزانية والإدارة المناسبة للحسابات العامة.
- التعامل مع الأصول والأموال وغيرها من الأسهم.
- الاستخدام الفعال للنفقات الإدارية وفعالية المشاريع.
- الضمان الاجتماعي.
- الوقاية البيئية.

يمكن للمجلس تقديم تقرير للبرلمان (الدايت) ومجلس الوزراء في أي وقت حول الآراء المقدمة، والمقاييس المطلوبة والأمور التي يرى المجلس ضرورة تقديم تقرير حولها حتى قبل اكتمال تقرير التدقيق للسنة المالية المعنية. وفي عام 2013 – 2014 تم تقديم تقارير بثمانية حالات من هذا النوع. ويمكن للبرلمان (الدايت) أن يطلب من المجلس إجراء عمليات تدقيق حول أمور معينة وتقديم تقارير بالنتائج.

للمزيد من المعلومات الرجاء التواصل هيئة التدقيق اليابانية.

البريد الالكتروني : liaison@jbaudit.go.jp.

الموقع الإلكتروني : www.jbaudit.go.jp/english/ .

ديوان المحاسبة - دولة الكويت

شارك ديوان المحاسبة في دولة الكويت في العديد من الأنشطة خلال الأشهر الماضية.

وفي إطار اتفاقية التعاون الموقعة مع محكمة التدقيق الهولندية، استضاف ديوان المحاسبة البرنامج التدريبي حول «البيانات المفتوحة /الانفاق المفتوح» خلال الفترة من 26 إلى 27 يناير 2015. وقد شارك الديوان كذلك في اجتماع جمعية الاسوساي الثالث عشر وندوة الاسوساي السادسة حول «الاستفادة من التكنولوجيا لتعزيز جودة وفعالية التدقيق»، خلال الفترة من 10 إلى 13 فبراير 2015 في ماليزيا.

وحضر ديوان المحاسبة الاجتماع الخامس لمجموعة عمل الأرابوساي للتخطيط الاستراتيجي خلال الفترة من 23 إلى 25 فبراير 2015.

في إطار اتفاقية التعاون الموقعة مع مكتب التدقيق الوطني المنغولي، استضاف ديوان المحاسبة البرنامج التدريبي السادس حول «التدقيق على النفط» الذي عقد خلال الفترة من 15 إلى 19 مارس 2015، كما شارك ديوان المحاسبة في الاجتماع الواحد والخمسون للمجلس التنفيذي للأرابوساي الذي عقد في تونس، خلال الفترة من 23 إلى 25 مارس 2015.

للمزيد من المعلومات ، الرجاء التواصل مع ديوان المحاسبة في دولة الكويت .

البريد الإلكتروني: presifent@sabq8.org ; org.training@sabq8.

الموقع الإلكتروني: org.www.sabq8.

مكتب تدقيق الدولة في جمهورية لاتفيا يسعى لإجراء إصلاحات جديدة

في عام ٢٠١٤، استمر مكتب تدقيق الدولة لجمهورية لاتفيا في إجراء الإصلاحات، وأثناء عمليات التطبيق المستمر لاستراتيجيته تم تقديم العديد من التعزيزات التي من شأنها أن تساعد في ضمان الإدارة القانونية الفعالة للأموال العامة، الأمر الذي يخلق عمليات اتخاذ قرار أكثر انفتاحاً وشفافية في القطاع العام إلى جانب الدعوة إلى محاسبة المسؤولين عن اهدار المال العام.

وقد تم تأسيس قطاع جديد ضمن مكتب تدقيق الدولة حيث يعقد الخبراء عمليات تدقيق حول قضايا الساعة في الإفصاح العام. ففي العام الماضي، قام المدققين بتقييم مدى الالتزام بأسعار تذاكر النقل العام المقررة من قبل ريغاس ساتيكسمي، شركة تشغيل وسائل النقل العام وتأجير المركبات، وقد تم التوصل إلى وجود مخالفات وتعديات كبيرة. وشكلت هذه النتائج محور اهتمام وسائل الإعلام وأثارت اهتمام العامة من شعب لاتفيا لعدة أشهر. وأثير الاهتمام بهذا الامر مرة أخرى بعد قرار مجلس مدينة ريغا الخاص بزيادة تكلفة تذاكر النقل العام.

وقد تسببت الدعاية والمناقشات الناتجة عن عمليات التدقيق على مدى الكفاءة والالتزام بمصروفات الأموال العامة في البلديات. وتحدد خطة عمل مكتب تدقيق الدولة بأنه خلال فترة ثلاث سنوات، ينبغي أن تخضع كل واحدة من المئة وتسعة عشر بلدية من بلديات لاتفيا للتدقيق على الأقل مرة واحدة.

على الرغم من ان هذا القرار قد تسبب بنشر اضطرابات واسعة النطاق بين البلديات وداخل رابطة الحكومات المحلية والإقليمية في لاتفيا، الا أن مكتب تدقيق الدولة في لاتفيا على قناعة تامة بأهمية هذه الخطوة، ويعود السبب في ذلك إلى الاهتمام المتزايد والاعداد المتزايد للشكاوى المقدمة من المواطنين بشأن سوء استخدام الممتلكات العامة في البلديات المحلية. يعتبر هذا الأمر السبب وراء اهتمام مكتب تدقيق الدولة الشديد والمتزايد بالمصروفات الخاصة بالبلديات – حيث تم اكتشاف حالات من التعاملات الغير قانونية بالأصول، مثل استخدام الشركات العامة للأموال الخاصة بالاحتياجات الخاصة وغيرها من المخالفات الكبيرة.

وفي الآونة الأخيرة أصبحت علاقات التعاون ما بين مكتب تدقيق الدولة وسلطات تطبيق القانون في الدولة أكثر نجاحاً، وتحقيق المزيد من الاستجابات السريعة المتعلقة بنتائج التدقيق. وتتضح أهمية هذا التعاون في كلمة المدعي العام التي ألقاها خلال الاجتماع السنوي لمدعي العموم، والتي فيها أشار إلى الحاجة إلى زيادة الاهتمام بالإجراءات الجنائية التي بدأت بالظهور بناء على أساس الأدلة التي تم العثور عليها من خلال عمليات التدقيق التي أجراها مكتب تدقيق الدولة. وقد تم ابلاغ سلطات تطبيق القانون بمخالفات تم اكتشافها بعد عقد ثلاثة عشر عملية تدقيق في عام 2014.

وقد تم تقديم أدوات جديدة تعمل على تسهيل طرق التعامل مع الجناة وتحملهم مسؤولية أفعالهم. بالإضافة إلى ذلك تعمل التعديلات التي أجريناها على قانون منع تبديد الموارد المالية، والتي تنص على أنه ينبغي على الجهة الخاضعة للتدقيق أو الجهة المشرفة، أن تقدم تقرير لمكتب تدقيق الدولة SAO حول نتائج تقييم المسؤولين عن تبديد الممتلكات العامة وذلك خلال خمسة أشهر من اعتماد تقرير التدقيق، وبالتالي سنلاحظ وجود عدد أقل من الحالات التي لا يتم فيها اتخاذ أيه اجراء بعد عملية التدقيق.

وأحد اهم الشروط الأساسية لتحقيق أهدافنا هو وجود مجتمع على اطلاع جيد، لذلك يسعى مكتب تدقيق الدولة جاهداً لكي يجعل العامة تستخدم أدوات تواصل جديدة.

ونعمل حالياً على وضع مقاطع مرئية (فيديو) حول نتائج التدقيق، وتوفر الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني لمكتب تدقيق الدولة معلومات حول عمليات التدقيق التي تم الانتهاء منها، وكذلك عمليات التدقيق التي لاتزال قيد التنفيذ إلى جانب عمليات التدقيق المجدولة، وسير عمليات تنفيذ توصيات التدقيق وتأثيرها المالي، وسير عمل التحقيق في تطبيق القانون في المخالفات المحتملة. ونحن في مكتب تدقيق الدولة نستخدم كل من الصفحة الرئيسية على الموقع الالكتروني إلى جانب شبكات التواصل الاجتماعية لمشاركة العامة في الأمور التي تهمهم وما يقدمونه من معلومات التي قد تفيد عمليات التدقيق. ونعمل كذلك على مناقشة قضايا الساعة وتقديم أجوبة لأسئلة المواطنين خلال عمليات المناقشة الإقليمية.

ويرى المدقق العام أنه من خلال استمرار العمل المهني الدؤوب يمكننا تطوير أدائنا وتحقيق أهدافنا التي وضعناها لعام 2017، والتي بدورها تدعو إلى استخدام ما نسبته 1% لتنفق على صيانة الخدمات المقدمة من قبل مكتب تدقيق الدولة مقابل ما نسبته 5% عوائد لميزانية الدولة عبر تخفيف المخالفات والسعي إلى الاستخدام الأمثل للأموال العامة.

للمزيد من المعلومات، الرجاء التواصل مع مكتب تدقيق الدولة في جمهورية لاتفيا

البريد الإلكتروني: lrvk@lrvk.gov.lv .

الموقع الإلكتروني: www.lrvk.gov.lr .

مكتب التدقيق الوطني في جمهورية ليتوانيا

مراجعة النظراء في مكتب التدقيق الوطني NAO 2014

شهد شهر نوفمبر 2014 الانتهاء من عملية مراجعة النظراء حول أداء مكتب التدقيق الوطني لجمهورية ليتوانيا (NAOL). ويتلخص الهدف الرئيسي لعملية المراجعة – التي قام بها خبراء من أجهزة الرقابة العليا في النرويج وفنلندا، بالإضافة إلى رئيس فريق من محكمة المدققين الاوروبية – في تقييم مدى التزام ممارسات عمليات التدقيق في مكتب التدقيق الوطني لجمهورية ليتوانيا بالمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا ISSAIs.

اشتملت عمليات التقييم على تقدير العمليات الأساسية لعمليات التدقيق المالي (النظامية) وتدقيق الأداء، وعمليات اختيار التدقيق، والتخطيط لهذه العمليات، وتنفيذها، ومراقبة الجودة، بالإضافة إلى التعاون مع الجهات الخاضعة للتدقيق، واعداد تقارير التدقيق، وعمليات المتابعة، وعلاقات مكتب التدقيق الوطني NAOL ببرلمان جمهورية ليتوانيا.

وركز الاستنتاج النهائي لتقرير مراجعة النظراء على أن عمليات التدقيق لمكتب التدقيق الوطني في ليتوانيا أتت موافقة للمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا ISSAIs.

ومن ضمن الممارسات الجيدة التي تم تحديدها، طرق التواصل الملائمة التي استخدمها مكتب التدقيق الوطني للتواصل مع أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى المراقبة الفعالة للجودة، وعمليات اعداد التقارير، ونظام سليم لتوثيق عمليات التدقيق.

أشار تقرير مراجعة النظراء الذي تم تقديمه إلى موظفي مكتب التدقيق الوطني NAOL واللجنة البرلمانية المعنية بالتدقيق، أن مكتب التدقيق الوطني يمتلك الخبرات والمهارات الملائمة للقيام بأنشطته: يمتلك موظفي التدقيق معلومات واسعة ومؤهلات تمكنهم من العمل في مختلق مجالات التدقيق.

وقد شدد الخبراء كذلك على التعاون البناء مع الجهات الخاضعة للتدقيق: حيث يعمل المدققين بشكل منهجي على مناقشة مقاييس التدقيق مع الجهات الخاضعة للتدقيق وفي حال إعداد التقارير يجب أخذ خطط عمل الجهات الخاضعة للتدقيق في الاعتبار والتي أعدتها هذه الجهات كاستجابة لتوصيات عمليات التدقيق.

وكشف التقرير عن وجود علاقة بناءة تربط مكتب التدقيق الوطني بالبرلمان، حيث ينظر أعضاء البرلمان إلى مكتب التدقيق الوطني على أنه مؤسسة حديثة تحظى باحترام واسع في القطاع العام.

وبشكل خاص، ترى لجنة التدقيق مكتب تدقيق الدولة على أنه زميل مهم في تحقيق إدارية مالية ومساءلة أفضل من خلال تقديم تقارير وتوصيات تدقيق مفيدة ومصاغة بشكل جيد.

ومن المجالات الأخرى التي لاقت تقييم إيجابي هو نظام مكتب التدقيق الوطني لتوثيق، ومراجعة، ومراقبة أعمال التدقيق.

وقد وجد النظراء كذلك أن تقارير التدقيق المعدة من قبل مكتب التدقيق الوطني تعتبر تقارير منظمة بشكل جيد و مناسب من حيث الطول ووضوح الكتابة ، مع التركيز بشكل خاص على صياغة التوصيات العملية وذات الصلة. كما تمت الإشارة بشكل خاص الى الإنجاز السريع لعمليات التدقيق الذي بدوره يمكن مكتب التدقيق الوطني من الاستجابة وبشكل سريع لاحتياجات أصحاب المصلحة وتقديم تقارير التدقيق في الوقت المناسب.

وقد وضحت عمليات مراجعة النظراء الفرص المتاحة للتحسين والتطوير إلى جانب تضمنها على توصيات قيمة التي من شأنها أن تساهم في العمليات المستقبلية للتحسين من أداء المؤسسة.

يمكن الحصول على النص الكامل من تقرير مراجعة النظراء على الموقع الرسمي لمكتب التدقيق الوطني NAOL:

www.vkontrole.lt/en/docs/NAOL_peer_reviewEN.pdf .

مكتب التدقيق الوطني في ليتوانيا يعمل على مراقبة السياسة المالية

بعد اعتماد اليورو وسن القانون الدستوري لجمهورية ليتوانيا الخاص بتنفيذ المعاهدة المالية في الأول من يناير لعام 2015، تم تفويض مكتب التدقيق الوطني في ليتوانيا NAOL للعمل على تنفيذ مهامه كمؤسسة مالية مستقلة.

وبناء عليه تم تعديل قانون مكتب التدقيق الوطني. وتحقيقاً لهذه الغاية تم انشاء إدارة تابعة لمكتب التدقيق الوطني لرقابة سياسات الميزانية.

وكجزء من هذه مهامه الجديدة، سيعمل مكتب التدقيق الوطني على مراقبة مدى الالتزام بقواعد الانضباط المالي في ليتوانيا، والتي يتم تطبيقها على أعضاء الاتحاد الاقتصادي الأوربي والاتحاد النقدي بالإضافة إلى تطبيق الأهداف الواردة في التشريعات.

وقبل سن القانون الدستوري الخاص بتنفيذ المعاهدة المالية، عمل مكتب التدقيق الوطني على تقييم الميزانية وذلك قبل تقديمها للبرلمان.

سيعمل مكتب التدقيق الوطني على تقييم عمليات وضع الميزانية في كل مرحلة من مراحل الإعداد، إلى جانب مراقبة مدى انجاز الأهداف السنوية والنصف سنوية في مجال استدامة الأموال العامة.

وكجزء من عملية مراقبة سياسة الميزانية، يعمل مكتب التدقيق الوطني على اعداد آرائه حول ما يلي:

- الموافقة على سيناريو التطوير الاقتصادي.
- الالتزام بالوضع الحالي والوضع المتوقع لتحديد الظروف الاستثنائية.

- الالتزام بأهداف الدوافع الهيكلية التي قدمتها الحكومة للبرلمان لاعتمادها، بالإضافة إلى الأدلة ذات الصلة بمقاييس تطبيق هذه الأهداف ضمن المتطلبات الواردة في القانون الدستوري الخاص بتطبيق المعاهدة المالية.
- أهداف الدوافع الهيكلية الواردة في مسودة قانون الميزانية لسنة معينة والحاجة إلى مقاييس إضافية (من الناحية المالية) تتعلق بتطبيق هذه الأهداف.

سيقدم مكتب التدقيق الوطني آراءه للبرلمان لتقديمها للعامة.

وبهذه الطريقة سيساهم مكتب التدقيق الوطني في تحسين وتطوير قدرات جمهورية ليتوانيا بغرض تنفيذ سياسة مالية مسؤولة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتمويل مالي مستمر وتجنب أزمة الديون.

للمزيد من المعلومات، الرجاء التواصل مع مكتب التدقيق الوطني الدولة في جمهورية لتوانيا.

البريد الإلكتروني: nao@vkontrole.lt .

الموقع الإلكتروني: www.vkontrole.lt .

مكتب التدقيق في المالديف يعين مدقق عام جديد

في 24 من نوفمبر 2014، تم تعيين السيد/ حسن زيات في منصب المدقق العام لجمهورية المالديف، حيث تم ترشيحه من قبل رئيس جمهورية المالديف ووافق البرلمان على هذا الترشيح.

وكما جاء على لسان السيد/ زيات: « كأعضاء في منظمة الاسوساي، سوف لن ندخر جهداً أنا شخصياً وجهاز الرقابة الأعلى في جمهورية المالديف في تقديم المزيد من المساهمات وتعزيز العلاقات المتبادلة بين أجهزة الرقابة العليا الأعضاء في الاسوساي وغيرها من المجموعات الإقليمية.» وأتى السيد/ زيات خلفاً للسيد/ نياز إبراهيم.

للمزيد من المعلومات، الرجاء التواصل مع مكتب التدقيق في جمهورية المالديف.

البريد الإلكتروني: info@audit.gov.mv .

الموقع الإلكتروني: www.audit.gov.mv .

سنة زاخرة بالمناسبات في مكتب التدقيق الوطني في مالطا

إعداد : تشارلز ديجوارا
نائب مدقق عام مكتب التدقيق الوطني في مالطا .

"بصفتها منظمة مستقلة، ومهنية، وغير سياسية، قامت المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا(الانتوساي) والتي احتفلت السنة الماضية بالذكري الستين لإنشائها، بتشجيع الحكم الرشيد عن طريق تهيئة أجهزة الرقابة العليا لمساعدة حكوماتها في تحسين الأداء، وتعزيز الشفافية وضمان المسائلة والمحافظة على المصداقية ومكافحة الفساد وتعزيز الثقة العامة وحماية مصالح مواطنيها."

تمهيد لإعلان بكين أكتوبر 2013

ينص البيان بوضوح على المهمة والمسئولية الدقيقة لكل جهاز رقابة أعلى. فهو لا يدع مجالاً للشك بالنسبة للدور الأساسي لمكتب التدقيق الوطني في مالطا (NAO) في التأكيد على الاستخدامات المختلفة للموارد العامة بأفضل السبل الممكنة وطبقاً للقوانين واللوائح المطبقة.

ودون شك، يعتبر عام 2014 عاماً مثمراً لمكتب التدقيق الوطني في مالطا وموظفيه. حيث تم نشر إصدارات غير اعتيادية لعدد لا يستهان به من تقارير رقابية تلقي الضوء على مختلف الأنشطة في الإدارة العامة. وقام جهاز الرقابة الأعلى في مالطا بتنظيم أنشطة مختلفة للاحتفال بالذكرى المئتين لإنشاء الجهاز.

كان تقريباً في شهر أكتوبر 1814، عندما رأى المحافظ العام البريطاني، السيد/ توماس ميتلاند، أنه من الضروري تأسيس مكتب تدقيق وطني لمعالجة أوجه القصور المختلفة مثل ممارسات المحاسبة المشبوهة وقلة المعلومات المالية السائدة في الخدمة العامة لمالطا في ذلك الوقت.

لذلك ليس من المستغرب التركيز على أهمية وجود مكتب تدقيق وطني فعال خلال الحدثين المنفصلين اللذان تم تنظيمهما من قبل مكتب التدقيق في مالطا للاحتفال بهذه المناسبة الهامة والمميزة. فخلال الخطبة الافتتاحية لمؤتمر مدققي عموم الكومنويلث الثاني والعشرون، والذي استضافه مكتب التدقيق الوطني في مالطا في شهر مارس 2014، بحضور سبعة وثمانون من مدققي العموم إلى جانب عدد من كبار المسئولين من ثلاثة وثلاثون دولة تابعة للكومنويلث. خلال المؤتمر أقر رئيس الجمهورية حين ذاك، معالي السيد/ د. جورج أبيلا، بأن: "جهاز الرقابة الأعلى في الدولة هو أحد الأركان الرئيسية للديموقراطية الصحيحة في أي دولة، ولا نستثني من ذلك مالطا."

كما عبرت رئيسة جمهورية مالطا، معالي السيدة/ ماري لويز كوليرو بريكا، خلال زيارتها الرسمية الأولى لمكتب التدقيق الوطني في مالطا، عن تقديرها للالتزام والتفاني الواضح عند موظفي مكتب التدقيق الوطني في مالطا. وكما هو الحال مع الرؤساء السابقين، أبدت دعمها للمكتب في سعيه المتواصل بالتدقيق على الأمور ذات الأهمية في مجتمع مالطا.

وتم ابداء رسالة امتنان مماثلة من رئيس مجلس النواب، السيد/ أنجيلو فاروجيا، والذي أكد خلال خطابه في مؤتمر دول الكومنويلث السابق ذكره على دعمه الفعال لمكتب التدقيق في أداءه لتفويضاته الدستورية. وبصفتهم مسئولين في البرلمان، يقوم كل من المدقق العام ونائبه بتقديم التقارير إلى رئيس البرلمان مباشرة، لذلك يعتبر هذا الدعم ذو أهمية خاصة.

وأحد العناصر الرئيسية التي تحافظ على المستوى العالي من المصداقية التي يتمتع بها الجهاز في مجتمع مالطا ينبع على وجه التحديد من استقلالية مكتب التدقيق الوطني في مالطا عن جميع الاحزاب السياسية أو أية جماعات أخرى. وهي استقلالية يحميها مكتب التدقيق الوطني بفعالية.

صرح المدقق العام الحالي، السيد/ أنتوني ميفسود، خلال مقابلة أجرتها معه صحيفة يومية محلية، بأنه يجب على موظفي الجهاز: "المحافظة على الموضوعية، واعداد التقارير التي تتميز بالمصداقية». ويعود السبب الفعلي إلى ذلك إلى أن الدستور يكفل الاستقلالية الكاملة للجهاز إلى جانب احترام

الحكومات المتعاقبة لهذا الأمر الهام ويتجلى ذلك بحرصها على وجود جهاز رقابة فعال يؤدي مهامه وتفويضاته دون أي تدخل أو عرقلة".

وتم التركيز على هذا الأمر الهام لكل جهاز رقابة أعلى بكل وضوح في إعلان ليما الخاص بالانتوساي (1977) وإعلان المكسيك (2007).

اتفق الجميع على ضرورة الاحتفال بذكرى هاتين المناسبتين حيث أنها تساهم في دفع عجلة تقدم جهاز الرقابة الأعلى، وذلك من خلال وضع رؤية واضحة تؤدي إلى تحقيق الأهداف في وقتها. وذلك وفق ما صرح به أحد رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية، السيد/ توماس جيفرسون:" أحب أحلام المستقبل أكثر من تاريخ الماضي».

أحد أهم التحديات التي يواجها مكتب التدقيق الوطني في مالطا هو ضمان بقاء المكتب على صلة، حيث مالم تبقى عمليات التدقيق والمهام الخاصة به على صلة بالبرلمان، وهو الجهة التي يقدم لها تقاريره، بحيث يمكن للبرلمان من إجراء التدقيق المناسب، وكذلك أن يبقى على صلة بدافعي الضرائب، الذي يسعى جهاز الرقابة الأعلى في المحافظة على مصالحهم، عندئذ من المؤكد أنه لن يكون في الوضع الذي يسمح له بتحقيق الأهداف التي تم تحديدها في الاقتباس الافتتاحي في هذه المقالة.

بناء على ما سبق ذكره، يتضح أنه من الضروري أن يتم اختيار موضوعات التدقيق بحيث تكون بالفعل مواضيع يمكنها أن تطور من عمليات الجهات الحكومية من حيث الفعالية، والكفاءة، والاقتصادية مما يؤدي على تقديم خدمات متطورة للعملاء، وهم هنا دافعي الضرائب. وفي هذه الحالة فقط يمكن وصف جهاز الرقابة الأعلى «بالوصي على المال العام» بكل معنى الكلمة.

للحصول على المزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بمكتب التدقيق الوطني في مالطا على العناوين التالية:

E-mail:nao.malta.gov.mt

Website:www.nao.gov.mt

بدعم من معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز

ماينمار تستضيف ورش عمل معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز (ICAEW)

(ICAEW)، تم عقد ورشة عمل استغرقت يومان لمراجعة منهج التأهيل المهني لماينمار في مكتب المدقق العام للاتحاد في نيبي تاو، ماينمار خلال الفترة من 10 إلى 11 فبراير 2015.

ترأس المدير العام (للشؤون الإدارية والتدريب والبحوث) في مكتب المدقق العام للاتحاد(OAGU) الموفودين البالغ عددها خمسة 25 فرداً من ضمنهم مشاركين من معهد ماينمار للمحاسبين المعتمدين، وثلاثة مشاركين من معهد يانجون للاقتصاد (Yangon).

كما حضر ورشة العمل كل من الدكتور مارك كامبل، رئيس بناء القدرات العالمية، ومستشارين مختصين، والسيد/ مايك ترنر، والسيد/ ستيفن لامدين من معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز.

خلال ورشة العمل، قام المشاركين بمراجعة واعتماد المناهج التفصيلية للمؤهلات المهنية الجديدة.

خلال الفترة من 17 إلى 18 فبراير 2015، تم عقد ورشة عمل بعنوان "تدريب-المدرب" في مكتب المدقق العام للاتحاد(OAGU). حضر ورشة العمل 14 مشاركاً من مكتب المدقق العام للاتحاد و٧ مشاركين من وزارات مختلفة. وغطت ورشة العمل مواضيع مثل مبادئ برنامج تدريب فعال، وطريقة التخطيط لجلسة تدريب، وتعليم مهارات الكتابة لاختبار المستوى الاستراتيجي، والتدريب العملي، ومهارات التقديم. وقدم السيد/ مايك تيرنر من معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز(ICAEW) البرنامج المذكور والذي استمر لفترة يومين.

للحصول على المزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بمكتب مدقق عام الاتحاد على العناوين التالية:

E-mail:AUDITORGENERAL@mptmail.net.mm,oagmac@gmail.com

Website:www.oagmac.gov.mm

جهاز الرقابة الأعلى النيوزيلندي: استخدام المنظور الفريد لرفع القيمة

النظر إلى أجهزة الرقابة العليا عبر قطاع عام بالكامل يقدم لنا منظوراً فريداً من نوعه. ولتحقيق الاستفادة القصوى من هذا المنظور، استخدم جهاز الرقابة الأعلى النيوزيلندي منهج تحت عنوان السنوات المتعددة لبرنامج عملنا. فيما يلي بعض الأمثلة على مواضيع برنامج عملنا: الإعداد للاحتياجات المستقبلية، وتقديم الخدمة، والحوكمة والمسائلة، وإدارة الاستثمار والأصول. ويتم تتويج كل مواضيع برنامج عملنا في تقرير مراجعة يتم تقديمه للبرلمان والذي يجمع كل من نتائجنا ورؤيتنا.

في تقرير مراجعتنا الأول حول « انعكاسات من عمليات التدقيق التي قمنا بها: احتياجاتنا المستقبلية–هل القطاع العام جاهز؟ " عملنا خلال الفترة 2012–2013 لمناقشة مدى استعداد القطاع العام للمستقبل. ولقد سررنا عندما وجدنا أن التقرير قد لاقى صدى لدى شريحة كبيرة من الجماهير العامة.

والذي يميز تقاريرنا الرقابية هو تركيزها على الجماهير العامة. وذلك يسمح لنا للانتقال بعيداً عن المعلومات الفنية والمعقدة التي عادة ما تكون ضرورية لضمان أمور محددة في عمليات التدقيق السنوية وتدقيق الأداء. ونحن نتطلع لإعداد ملخص مختصر ومقروء حول ملاحظاتنا باستخدام عناوين تفصيلية لنقل القصة الواردة في الموضوع الكامل. وللتأكد من اشتمال العناوين على جوهر القصة، فإننا نستخدم الأساس ذاته في الخطب ومنتديات المناقشة العامة.

ولكن تعتبر عملية إعداد التقرير هي نقطة البداية فقط لتوصيل انطباعاتنا حول المراجعة. ومع اكتسابنا للمزيد من الخبرة في إعداد تقارير المراجعة، فإننا نتحدى أنفسنا لتوسيع سبل التواصل مع الجمهور، على سبيل المثال، من خلال وسائل التواصل الاجتماعي ومجموعات المجتمع. فنحن نصيغ ملاحظاتنا وموضوعنا حول القطاع العام ضمن موضوعات ذات أهمية خاصة لجماهيرنا. وذلك يساعد في جلب الحياة لعملنا وجعله مناسب للجماهير العامة.

والفائدة المضافة لطريقة الموضوع المحدد هي أنه عندما نختار الموضوعات التي نعتزم التركيز عليها في السنوات القادمة، تبدأ العديد من الجهات في تطوير وتعزيز هذه المجالات دون الحاجة للقيام بعمليات تدقيق مفصلة.

من أهم التحديات التي تواجهنا عند إعداد تقرير المراجعة هو الكمية المطلوب تجميعها من البيانات ومدى تأثيرها على حكمنا، فنحن نبدأ بالنتائج والتوصيات على جميع عمليات التدقيق التي قمنا بها ذات الصلة بالموضوع.

وتأخذ قيادة جهاز الرقابة الأعلى الخاص بنا حقوق ومسئولية إصدار الأحكام المهمة حول الأمور والانعكاسات التي يجب أن يتم التركيز عليها. يتم إعداد كل تقرير مراجعة حسب دوره من قبل أعضاء فريق القيادة بصورة فردية وبمشاركة المدقق العام وبدعم تنموي من فريق القيادة ككل.

سيدور تقرير المراجعة القادم حول تقديم الخدمات. وفيه نرى درجة جودة تقديم القطاع العام للخدمات للعامة في نيوزيلندا.

للحصول على المزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على مكتب مدقق عام نيوزيلندا على العناوين التالية:

E-mail:reports@oag.govt.nz

Website:www.oag.govt.nz

تايلند تعين مدقق عام جديد ورئيس جديد لجهاز الرقابة الأعلى

في 25 سبتمبر 2014، أصدر ملك تايلاند قرار تعيين البروفيسور تشيسيت تراتشيوتام كرئيس لمجلس تدقيق الدولة، والسيد/ بيسيت ليلافاتشيروباس كمدقق عام، وستة أعضاء لمجلس تدقيق الدولة.

وطبقاً للقانون التأسيسي لتدقيق الدولة لعام 1999، سيتمتع مجلس تدقيق الدولة بالسلطات وعليه واجبات فيما يتعلق بصياغة وإعداد سياسات التدقيق في الدولة، وسيكون المدقق العام مسئولاً عن أداء الشؤون الرسمية لمكتب المدقق العام ويعد تقاريره مباشرة لرئيس لجنة تدقيق الدولة.

للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بمكتب مدقق عام تايلاند على العناوين التالية:

E-mail: int_rela@oagThailand

website:www.oag.go.th

جهاز الرقابة الأعلى الروماني يستضيف جهاز الرقابة الأعلى الإيطالي

الزيارة الرسمية لرئيس محكمة المدققين الإيطالية لمحكمة الحسابات الرومانية

تمت الزيارة الرسمية التي قام بها السيد/ رافاييل سكيتيري، رئيس محكمة المدققين الإيطالية، لمحكمة الحسابات الرومانية خلال الفترة من 17 إلى 20 يناير 2015، بضيافة رئيس محمة الحسابات الرومانية السيد/ فاكريو.

وشمل أعضاء الوفد الإيطالي السيد/ رافاييل سكيتيري، رئيس محكمة المدققين الإيطالية، والسيد/ جيوفاني كوبولا، رئيس العلاقات الدولية وضابط الاتصال.

وتم التركيز في اللقاء الرسمي على إطار عمل التعاون المثمر بين الجهازين الرقابيين وواقع العلاقات الرومانية الإيطالية المجسدة في الشراكة الاستراتيجية المعززة والتي تم توقيعها من قبل وزراء الشؤون الخارجية في 9 يناير 2008.

وشملت زيارة الوفد الإيطالي إلى رومانيا لقاء مع السيد/ فاليريو زقونيا، رئيس مجلس النواب الروماني. وقد تمت الإشارة إلى العلاقات الثنائية المثمرة بين البلدين والتعاون بين البرلمانات الوطنية وأجهزة الرقابة العليا في هذه المناسبة والثناء عليها.

التقرير العام السنوي.

أصدرت محمة الحسابات الرومانية مؤخراً تقريرها العام السنوي لعام 2013. واحتوى التقرير على ستة فصول تتعلق بالنتائج الرئيسية لعمليات التدقيق المالية ومهام تدقيق الالتزام التي تمت في 2014، بالإضافة على النتائج والتوصيات لعمليات تدقيق الأداء. كما اشتمل التقرير على فصل منفصل حول تقييم نظام الرقابة الداخلية وفصل مخصص للأنشطة التي قامت بها سلطة التدقيق المعنية بأموال الاتحاد الأوربي.

تم تسليم التقرير العام السنوي للبرلمان وإتاحته لوسائل الإعلام. لقد حظى التقرير بتقدير واسع من قبل كل من النواب ودافعي الضرائب، وتم التركيز على النتائج في وسائل الإعلام المطبوعة، وفي العروض التلفزيونية وفي الإصدارات المباشرة على الإنترنت.

ووفق الالتزام بشروط المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا 20 و21 ISSAI حول «مبادئ الشفافية والمسائلة»، أصدرت محكمة الحسابات الرومانية تقريرها حول أنشطة عام 2014. اشتمل التقرير على بيانات ومعلومات حول التنظيم المؤسسي، والأنشطة والنتائج، والأنشطة الدولية، والموارد المالية والبشرية المتوفرة في عام 2014.

ويصف تقرير الأنشطة لعام 2014، الجهود التي بذلناها لتطبيق الممارسات الجيدة في المنظمة، والاستخدام الأمثل، والإدارة الفعالة للموارد المالية للدولة وللقطاع العام. وضمن هذا السياق، ومن أجل تنفيذ استراتيجية التنمية المؤسسية، تم التركيز على مهام تدقيق الأداء لعام 2014.

للحصول على المزيد من المعلومات يمكن الاتصال بمحكمة الحسابات الرومانية على العناوين التالية:

E-mail:rei@rcc.ro

Website:www.rcc.ro

مكتب المساءلة الحكومية (GAO) ينشر مراجعة معايير الرقابة الداخلية

بقلم : كريستي كونسيرف ، اختصاصي برنامج العلاقات الدولية و كرستين كوزييلاك ، مساعد مدير الإدارة المالية والضمان – مكتب المساءلة الحكومية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

نعيش حالياً في عصر تسوده البيئات المتغيرة، والمطالب المتزايدة، والمخاطر المتغيرة، والأوليات الجديدة، والجهات الحكومية التي تشمل أجهزة الرقابة العليا التي تسعى بشكل مستمر إلى تحسين أدائها. ويمكن لأجهزة الرقابة العليا أن تعمل بشكل أكثر فعالية وكفاءة لتحقيق أهدافها من خلال تطبيق نظام رقابة داخلية فعال.

تعد الرقابة الداخلية (عملية تنظيمية تهدف لمساعدة الجهات على تحقيق أهدافها) أحد الأمور الهامة بالنسبة لأجهزة الرقابة العليا في جميع أنحاء العالم. ويمكن لأجهزة الرقابة العليا أن تلعب دوراً أساسياً في وضع معايير الرقابة الداخلية. ويعمل مكتب المساءلة الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية على اصدار معايير الرقابة الداخلية الخاصة بالحكومات الفيدرالية (المعروف باسم « الكتاب الأخضر») والذي بدوره يضع معايير الرقابة الداخلية الخاصة بالجهات الفيدرالية. وقد رأى مكتب المساءلة الحكومية ضرورة تحديث المعايير، خاصة وأن آخر اصدار «للكتاب الأخضر » كان في عام 1999 لمواكبة التغيرات المختلفة للعمليات الحكومية.

ما هو «الكتاب الأخضر»؟

الرقابة الداخلية هي الخطط، والأساليب، والسياسات، والإجراءات التي تستخدمها المنظمات، والحكومات لضمان تحقيق أهدافها. ويمكن تصنيف هذه الأهداف بشكل عام إلى ثلاثة فئات: العمليات، وإعداد التقارير، والالتزام. تساعد الرقابة الداخلية المنظمات في أداء عملها بكفاءة وفعالية، وتقديم تقارير تشمل معلومات جديرة بالثقة حول العمليات التي تقوم بها إلى جانب الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها.

ويعمل الكتاب الأخضر الصادر عن مكتب المساءلة الحكومية على تحديد معايير الرقابة الداخلية للحكومات الفيدرالية، ويعتبر وثيقة تقدم أطار عمل شامل لوضع نظام فعال للرقابة الداخلية. إن النسخة الجديدة من الكتاب الأخضر، الصادرة في سبتمبر 2014، تشتمل على العناصر الخمسة للرقابة الداخلية الواردة في النسخ السابقة، بالإضافة إلى تقديم سبعة عشر مبدأ جديد حول المسؤوليات الإدارية في تطبيق نظام فعال للرقابة الداخلية والإشراف عليه. ولكل مبدأ مواصفات مهمة يطلق عليها «الخصائص» والتي تفسر المبادئ بالتفصيل.

العناصر الخمسة و السبعة عشر مبدأ للرقابة الداخلية:

بيئة الرقابة: تعتبر أساس نظام الرقابة الداخلية، وتشتمل على الهيكل والضوابط التي تساعد الجهة على تحقيق أهدافها. وينبغي على الجهة الاشرافية والإدارية اثبات التزامها بمبادئ النزاهة الأخلاقيات.

- يجب على الجهة الإشرافية مراقبة أنظمة الرقابة الداخلية في الجهة المعنية.
- يجب على الإدارة ان تضع هيكل تنظيمي، وتحدد المسؤوليات، وتفوض السلطات بغرض تحقيق أهداف الجهة.
- يجب على الإدارة ان تثبت التزامها بتعيين، وتطوير، والمحافظة على وجود الموظفين المتميزين.
- يجب على الإدارة تقييم الأداء، ومساءلة الأفراد القائمين بمسؤوليات الرقابة الداخلية.

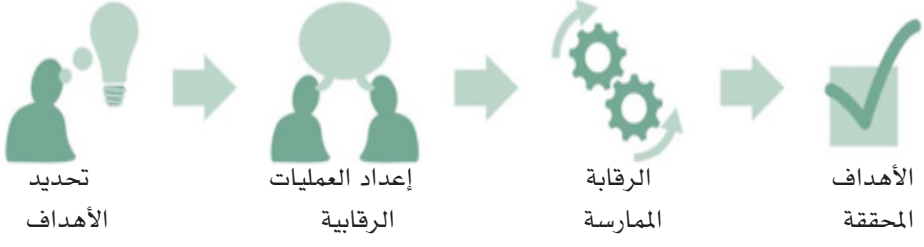

تقييم المخاطر: تقييم المخاطر التي تواجه الجهة اثناء تحقيق الأهداف. ويشكل هذا التقييم أساس تحديد الاستجابة الملائمة للمخاطر.

- يجب أن تحدد الإدارة الأهداف بوضوح حتى تتمكن من تعيين المخاطر ومعرفة طرق تحملها.
- يجب على الإدارة تحديد، وتحليل، ومواجهة المخاطر المرتبطة بتحقيق الأهداف.
- يجب على الإدارة الأخذ بالاعتبار الاحتيال المحتملة أثناء تحديد، وتحليل، ومواجهة المخاطر.
- يجب على الإدارة تحديد وتحليل المخاطر، والتعامل مع التغيرات الهامة التي تؤثر على نظام الرقابة الداخلية.

أنشطة الرقابة: هي عبارة عن إجراءات تتخذها الإدارة بناء على السياسات والاجراءات الخاصة بتحقيق الأهداف، ومواجهة المخاطر المرتبطة بنظام الرقابة الداخلية، والتي تتضمن نظام المعلومات في الجهة.

- يجب على الإدارة تحديد أنشطة الرقابة بغرض تحقيق الأهداف ومواجهه المخاطر.
- يجب على الإدارة وضع نظام معلومات خاص بالجهة إلى جانب تحديد أنشطة الرقابة الداخلية ذات الصلة لتحقيق الأهداف ومواجهة المخاطر.
- يجب على الإدارة تطبيق أنشطة الرقابة بناء على السياسات.

المعلومات والتواصل: يشير هذا المصطلح الى جودة إدارة المعلومات والتواصل ما بين الافراد واستخدام الدعم المقدم من قبل نظام الرقابة الداخلية.

- يجب على الإدارة استخدام المعلومات ذات الجودة لتحقيق أهداف الجهة.
- يجب على الإدارة نشر المعلومات الضرورية ذات الجودة خارج الجهة لتحقيق أهدافها.
- المراقبة : هي الأنشطة الإدارية التي يتم وضعها لتقييم جودة أداء الإدارة والمعالجة الفورية لنتائج عمليات التدقيق والمراجعات الأخرى.
- يجب على الإدارة وضع أنشطة المراقة لمتابعة نظام الرقابة الداخلية وتقييم النتائج.
- يجب على الإدارة معالجة أوجه التقصير التي حددتها الرقابة الداخلية في الوقت المناسب.

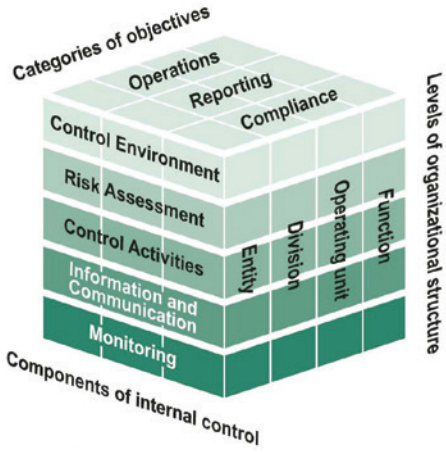

كيف يمكن لأجهزة الرقابة العليا استخدام الكتاب الأخضر في وضع معايير الرقابة الداخلية ؟

من أجل تحسين الأداء، يمكن لأجهزة الرقابة العليا دمج المبادئ الواردة في الكتاب الأخضر مع معايير الرقابة الداخلية المعمول بها في الجهاز. ويمكن استخدام الكتاب الأخضر كدليل إرشادي لوضع، وتطبيق، وتشغيل عمليات الرقابة الداخلية لتحقيق الأهداف المرتبطة بالعمليات، واعداد التقارير، والالتزام. يمكن لجهاز الرقابة الأعلى اختيار المعايير الملائمة له من الكتاب الأخضر واستخدامها كإطار عمل للمنظمة.

تعتبر عمليات الرقابة الداخلية مفيدة ونافعة لأجهزة الرقابة العليا ويتضح ذلك في العديد من النواحي. أولاً، تعزز الإدارة بالثقة اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة. ثانياً، تقدم الرقابة الداخلية ملاحظات حول طريقة عمل الجهة بفعالية. أخيرا، تساعد في تقليل المخاطر التي تؤثر على تحقيق أهداف الجهة.

الاستنتاج

تعتبر الرقابة الداخلية عمليات ديناميكية، وتكرارية، ومتكاملة يتم دمجها في عمليات الجهة اليومية. ويعتبر الكتاب الأخضر مرجع للمدققين لاختيار المعايير الملائمة التي تساعد على تحقيق نظام رقابة داخلية فعال واستخدام هذه المعايير في التدقيق على الجهات الحكومية.

بالإضافة إلى ذلك يمكن لأجهزة الرقابة العليا، من خلال استخدام هذه الأداة، العمل بشكل متواصل على تقييم نظام الرقابة الداخلية المستخدم لتطوير وتحسين الأداء.

التعريف بالتدقيق الوقائي في الحكومات المحلية

قضية اليونان

بقلم : د. كونتوجورجا جورجيا – محكمة التدقيق اليونانية .

ملاحظات الكاتب: قد تكون هذه المقالة ذات صلة بشكل خاص بأجهزة الرقابة العليا التي تعمل على التدقيق على الحكومات المحلية و البلديات كما هو الحال في جهاز الرقابة الأعلى في اليونان.

وفقا للمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا (ISSAIs)، فإن لدى عمليات الرقابة المسبقة المطبقة من قبل أجهزة الرقابة العليا مميزات تجعلها قادرة على منع الضرر قبل وقوعه، ولعمليات الرقابة المسبقة كذلك عيوب تتلخص في خلق كم زائد من الأعمال بالإضافة إلى عدم وضوح المسؤوليات الوارده تحت القانون العام.

وتتضمن عمليات الرقابة المسبقة تقديم تراخيص للإنفاق العام. وعادة ما تستلم الهيئة الرقابية كافة طلبيات الدفعات ووثائق الدعم والتحقق من التراخيص الممنوحة للمعاملات سواء كانت قانونية أو اعتيادية، بالإضافة إلى التحقق من وجود أحكام كافية في الميزانية بشأن هذه التراخيص. و بعد ذلك اما ان تفرض عقوبات على الدفعات أو، في حال عدم مطابقة المعاملات للمعايير، اعادتها للجهة الخاضعة للتدقيق للمزيد من التعديلات (كرسبو، 2005، ص.6).

ومع ذلك فقد تم تصنيف هذا النظام على أنه نظام مكلف وغير كفوء. و يقول كوجلياندرو (2000) إن عمليات الفحص الصارمة لشرعية الأسباب لها أن تؤخر من تقديم الخدمات العامة، بالإضافة إلى إضعاف عمليات إدارة المسؤوليات. و لكن وعلى الرغم من الفوائد الأكيدة لعمليات التدقيق الوقائية، إلا أن هناك توجه إلى الحد من نطاق هذه العمليات الوقائية ومحتواها (كرسبو، 2005).

وعلى عكس هذا التوجه، تعمل محكمة التدقيق اليونانية (HCA) على التدقيق على كافة مصروفات الحكومة المركزية و الهيئات الهامة بشكل مسبق ولكن مع إستثناء البلديات حتى عهد قريب حيث تم استبعادها من عمليات التدقيق الوقائية التي يتم إجرائها من قبل محكمة التدقيق اليونانية. وقد تم إجراء عمليات التدقيق المسبقة على مصروفات القطاع العام لفتره إمتدت لأكثر من قرن، و لكن أصبحت إلزامية على الحكومات المحلية فقط إعتباراً من عام 2005 و حتى الآن.

ويجبر هذا الشكل التقليدي لعمليات التدقيق على معاملات الهيئات العامة مدراء العموم على الإعتماد بشكل كبير على إجراء عمليات تدقيق مسبقة لمصروفاتهم وذلك من خلال محكمة التدقيق. وعلاوة على ذلك، تعتبر محكمة التدقيق اليونانية هي الجهاز الوحيد في أوربا الذي يقتصر على شرعية و نظامية المصروفات العامة، حيت انه لم يتم العمل على تقييم أداء السياسات العامة إلى أن تم وضع التعديلات الأخيرة التي مكنتها من ذلك.

و على مدى السنوات الـ 3 الماضية تم إجراء مجموعة من الإصلاحات التشريعية التي تهدف إلى تحديث الوضع الحالي لعمليات الرقابة على المصروفات العامة و مدى مواءمتها للمعايير الدولية. أن هذه الأسباب كافة تعمل على جعل قضية اليونان قضية خاصة.

وكمدقق الحسابات الخارجي، فإن مهمة الجهاز هي فحص مدى كفاءة عمليات التدقيق الداخلية. في اليونان، يتم تكليف مكتب المحاسبة العامة للدولة للقيام بمهمة التدقيق الداخلي، ومن جانب آخر لم تتواجد الهياكل التنظيمية الخاصة بعمليات التدقيق الداخلي في الجهات العامة للدولة (على الرغم من اصدار قانون بهذا الشأن في عام 2006 وذلك بهدف انشاء إدارات منفصلة للتدقيق الداخلي تابعة للجهات العامة للدولة، و لكن لم يتم تنفيذ هذا الأمر على نطاق واسع). وتم إستبعاد البلديات اليونانية حتى الآن من هذا القانون حيث يتم إرسال مصروفاتهم بشكل مباشر إلى خدمات المفوضين التابعين لمحكمة التدقيق اليونانية بغرض اجراء عمليات المراجعة و اعتمادها. ونتيجة لذلك، فإن البلديات تعمل بدون وجود إدارات منظمة للتدقيق الداخلي.

"تركز البيانات على المشاكل ذات الصلة بإلتزام البلديات في اليونان، على الأقل مقارنة بغيرها من الإدارات المالية. ويرجع السبب في هذه الحقيقة بشكل جزئي إلى غياب خدمات التدقيق الداخلي"

– كونتوجورجا جورجيا

تحليل البيانات

لوحظ من خلال عمليات تحليل البيانات الواردة في التقارير السنوية لمحكمة التدقيق اليونانية أن هناك عدد كبير من المخالفات المتكررة للتشريعات المالية الممارسة من قبل الهيئات الخاضعة للتدقيق، و أنه و منذ 2005 (العام الذي تم فيه ادخال عمليات الرقابة المسبقة) وحتى الآن فإن غالبية ملاحظات التدقيق تدور حول الإدارة المالية في البلديات.

و من ناحية أخرى، تم تنظيم الحكومات المحلية في اليونان في طبقتين. و قد تمت هيكله هذا التنظيم في السنوات الماضية وذلك بهدف جعل الحكومات المحلية أكثر كفاءة وفعالية بحيث تتسم بالمسؤولية و الشفافية وذلك من ناحية المهام و الخدمات المقدمة للمواطنين. وقد تمت صياغة الاحكام الإدارية الحالية لليونان وفقا لبرنامج «كاليكراتس» و التي لا تزال ساريه منذ الأول من يناير 2011. ووفقا لهذا البرنامج تم إصلاح السلطات المحلية لكل من الدرجات الأولى و الثانية بشكل ديموغرافي خاصة في الوحدات الديمغرافية الكبيرة حيث تم ذلك من خلال دمج البلديات و المجتمعات والمحافظات المحلية. وتنقسم اليونان اليوم إلى 325 بلدية (حكومات محلية من الدرجة الأولى) بالإضافة إلى 13 إقليم (حكومات من الدرجة الثانية) (وزارة الداخلية، 2012). وقبل عمليات الإصلاح، كانت هنالك 914 بلدية في اليونان بالإضافة إلى 120 من المجتمعات. وقد كان عدد البلديات كبير جدا مقارنة بالحجم (123.270 كيلو متر مربع) والكثافة السكانية للدولة (ما يقارب 11 ميلون نسمة).

وفي البداية، تطرق المرسوم الرئاسي (P.D) رقم 1997/172 لتحويل ثلاثة بلديات في البلاد (أثينا، بيرايوس وسالونيك) للتدقيق الوقائي من قبل محكمة التدقيق في اليونان و التي تبعها مرسوم رئاسي P.D رقم 2001/133، والذي بدوره أدرج في التدقيق الوقائي على البلديات التابعة لهليوبوليس وبيريستري. وعمل القانون رقم 03/3202 على توسيع عمليات التدقيق الوقائي على المصاريف العامة في كافة البلديات والتي تغطي كثافة سكانية تزيد عن 5000 نسمة و التي تمت أخيرا في عام 2007.

وعملت الدراسات الاقتصادية على توضيح مفهوم الإلتزام وأن هذا الإلتزام يقاس بشكل عام من خلال أرقام او نسب السلوكيات الشاذة، مثل الجريمة مقابل الفرد أو اعداد الحوادث المرورية مقارنة بمجموع السكان (ليفي، 2002). وبناءا على ذلك، تم تحديد نسب الأنشطة الغير اعتيادية في الهيئات العامة وذلك من خلال عمليات الرقابة المسبقة والتي يمكنها أن تشكل مؤشر كمي موضوعي لقياس مدى الالتزام.

وقد أوضحت عمليات تحليل البيانات الواردة في التقارير السنوية لمحكمة التدقيق الهولندية من 1998 إلى 2009 أن أطر العمل التي يتم ممارستها بشأن التدقيق الوقائي للمصروفات و الناتجة عن أوامر الدفع (التي بلغت 1,495,271) و ذلك لكافة التصنيفات الإدارية المالية – الهيئات القانونية للقانون العام، السلطات الحكومية المحلية (LGA) وحسابات خاصة وقطاعات عامة أوسع نطاقا – والتي تم تقديمها للتدقيق من قبل إدارات المفوضين المعنيين التابعين لمحكمة التدقيق اليونانية وذلك بمعدل 8,891 أمر للدفع الذي تم رفضها (بسبب المخالفات و الإهمال... إلخ) والغير مرخصة من قبل الهيئات العامة بغرض الإصلاح. يأتي هذا الرقم ليتوافق مع ما نسبته 0.57 من الأعداد المحلية لأوامر الدفع السنوية التي يتم تقديمها لإجراء عمليات التدقيق الوقائية، بينما يبدو أن التدقيق على جزء من مصاريف LGA يكشف عن مخالفات لما يقارب 1.06 في المائة من مجموع أعداد طلبات الدفع المقدمة للتدقيق (تقريبا الضعف مقارنة بالفئات الأخرى) كما هو موضح في الجدول رقم (1) و (2).

الجدول رقم (1): طلبات دفع غير معتمدة (عائدة) في فئة الإدارة المالية للفترة 1998 – 2009

Year	Central Government	Legal Entities of Public Law	Special Accounts	Local Government	Total
1998	643	6,821*		431	7,895
1999	919	5,136*		317	6,372
2000	1,417	5,111	33	310	6,871
2001	1,093	4,718	36	184	6,031
2002	935	5,572	31	251	6,789
2003	1,087	5,275	51	456	6,869
2004	841	4,639	16	271	5,767
2005	1,076	1,338	24	5,372	7,810
2006	1,078	3,908	28	7,500	12,514
2007	696	4,662	14	7,486	12,858
2008	876	3,621	23	7,443	11,963
2009	1,898	5,776	9	7,264	14,947
Average	**1,047**	**4,715**	**27**	**3,107**	**8,891**

الجدول رقم (2): طلبات دفع غير معتمدة (عائدة) في فئة الإدارة المالية للفترة 1998 – 2009

Year	Central Government	Legal Entities of Public Law	Special Accounts	Local Government	Average per year %
1998	0.270	0.611*		1.657	0.636
1999	0.350	0.505*		0.895	0.583
2000	0.473	0.517	0.383	0.879	0.563
2001	0.339	0.533	0.681	0.554	0.527
2002	0.290	0.660	0.608	0.588	0.537
2003	0.315	0.632	0.576	1.179	0.676
2004	0.215	0.558	0.193	0.587	0.388
2005	0.282	0.667	0.318	1.474	0.685
2006	0.281	0.404	0.330	1.185	0.550
2007	0.138	0.489	0.167	1.325	0.530
2008	0.227	0.377	0.295	1.226	0.531
2009	0.460	0.589	0.385	1.176	0.653
Average	**0.303**	**0.543**	**0.394**	**1.060**	**0.571**

* للسنوات من 1998 – 1999 والتي تعتبر بيانات مجمعة بالنسبة لهذه الفئتين.

وقد ركزت المصالح على توسيع عمليات التدقيق على LGA وذلك اعتبارا من عام 2005 فصاعداً، وقد تم رفض ما يقدر بأكثر من نصف طلبات الدفع الغير معتمدة بشكل سنوي (من كافة فئات الإدارات المالية) والتي تشير إلى ادارتها المالية، كما هو موضح في الشكل رقم (1).

ولذلك يبدو أن البيانات تركز على المشاكل ذات الصلة بإلتزام البلديات في اليونان، على الأقل مقارنة بغيرها من فئات الإدارات المالية. وتعود هذه الحقيقة بشكل جزئي إلى غياب خدمات التدقيق الداخلي.

وعلى الرغم من ذلك، تبدو الإدارة المالية في الحكومات المحلية كمنطقة مشتركة للقلق في جميع أنحاء العالم.

الرسم رقم (1) : طلبات دفع (عائدة) غير معتمدة

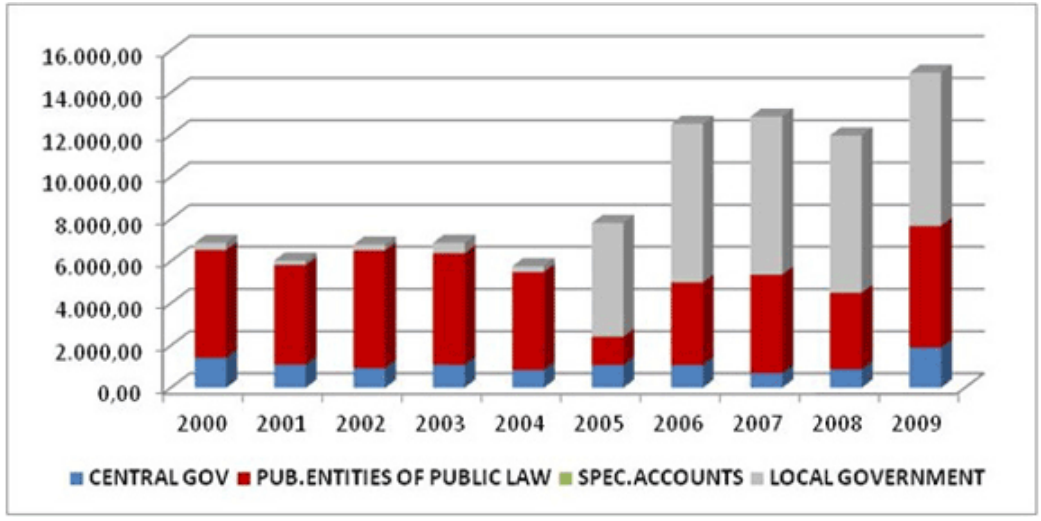

المصدر : كونتوجورجا ج. (2012، ص. 167) .

الاستنتاج

خلال السنوات الثلاث الماضية تم اجراء عدد من الإصلاحات التشريعية في اليونان. وتأتي هذه الاصلاحات من ضمن الجهود المبذولة لفرض القيود على عمليات الرقابة المسبقة، بالإضافة إلى تحديث عمليات تدقيق المصاريف العامة التي فرضت سواء من قبل ضروريات المعايير الدولية أو زيادة الحاجة للشفافية والمساءلة لاسيما في ضوء الأزمة المالية الحالية.

ومع ذلك، كشفت عمليات ادخال التدقيق الوقائي في البلديات لعام 2005 عن بعض نقاط الضعف الرئيسية في الإدارات المالية. وعلى وجه التحديد، تظهر البلديات أعلى نسب من الانحراف عن التشريعات مقارنة بغيرها من الفئات، حيث أن أكثر من نصف النتائج تشير إلى مثل هذه الإدارات المالية.

ويمكن للمرء أن يقول أن هذه النتيجة متوقعة جزئيا، وذلك منذ فترات التطبيق الأولى من عمليات الإصلاح و التي عادة ما تتطلب فترة تعديل.

على الرغم من أن الأسئلة لا تزال تتعلق بفعالية عمليات التدقيق المسبقة على مصاريف المنظمات العامة في اليونان، فأن عمليات ادراجها في الإدارات المالية للبلديات منذ عام 2005 حتى وقتنا الحاضر بلا شك تسلط الضوء على وضع مريب. و سواء كان السبب في هذه الحقيقة يعود لفترات التطبيق الأولى من عمليات الإصلاح أو غيرها من الأسباب، يعتبر هذا الأمر مسألة سيتم الرد عليها في المستقبل.

References

Cogliandro, A. (2000), “Reform: the audit system.” International Journal of Public Administration. 23 (2), pp. 383-403.

Crespo, G. (2005), “Public control: A general view.” Milagros García Crespo (Eds), Public Expenditure Control in Europe: Coordinating Audit Functions in the European Union. Edward Elgar, pp. 3-29.

Kontogeorga G. (2012) “The External Audit of Financial Management in Greece and the Operation of the Hellenic Court of Auditors in the Context of International Standards.” Unpublished Doctoral Thesis, University of Patras, Greece

Levy, D. (2002), “Literature Review and Analysis: Economic Perspectives on Measuring Alcohol Policy Enforcement and Compliance.” Paper prepared for the NIAAA, NIH, HHS, as part of the Alcohol Policy Information System under Contract No N01AA12009 to the CDM Group Inc. and Pacific Institute for Research and Evaluation.

Ministry of Interior (2012), Structure and Operation of Local and Regional Democracy, Greece.

الشراكة عبر المحيط الهادي

التدقيق التعاوني الإقليمي للتكيف مع تغير المناخ واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث في عدد من دول جزر المحيط الهادئ

بقلم: كلير كيلي
مستشار في التدقيق التعاوني

ما هو التدقيق التعاوني؟

التدقيق التعاوني هو عملية تدقيق متزامنة تجريها هيئتين أو أكثر من الهيئات المستقلة للرقابة أو جهازين من أجهزة الرقابة العليا في آن واحد، على أن يكون هناك فريق تدقيق منفصل من كل هيئة، وعادة ما يتم تقديم التقارير للجهة التابعة للهيئة أو الجهاز حول أمور تدخل ضمن حدود التفويضات الممنوحة لها، وبهذه الطريقة، يتم تقاسم المنهجية وطريقة التدقيق. وهناك ميزة أخرى للتدقيق التعاوني وهو إمكانية وضع ملخص للتقارير عن طريق دمج النتائج الرئيسية لتقارير أجهزة الرقابة العليا (الانتوساي 2007).

لقد أثبت النهج التعاوني أنه أداة قيمة في التدقيق البيئي بحيث يمكن أجهزة الرقابة العليا من تقييم ردود الفعل القانونية للتأثيرات البيئية الإقليمية الأوسع نطاقا وتبادل الدروس المستفادة من خلال التقرير الإقليمي، وردود الفعل القانونية هذه تكون ذات فائدة للدول الأخرى التي تواجه نفس التحديات البيئية. ويعتبر هذا هو التدقيق التعاوني الرابع الذي تقوم به رابطة دول المحيط الهادي لأجهزة الرقابة العليا (الباساي) حول القضايا البيئية.

لم تم وضع استراتيجيات للتدقيق التعاوني الإقليمي للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث؟

تعتبر دول المحيط الهادئ من ضمن الدول الأكثر تعرضا لآثار تغير المناخ، متمثلا ذلك في ارتفاع مستويات سطح البحر والأعاصير وموجات المد (التسونامي)، والأمن الغذائي والتعرية الساحلية وهي في الحقيقة تهديدات يومية. لذلك فإن المستوطنات والمجتمعات التي تعيش في المناطق المعرضة لتغير المناخ، والتي تعتمد على الموارد الشحيحة معرضة بشكل خاص لهذه الآثار. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، أكد قادة منتدى جزر المحيط الهادئ مراراً أن تغير المناخ لا يزال أكبر تهديد لأمن ورفاهية شعوب المحيط الهادئ. واعترافاً بذلك، تم وضع بند تغير المناخ كبند دائم على جدول أعمال منتدى جزر المحيط الهادئ.

وخلال «مؤتمر الأمم المتحدة الثالث» الذي عقد في ساموا في سبتمبر 2014 بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS)، تم الاعتراف بضرورة الشراكة لمعالجة تغير المناخ في الدول الجزرية النامية. وأفادت السيدة كريستيانا فيغيريس، السكرتير التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية» بشأن تغير المناخ، أن هناك ثلاث نقاط رئيسية نخرج بها من هذا المؤتمر وهي: أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تتولى قيادة قضايا تغير المناخ رغم أنها عرضة لهذا التغيير، وقيادة الدول الجزرية الصغيرة النامية في الشراكة لمعالجة هذه القضايا، وأن الدول الجزرية الصغيرة النامية، على الرغم من صغر مساحتها، إلا أنها تشكل تحدياً لبقية العالم كي يحذو حذوها (برنامج البيئة الاقليمي لجنوب المحيط الهادئ SPREP 2014)

وكان البيان الختامي لمؤتمر الدول الجزرية الصغيرة النامية هو «مسار أنماط الإجراءات السريعة في الدول الجزرية الصغيرة النامية (ساموا) (الدول الجزرية الصغيرة النامية 2014). وتشجع الأمم المتحدة أن يظل «مسار ساموا» وثيقة «حية» يستعان بها في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ المقرر عقده في ديسمبر 2015 في باريس. وتواصل الأمم المتحدة جهودها من أجل «مؤتمر باريس»، حيث من المتوقع أن يتوصل القادة إلى معاهدة تاريخية.

إن التصدي لتغير المناخ أمر ضروري لتحقيق التنمية المستدامة. وقد حذر الأمين العام للأمم المتحدة السيد كي مون في خطابه الموجه للدول الأعضاء في فبراير 2015، العضاءالقد قائلاً: «إذا فشلنا في مواجهة تغير المناخ، لن نتمكن من بناء عالم يدعم الحياة الكريمة للجميع». وأكد السيد بان على ضرورة تعزيز سبل التعافي، لا سيما في الدول الجزرية الصغيرة والدول النامية.

تمثل الآثار السلبية لتغير المناخ مخاطر كبيرة على أهداف التنمية المستدامة للدول الجزرية في المحيط الهادئ، وتتسبب بآثار على المدى الطويل قد تهدد وجود بعض هذه الدول، ولا سيما الجزر المرجانية المنخفضة.

وتواجه حكومات دول المحيط الهادئ أيضا تحديات التعافي بعد الكوارث الطبيعية. حيث أن الدول الجزرية في المحيط الهادئ لديها خبرة كبيرة في التعامل مع الكوارث الطبيعية مثل الأعاصير وغيرها من الظواهر الجوية العنيفة. ويتوقع زيادة تكرار وقوة ومدة الكوارث الجوية والكوارث الطبيعية في المنطقة نتيجة لتأثير تغير المناخ، لذا فإنه من المنطقي بذل الجهود الفعالة للتصدي للكوارث الطبيعية.

على الرغم من انه تاريخيا، وعلى الصعيد العالمي، كان يتم اتباع نهج ذو مسارين لمعالجة القضايا المتعلقة بالحد من خطر الكوارث وتغير المناخ بشكل منفصل، إلا ان واضعي السياسات قد شددوا على الحاجة إلى اتباع نهج متكامل. وكلما زادت الخبرة في قضايا التكيف مع تغير المناخ والحد من أخطار الكوارث يتضح بشكل متزايد أن هذين المجالين لهما محور اهتمام مشترك: الحد من ضعف المجتمعات المحلية والمساهمة في التنمية المستدامة.

وعلى ضوء ذلك، بدأت حكومات العديد من الدول الجزرية في المحيط الهادئ باتخاذ الإجراءات اللازمة لإدماج التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في السياسات والخطط والأنشطة الوطنية. ويدرك هذا النهج حقيقة وجود العديد من الآثار المترتبة على تغير المناخ على المدى القصير إلى المتوسط، التي يمكن ملاحظتها من خلال تغيير في تكرار أو شدة أو مدة الظواهر الجوية والكوارث الطبيعية الملازمة لها.

أشار تقرير الفريق الحكومي الدولي IPCC أن الدول ذات الحساسية العالية (بمعنى أن أي تغيير طفيف في مناخها يمكن أن يكون له تأثير كبير عليها) أما الدول التي تعاني من ضعف في قدرتها على التكيف مع تغير المناخ، فستكون التكاليف الصافية لتكيفها مع التغيير أكبر بكثير من المعدلات العالمية.

وقد أظهرت الدراسات أن التكيف الملائم يعتبر مستداماً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما لاحظ «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» أن كل دولار ينفق على الاستعداد للكوارث يوفر حوالي سبعة دولارات من الخسائر الاقتصادية» (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP عام 2012).

يمكن استخلاص دروس قيمة في التعامل مع الكوارث يمكن الاسترشاد بها في وضع تدابير التكيف مع تغير المناخ. ولهذه الأسباب، قرر رؤساء أجهزة الرقابة العليا في منظمة الباساي ضرورة دراسة الترتيبات الإدارية التي ترتكز عليها استجابات كل دولة من الدول الجزرية في المحيط الهادئ للحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ.

تعتبر دول المحيط الهادئ من ضمن الدول الأكثر تعرضا لآثار تغير المناخ، متمثلا ذلك في ارتفاع مستويات سطح البحر والأعاصير وموجات المد (التسونامي)، والأمن الغذائي والتعرية الساحلية وهي في الحقيقة تهديدات يومية.

أي الأجهزة الرقابية تشارك في التدقيق التعاوني الإقليمي؟

شاركت عشر أجهزة رقابة عليا من ضمن ثماني دول جزرية في المحيط الهادئ في التدقيق وضمت المناطق الفرعية في ميكرونيزيا وبولينيزيا وميلانيزيا. وقد قامت ثمانية أجهزة رقابة عليا من أصل عشرة أجهزة بنشر نتائج التدقيق: جزر كوك، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، وولاية كوسراي، وولايات ميكرونيزيا الموحدة بونبي، وفيجي، وبالاو، وساموا وتوفالو. النتائج الرئيسية لتقارير التدقيق الثمانية تشكل أساساً لملخص التقرير الإقليمي، وسيتوفر هذا التقرير قريباً على موقع الباساي.

دعم التدقيق التعاوني

كان التدقيق جهد مشترك يشمل مبادرة الانتوساي للتنمية، وبنك التنمية الآسيوي، ومنظمة الباساي. كما قدم مكتب فيكتوريا للتدقيق العام في أستراليا الدعم إلى فرق التدقيق. وساهمت مجموعة عمل الانتوساي الإقليمية المعنية بالتدقيق البيئي إلى حد كبير في التخطيط وتوضيح نطاق التدقيق التعاوني. وتوفر الأمانة العامة للبرنامج البيئي الإقليمي في دول المحيط الهادئ الخبرة التقنية في التكيف مع تغير المناخ وتدابير الحد من المخاطر والكوارث في منطقة المحيط الهادئ. كما قدمت الأمانة لفرق التدقيق المشورة في اختيار التقنيات الملائمة خلال قيامها بعمليات التدقيق.

الهدف العام للتدقيق

جاء نهج التدقيق الذي اعتمده مؤتمر الباساي مختلف عن عمليات التدقيق التعاونية الإقليمية السابقة لأن كل منطقة من مناطق المحيط الهادئ لديها مواطن ضعف مختلفة بالنسبة لآثار تغير المناخ والظواهر الجوية القاسية، وفي عام 2012 اعتمد مؤتمر منظمة الباساي موضوعا للتدقيق يكون بمثابة مظلة تمكن أجهزة الرقابة العليا من وضع أهداف التدقيق وتخطيط الاستفسارات ذات الصلة بالتفويضات الموكلة لها. وقد كان موضوع التدقيق العام المعتمد لكل مشارك هو: «تقييم فعالية استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث وخطط التمويل في _____ قطاع _____ (الدولة).»

أدى هذا النهج إلى الالتفاف حول ثلاثة مواضيع رئيسية للتدقيق هي:

- الاستعداد للآثار المترتبة على تغير المناخ (ثلاثة أجهزة رقابة عليا)
- تخطيط وادارة آثار تغير المناخ، مثل التعرية الساحلية (ثلاثة أجهزة رقابة عليا)
- إدارة آثار تغير المناخ على الأمن الغذائي (أربعة أجهزة رقابة عليا)

النتائج الإقليمية الموحدة

مخرجات التدقيق من تقارير التدقيق الثمانية المنشورة تدور حول مواضيع الأداء الرئيسية التالية:

- إجراءات الحوكمة، بما فيها الأطر القانونية وأطر السياسة العامة، ودمج وتنسيق الاستجابات عبر الوكالات الحكومية، وعمليات تقييم شدة التأثر، ووضع الاستراتيجيات، والتنسيق بين الوكالات المسؤولة.
- تنفيذ المشاريع، بما في ذلك حوكمة مستوى المشروع – أي، تنسيق وإدارة المشاريع، والقيود على الموارد المالية والبشرية.
- المراقبة وإعداد التقارير

النتائج الإقليمية الشاملة

بشكل عام، خلصت عمليات التدقيق الإقليمية إلى أن الدول الجزرية في المحيط الهادئ، كجزء من المراجعة المنسقة الإقليمية، غير قادرة على الاستجابة بفعالية للتهديدات والتحديات الناشئة عن تغير المناخ.

وقد حددت عمليات التدقيق وجود قصور في المهارات الفنية والإدارية التي يتعين تطويرها لضمان الاستجابة الفعالة لمخاطر تغير المناخ. وتشمل:

- المهارات الفنية والبحثية لتقييم مواطن الضعف في الاستجابة لتغير المناخ وتقييم المخاطر ووضع الخطط ذات الصلة والاستجابات السياسية.
- القدرات الإدارية مثل تقديم الكتب لضمان توفير التمويل المطلوب للتكيف مع تغير المناخ.
- القدرة على إدارة المشاريع الخاصة بتدابير التمويل المطلوب للتكيف مع تغير المناخ على أرض الواقع، ورصد النتائج.

"التصدي لتغير المناخ أمر ضروري لتحقيق التنمية المستدامة. في حال فشلنا في مواجهة تغير المناخ، لن نتمكن من بناء عالم يدعم الحياة الكريمة للجميع"

الأمين العام للأمم المتحدة –السيد/ كي مون

هناك عامل يزيد من التعقيد في المحيط الهادئ وهو عدد من وكالات التمويل المشاركة في تنفيذ مشاريع التكيف مع تغير المناخ. وهذا يزيد من الحاجة إلى وجود نظم وعمليات فعالة في جميع المستويات الحكومية، بما في ذلك على مستوى تنفيذ المشاريع الفردية.

تأثير عمليات التدقيق التعاونية الإقليمية

يعتبر التواصل مع المنظمات الإقليمية الأخرى في مسألة تغير المناخ عنصرا رئيسيا في معالجة القضايا الواردة في عمليات التدقيق التعاونية الإقليمية. على سبيل المثال، في اجتماع مجلس مديري الباساي الذي عقد مؤخرا رحب ممثل من «أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ» بعمليات التدقيق التعاونية في أجهزة الرقابة العليا الأعضاء في الباساي للتدقيق على استراتيجيات الحد من المخاطر المتعلقة بتغير المناخ والكوارث. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية أكد «قادة المنتدى» على أن مسألة تغير المناخ تظل أحد أكبر التهديدات على الحياة، وأمن ورفاهية شعوب منطقة المحيط الهادئ. واعترافاً بهذا، تواصل قضايا تغير المناخ على التواجد في جدول أعمال اجتماع وزراء المنتدى الاقتصادي. ويرى المنتدى أن تقارير التدقيق الإقليمية تعد مساهمة هامة لمناقشة مسألة التكيف مع تغير المناخ الإقليمي والحد من خطر الكوارث. وهذا يسلط الضوء على أهمية نهج الباساي للعمل بالتعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في المنطقة بحيث يكون عملها في التدقيق ذو صلة بالضرورات الإقليمية الرئيسية.

المزيد من المعلومات

للحصول على المزيد من المعلومات عن عمليات التدقيق التعاونية الإقليمية، الرجاء الاتصال على كاتب التقرير كلير كيلي، مستشار عمليات التدقيق التعاونية على العنوان التالي: gmail.com@clairekelly2009

أو مستشار بناء القدرات في الباساي، السيدة سينا بلامو لوسيفو على العنوان التالي: sina.iosefo@pasai.org

المراجع والمصادر

لجنة الانتوساي لبناء القدرات (2007). دليل برامج التدقيق التعاونية بين أجهزة الرقابة العليا.

الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ IPCC (2013). التقرير التقييمي 2013.

الدول الجزرية الصغيرة النامية (2014). «مسار أنماط الإجراءات السريعة في الدول الجزرية الصغيرة النامية» (ساموا). يمكن الاطلاع عليها في 3 مارس على الموقع التالي: .org/index.www.sids2014

الأمانة العامة للبرنامج البيئي الإقليمي في دول المحيط الهادئ SPREP (2014). أوصى قادة الدول الجزرية الصغيرة النامية أن يعتمد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية مسار ساموا». يمكن الاطلاع عليها في 3 مارس على الموقع التالي: www.sprep.org/general-news/sids-leadership-commended-as-3rd-un-conference-on-sids-adopts-samoapathway.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP (2012). التقرير التقييمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث.

الأمم المتحدة (2015). اجتماع لمناقشة اتفاقية تغير المناخ «الطريق إلى باريس»، أكد الامين العام أن «معالجة تغير المناخ هو شرط لا بد منه لتحقيق التنمية المستدامة»، نشرة صحفية، 23 فبراير 2015. يمكن الاطلاع عليها في 24 فبراير على الموقع التالي: www.un.org/press/en/2015/sgsmi6547.doc.htm

أدلة الممارسات الجيدة

أداة استشارية إبداعية لمدراء العموم

بقلم: بيرجيت ميتشسنر، كبير مديري التدقيق، وماركوس بانجرت مدير التدقيق، مفوض الأداء الفيدرالي بوحدة الدعم، ألمانيا

وضع جهاز الرقابة الأعلى الألماني نتائج لا نهائية ذات طبيعة تمثيلية تفوق الحالة الفردية الجاري تدقيقها. لقد تم نشر الأدلة منذ 2013 لتقديم الاستشارة المفيدة لمدراء العموم، فهي تساهم في تحسين الالتزام والأداء في العمليات والصفقات الحكومية.

ولهذا الغرض، تم تحرير وترتيب النتائج المناسبة في شكل واضح لمساعدة الإدارات الاتحادية والجهات لتجنب الحالات الغير نظامية (المخالفة للقواعد) التقليدية. إن الهدف من تجميع الأدلة هو نشرها بشكل منظم لتغطي جميع القطاعات في العمليات والصفقات الحكومية.

تم تقسيم مجموعة الأدلة إلى 14 فصلا يمكن الدخول إليها عبر الموقع الإلكتروني لجهاز الرقابة الأعلى الألماني: (www.bundesrechnung-shof.de) والناشر هو رئيس جهاز الرقابة الأعلى الألماني بصفته مفوض الأداء الاتحادي. قدم الجهاز الألماني الأدلة كأداة للاستشارة الإبداعية خلال ورشة عمل في مؤتمر الأوروساي التاسع المنعقد في لاهاي، يونيو 2014.

أهداف الأدلة.

خلال قيامنا بالتدقيق، غالبا ما نكتشف الحالات غير النظامية التي تحدث في القطاعات الحكومية، على سبيل المثال، ما يتعلق بعمليات التقييم لكفاءة رأس المال/ أو المصروفات، ومنح العقود، وعمليات الشراء والترسية، وأيضاً في مجالات التنظيم، وإدارة الموارد البشرية وتقنية المعلومات. وغالبا ما يتم توصيل مثل هذه النتائج للجهات الخاضعة للتدقيق. وبموجب القواعد، لا يحق لجميع المدراء الاتحاديين الدخول على النتائج، وغالباً لا يتم أخذ هذه النتائج بعين الاعتبار عند التخطيط للمستقبل.

ووفق ما هو سائد، يتقلد رئيس جهاز الرقابة الأعلى الألماني منصب مفوض الأداء الاتحادي (FPC)، ومن خلال هذا الدور تصبح مهمته تعزيز أداء الحكومة الاتحادية عن طريق عرض الاقتراحات، أو التقارير،أو الآراء.

كانت فكرة مفوض الأداء الاتحادي هي تدقيق النتائج الشاملة و/أو ذات الأهمية الأساسية المتوفرة لكل المدراء الاتحاديين في شكل مدمج وواضح الترتيب. ولهذا الغرض، تم تحرير هذه النتائج وتقديمها كأدلة للممارسة الجيدة. والهدف من الأدلة هو تقديم معلومات قابلة للتنفيذ بسرعة للمدراء الاتحاديين حول مواضيع معينة ولمساعدتهم في اتخاذ القرار في المستقبل. علاوة على ذلك، يرغب مفوض الأداء الاتحادي في رفع الوعي بشأن الإجراءات الإدارية المعرضة للخطأ. وسيتم توسعة المجموعة باستمرار كمبدأ ليغطي جميع مجالات النشاطات الحكومية.

المقصود بهذه الأدلة أن تكون أدوات مفيدة ليس فقط للمدراء الاتحاديين، ولكن أيضا للموظفين الإداريين وبالأخص طالما أنهم يقومون بمهام جديدة ويحتاجون لمعلومات سريعة حول مواضيع ليسوا على دراية بها. ينطبق نفس الشيء على المدققين في جهاز الرقابة الأعلى الألماني الذين يحتاجون للتعرف على مواضيع جديدة.

أسس الأدلة.

الأسس المناسبة لصياغة أدلة الممارسة الجيدة هي نتائج التدقيق التي وضعها جهاز الرقابة الأعلى الألماني والذي هو إلى حد ما يمتلك صلاحية عامة للعمليات والصفقات الحكومية. ذلك ينطبق بشكل خاص على النتائج الشاملة أو تدقيق موضوعات متشابهة لعدة جهات. علاوة على ذلك، فإنه من الممكن عدم تغطية حالات غير نظامية مشابهة من قبل عمليات تدقيق مختلفة وستكون الأسس الأخرى المقنعة هي الحالات الفردية ذات الأهمية الأساسية. ولكن لم تظهر مثل هذه الحالة إلى الآن.

من المهم الأخذ بعين الاعتبار المناقشات المحتملة للجهات

الخاضعة للتدقيق عند صياغة دليل الممارسة الجيدة. لذلك غالبا ما تكون الأدلة مبنية على مهام التدقيق الكاملة. وتعتبر التوصيات التي تشمل حكما على جدارة القرارات السياسية والتي تهدف لتعديل التشريعات الموجودة غير مناسبة كأساس لأدلتنا المعنية. فطالما أن الأدلة موجهة للإدارة العامة، يجب عليها أن تشتمل فقط على التوصيات التي يمكن تنفيذها مباشرة من قبل الإدارة نفسها. وذلك على سبيل المثال وليس الحالة التي يتم فيها اقتراح التعديلات على التشريع.

هيكل الأدلة

يتم وضع الأدلة بشكل مشابه لأحكام محاكم القانون الألمانية. فكل دليل تسبقه التوصيات الأساسية التي تم وضعها بخصوصه (الأدلة التوجيهية).

كل دليل توجيهي يستكمل بشرح مختصر عن خلفية موضوع التدقيق والذي يبتدأ بتفسير مختصر عن الوضع القانوني وطريقة التدقيق. ثم يتبعه ملخص حول النتائج والتوصيات الضرورية لفهم الأدلة التوجيهية. ولمساعدة القارئ على الفهم السريع لأي معلومات تتعلق بأي من التوصيات، فقد تم ترقيم التوصيات وبنود المعلومات حول الموضوع.

كما قد تشتمل الأدلة على ملاحظات تكميلية، والتي قد تشير للتطورات الجديدة ولنتائج التدقيق الأخيرة الأكثر حداثة التي تم تحقيقها. وقد تكون النصيحة حول المزيد من المعلومات مفيدة (على سبيل المثال: آراء الخبراء، أو الأدلة التوجيهية، أو الكتيبات). وبما أن لجنة ميزانية البرلمان الألمانية أو لجنة الحسابات العامة قامت بالتوقيع على توصيات جهاز الرقابة الأعلى الألماني، يمكن إدراج ذلك في الملاحظات. ومن المهم وجود الدعم من قبل الجهات البرلمانية لأن الجهاز الألماني لا يمتلك الصلاحيات لتنفيذ التوصيات على الجهات الخاضعة للتدقيق مباشرة.

وسوف يتم توضيح القاعدة الأساسية للأدلة بواسطة النتائج التالية من الدليل: « توجيه برامج إنشاء الطرق»

الأدلة

يجب ان تقتصر برامج إنشاء الطرق على المشاريع التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف وفق الجدول الزمني للبرنامج.

المعلومات

في السنوات ما بين 2008-2010 قام جهاز الرقابة الأعلى الألماني بتدقيق العديد من برامج إنشاء الطرق، والتي يخصص لها ميزانية إضافية على قائمة أولويات ميزانية إنشاء الطرق التقليدية وذلك للبدء في مشاريع بناء جديدة.

لم يكن اختيار المشاريع شفافا ولم تتزامن فترات الإنشاء مع مدة البرنامج المجدول. ولم تختلف أهداف البرنامج عن الأهداف العامة والتي حددتها السلطات المسئولة لإنشاء الطرق بموجب تخطيطهم للمتطلبات العامة. لذلك لم يكن من المستغرب عدم وجود تبرير لإدراج أو عدم إدراج مشروع في البرنامج.

الملاحظات

في اجتماعه المنعقد في 25 فبراير 2011، وقع البرلمان (لجنة الحسابات العامة: PAC) بنود التقرير السنوي لعام 2010 «الأهداف الغير محققة، تجاوزات التكلفة والزمن في برامج إنشاء الطرق». تقدم الأدلة التوجيهية المذكورة قرار البرلمان في صورة عامة...

من الواضح من النظرة الأولى أن الأدلة لا تعتزم الإشارة للحالات الغير نظامية السابقة، ولكنها أعدت من أجل تقديم الاستشارة المسبقة. وعادة ما يكون هذا هو أحد الأسباب لصياغة الأدلة بطريقة مجردة، فمثلاً، لم يتم إدراج الجهات الخاضعة للتدقيق في معظم الحالات. ومن اجل إعداد معلومات سريعة حول الموضوع المعني، يتم صياغة الأدلة بأقصى حد من الدقة. وكقانون، لا تتجاوز ثلاثة صفحات.

القاعدة الأساسية لمجموعة الأدلة

يتم تقسيم مجموعة الأدلة إلى 14 فصلاً. ويتعامل كل فصل مع موضوع إداري للعمليات والصفقات الحكومية (مثل الالتزام، الفعالية، الكادر، مصروفات رأس المال، الشراء، وتقنية المعلومات). ومن ثم، يمكن لكل إدارات الحكومة الاتحادية والجهات أن تجد مقترحات حول أداؤهم لمهامهم في كل فصل. لذلك، ليس من الضروري إعادة ترتيب الأدلة في حالة تغيرت التصاريح الإدارية.

تم وضع كل دليل في فصل واحد من المجموعة وإعطاؤه

رقم متسلسل. في حالة وجود شك في أي فصل يجب أن يتواجد دليل معين، فإن الترتيب هذا يحكمه الموضوع الأساسي المعني. تم ترقيم المثال المذكور بالأعلى رقما متسلسلا و/أو شمل في الفصل العاشر (صرف رأس المال، مثال: على مشاريع الإنشاء).

إجراءات صياغة مسودة الأدلة ونشرها

تم توضيح الإجراء الداخلي لجهاز الرقابة الأعلى الألماني لصياغة مسودة الأدلة ونشرها بالأسفل. وهي تشير للأسس القانونية الوطنية بالطريقة التي تنظم فيها مهمة التدقيق الخارجي في ألمانيا ووفقا للمهام الخاصة لمفوض الأداء الاتحادي (FPC). يجب على أجهزة الرقابة الأخرى اتباع طريقة مختلفة إذا ما رغبوا في صياغة مثل هذه الأدلة، ويجب أن يتماشى الإجراء مع الظروف المحلية المعنية.

في جهاز الرقابة الأعلى الألماني، الخطوة الأولى لهيئة المستشارين من الأعضاء المعنيين هي تحليل مدى ارتباط نتائج التدقيق بحالات غير نظامية في العمليات والصفقات الحكومية، وبذلك تصبح مناسبة كمدخلات للدليل. في الخطوة التالية، تفحص هيئة المستشارين مدى حداثة نتائج التدقيق وذلك لأنه غالباً ما تستند هذه الأدلة على أساس أعمال التدقيق التي تمت في السنوات السابقة، وعندما يتطلب الأمر وجود توابع للتغييرات التنظيمية والقانونية، لا يجب إصدار الدليل. وفي حال قررت هيئة المستشارين عمل دليل نتيجة لمثل هذا التحليل فإنها تقوم بصياغة مسودة لذلك، وعندما تتناول المسودة مهام هيئة مستشارين أخرى عندها يجب اشتمال هؤلاء المستشارين.

وتقوم وحدة الخدمة المركزية التابعة لمفوض الأداء الاتحادي (FPC) بدعم وإرشاد هيئة المستشارين في صياغة الأدلة، وتتأكد من التناسق في تقديمها وارتباطها بالإجراء المتبع، ومن ثم تسلم مسودة الأدلة لمفوض الأداء الاتحادي FPC لاعتمادها.

ويعتبر مفوض الأداء الاتحادي (FPC) هو الناشر للأدلة، وقبل اتخاذ القرار بشأن إصدارها، فإنه تتشاور مع مجلس إدارة جهاز الرقابة الأعلى الألماني بذلك الشأن. ويتم تقديم جميع أقسام التدقيق للمجلس والذي يقوم بدوره باتخاذ القرارات الرئيسية لجهاز الرقابة الأعلى الألماني. ويقوم المجلس بإبلاغ مفوض الأداء الاتحادي (FPC) بقراره.

ويتم الإعلان عن الأدلة التي وافق عليها مفوض الأداء الاتحادي (FPC) على ضوء التشاور مع المجلس على جميع الإدارات الحكومية الفيدرالية وغيرها من الجهات الاتحادية المعنية عن طريق النشرة الإخبارية الإلكترونية، كما يتم نشرها على الموقع الإلكتروني التالي لجهاز الرقابة الأعلى الألماني: (www.bunderrechnughof.de)

وهذا الموقع يسمح بالدخول الدائم للنسخ الحالية للأدلة.

تحديث الأدلة.

تحتاج الأدلة المنشورة للمراجعة المستمرة للتأكد من حداثتها، وتعتبر التعديلات أو الإلغاءات ضرورية خاصة عند تغير الأسس القانونية أو عندما تتقادم تصبح نتائج التدقيق لأي سبب آخر. يعتبر الإجراء لتغيير أو إلغاء الأدلة مشابه للإجراء المتبع عند صياغة المسودة والنشر. وتقترح هيئة المحلفين المعنية التغيير أو إلغاء الدليل، وفي مثل هذه الحالة، سوف يتخذ مفوض الأداء الاتحادي (FPC) قراره بعد التشاور مع المجلس.

الوضع الحالي لمجموعة الأدلة

في مارس 2013، أصدر مفوض الأداء الاتحادي (FPC) المجموعة الأولى والتي تتكون من 22 دليلاً. وكانت ردت الفعل إيجابية عالمياً. في نوفمبر 2013، تم إصدار خمسة أدلة أخرى. وفي مطلع عام 2015 تم إصدار 13 دليلاً إضافياً، وكان الهدف من ذلك هو تمديد نطاق المجموعة لتغطية مجال أكبر من الموضوعات.

في مؤتمر الأوروساي الذي عقد في لاهاي في يونيو 2014، قدم جهاز الرقابة الأعلى الألماني الأدلة في ورشة العمل بطريقة مبتكرة لتحقيق الحوكمة الجيدة. واعتبر المشاركون في الندوة هذه الأداة قيمة لأنها توفر قناة لتوصيل نتائج التدقيق الأساسية لجمهور واسع وبطريقة مرتبة وواضحة. تمتلك أجهزة الرقابة العليا الأخرى حق الدخول للاطلاع على الأدلة عبر الموقع الإلكتروني. وسوف تتوفر لاحقاً الترجمة باللغة الإنجليزية.

من داخل الانتوساي

الأسوساي

انعقاد الاجتماع الثالث عشر والندوة السادسة في ماليزيا.

تمت برهنة شعار الأنتوساي القائل بأن « الخبرة المشتركة تفيد الجميع» خلال الفترة من 10 -13 فبراير 2015، حيث اجتمع 180 موفداً يمثلون 39 دولة في كوالالمبور، ماليزيا خلال الاجتماع الثالث عشر للمنظمة الآسيوية لأجهزة الرقابة العليا (الاسوساي).

كما حضر الاجتماع مراقبين من المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا (الانتوساي)، ومن مبادرة الانتوساي للتنمية (IDI))، والمنظمة الأفريقية لأجهزة الرقابة العليا(الآفروساي)، والمنظمة الأوربية لأجهزة الرقابة العليا (الأوروساي)، واتحاد محاسبي آسيا والمحيط الهادي (CAPA) وممثلين عن المنظمات المانحة الدولية والمعهد الماليزي للمحاسبين.

وألقى السيد/ شاشي كانت شارما، رئيس الاسوساي ومراقب ومدقق عام الهند، خطاباً افتتاحياً قوياً. فقد أكد على أن انجاز مهام جهاز الرقابة الأعلى بفعالية يعتمد على بيئة العمل المحيطة: "إن تفاعل السلطة التنفيذية والإجراءات الفعالة للسلطة التشريعية التي تضمن استقلالية جهاز الرقابة الأعلى هي المفتاح لأداء الجهاز.»

وقام مضيف الاجتماع، السيد/ تان سري أمبريان بوانغ، المدقق العام الماليزي، بتقديم السيد/ داتو سري محمد نجيب عبد الرزاق، رئيس وزراء ماليزيا. وأثنى الوزير المذكور على منظمة الاسوساي وما تقدمه من خدمات التي لا تقدر بثمن لفترة امتدت لستة وثلاثون عاماً، ذاكراً مساهمات المنظمة والتطوير الوطني والتطور الإقليمي، كما أشاد بالدور الهام الذي يقوم به المدققين الحكوميين في تعزيز الحوكمة والتأكيد على النزاهة في القطاع العام.

وهنأ الدكتور سن باهو، نائب المدقق العام لمكتب التدقيق الوطني الصيني، منظمة الاسوساي على إنجازاتها خلال فترة الخمسة وثلاثون عاماً الماضية. ونوه بأن كل من الاسوساي والانتوساي يتشاركان في تطلعهما لتعزيز الحكم الرشيد.

وأعرب أمين عام الانتوساي، الدكتور جوزيف موسر، عن امتنانه لأعضاء الاسوساي على دعم مبادرة الأمم المتحدة لقرار الجمعية العمومية رقم 228/69/A، والذي تم تبنيه في السنة الماضية. (ملاحظة كاتب المقال: أنظر للمقالة المعنية في عدد يناير 2015 من المجلة).

وقدم السيد/ كريشنان سانغاران سوبرامانيان من جهاز الرقابة الأعلى الهندي جائزة التميز المقدمة من صحيفة الاسوساي لأفضل مقالة تم نشرها في الصحيفة خلال الثلاث سنوات الماضية. وخلال هذه السنة، تم تقديم الجائزة لجهاز الرقابة الأعلى التركي واستلمها السيد/ ريكاي أكيل، رئيس محكمة الحسابات التركية.

وأشار وفد جهاز الرقابة الأعلى الهندي بأنه من أجل تعزيز تبادل المعرفة وبذل المزيد من الجهود المشتركة، يعتزم الجهاز الانتقال من التوزيع المطبوع لصحيفة الاسوساي إلى التوزيع الإلكتروني. ومن المتوقع أن يوفر هذا التحول في نشر الصحيفة ما يقارب من 4000 دولار أمريكي كل عام ويساهم قليلا في «المبادرة الخضراء" للاسوساي.

وفي نهاية يوم حافل باجتماعات اللجان وتقديم تقارير سير العمل، وافق السيد/ تان سري أمبرين بوانغ، مدقق عام ماليزيا على تولي منصب رئاسة الاسوساي للأعوام 2015-2018. وقال إنه خلال عمله في هذا المنصب الذي يستمر لفترة ثلاثة سنوات، سوف يركز على تنفيذ الأولويات الاستراتيجية التي تم إلقاء الضوء عليها في خطة الاسوساي الاستراتيجية للأعوام 2016-2021: بناء القدرات، وتبادل المعرفة، وجعل الاسوساي مؤسسة نموذجية إقليمية. وأكد أن نجاح الخطة الاستراتيجية يعتمد على التعاون الوثيق بين أعضاء الاسوساي مع منظمة الانتوساي، والمجموعات الإقليمية، وغيرها من الوكالات الدولية.

وتبنى الاجتماع نظام تصويت الكتروني جديد لانتخاب ستة أعضاء لمجلس المديرين وعضوين للجنة التدقيق

للفترة 2015-2018. والأعضاء الستة الجدد المنتخبون لمجلس المديرين هم من أجهزة الرقابة العليا لكل من إندونيسيا، والنيبال، وباكستان، والمملكة العربية السعودية، وتايلاند، وتركيا. وتولى الجهازين الرقابيين للأردن ومنغوليا مناصب أعضاء في لجنة التدقيق.

وتزامن الاجتماع مع انعقاد الندوة السادسة للاسوساي في 12 فبراير، واستقطب الحدث 801 مشارك من القطاعين العام والخاص منهم 180 مشاركاً من الاسوساي والمراقبين.

وكان موضوع ندوة هذه السنة "الاستفادة من التكنولوجيا في تعزيز جودة التدقيق وفعاليته". وتعتبر الندوة منبراً مثالياً لأجهزة الرقابة العليا الأعضاء للاستفادة من استخدام التكنولوجيا في التدقيق وتحديد أدوات جديدة للتدقيق. وصرح الرئيس الجديد للأسوساي السيد تان بوانغ، بأن اختيار الموضوع يتعلق بالأنظمة الحكومية، حيث تم تحويل العمليات والإجراءات واستخدام التكنولوجيا لزيادة كفاءة وفعالية تقديم الخدمات العامة. وأضاف بأنه يجب على المدققين الاهتمام بالمواضيع التي تتعلق بالحوكمة والتفويض القانوني، وإدارة المخاطر الأمنية، والرقابة الداخلية لضمان نزاهة ومصداقية البنية التحتية للتكنولوجيا، كما يجب عليهم أيضاً تجهيز وتطوير وتحديث ما يملكون من كفاءات للقيام بتدقيق جودة تقنية المعلومات(IT).

وأكد الأمين العام للاسوساي، السيد/ هوانج تشان يون، على ضرورة قيام أجهزة الرقابة العليا بوضع نظام تدقيق قائم على أساس تكنولوجيا المعلومات لضمان الكفاءة المهنية والشفافية في عمليات التدقيق، مما يعزز ثقة المواطنين بها.

وقد أدار مراجع ومدقق عام الهند المنتدى خلال الفترة الصباحية، وشارك في منبر المناقشة أعضاء فريق مكون من أربعة أجهزة للرقابة العليا لكل من أستراليا، والصين، وباكستان، وفيتنام. وخلال جلسة ما بعد الظهيرة، شارك متحدثون من جهات خاصة مثل شركة خدمات لغة أوامر التدقيق ACL)) المحدودة، وشركات التدقيق الخاصة (PWC-KPMG) ومبادرة الانتوساي للتنمية (IDI) برؤاهم وخبراتهم في مواضيع تتعلق بتدقيق تكنولوجيا المعلومات.

ووافق مجلس مديري الاسوساي في اجتماعه التاسع والأربعون والذي عقد في 13 فبراير علي موضوعي البحث المقدمين: " طرق إعداد خطط التدقيق على أساس المخاطر" و " تدقيق ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص» وقد تم تحديد الجهازين المستضيفين للاجتماع الخمسون في عام 2016 والاجتماع الواحد والخمسون في عام 2017، وهما جهاز الرقابة الأعلى التايلاندي وجهاز الرقابة الأعلى الاندونيسي على التوالي.

الكاروساي

تقاعد الأمين العام

بعد ست سنوات من عملها في منصب أمين عام ومدير تدقيق هيئة الرقابة العليا في سانت لوسيا، تعتزم السيدة/ أفريل جيمس بونيت على التقاعد المبكر اعتباراً من 1 ديسمبر 2014.

وتحت قيادة السيدة/ أفريل جيمس بونيت، عملت منظمة الكاروساي عن كثب مع عدد من المؤسسات والتي منها مبادرة الانتوساي للتنمية (IDI)، والبنك الدولي، وبنك التنمية الأمريكي العالمي، والعديد من الجهات الإقليمية الأخرى مثل الأفروساي، والباساي، والأولاسيفس.

استفادت الكاروساي بشكل كبير من البرامج التدريبية المختلفة لتنمية القدرات، وتبادل مراجعة النظراء، وورش العمل، والمؤتمرات والمشاريع الإقليمية التي تهدف إلى تعزيز القدرات المؤسسية والمهنية لأجهزة الرقابة العليا الأعضاء.

ولقد كرست السيدة/ أفريل نفسها للعمل والالتزام وكانت قيادية يملأها الحماس والنشاط. وأولت المزيد من الجهد والوقت تجاه التنمية المؤسسية والبشرية لجهاز الرقابة الأعلى التي عملت فيه بالإضافة إلى أجهزة الرقابة العليا الأعضاء في الكاروساي. ولقد أظهرت التزاماً بالتميز حازت فيه على ثقة أقاليم الكاروساي. وبصفتها الأمين العام للكاروساي، شاركت السيدة/ أفريل كوسيط في العديد من مبادرات الانتوساي للتنمية، وورش عمل الكاروساي في المنطقة. وبقيامها بذلك، أكدت على اكمال دورها كاختصاصية في تدريب مبادرة الانتوساي للتنمية (IDI) وقد حازت على هذا الدور في عام 2002.

وصرح السيد/ لي تروتمان، مدقق عام الباربادوس وعضو المجلس التنفيذي قائلا:«سوف يفتقدك إقليم الكاروساي بأكمله حيث عملت من أجله دون كلل لتنمية مهنة التدقيق، وقد أبديت التزاماً متميزاً تجاه الكاروساي وجهازك الأعلى للرقابة».

وعبرت السيدة/ شارمان أوتلي، الرئيس السابق للكاروساي، عن شكرها الخالص للسيدة/ أفريل جيمس بونيت على حماسها ونشاطها وما تمتعت به من بعد نظر أثناء عملها كأمين عام للكاروساي.

وعلقت السيدة/ فلورنس لي، مدقق عام مونتسرات، على تقاعد السيدة، أفريل قائلة بأن الأمين العام السابق قامت بواجباتها بحماس كبير ومفهومية وحرص. كما عبر السيد/ دين إيفانسون، مدقق عام أنتيجوا بمثل ذلك، وأضاف أن مجتمع الكاروساي سيفتقد السيدة/ أفريل جيمس بونيت لالتزامها الذي كان ملهماً بحق.

وفي كلماتها الوداعية للأعضاء، أعربت السيدة/ أفريل جيمس بونيت عن تقديرها الخالص لما حققته من صداقات مهنية وشخصية مع أعضاء الكاروساي على مدى السنوات القليلة الماضية.

وتمنت الأمانة العامة للكاروساي للسيدة/ أفريل جيمس بونيت بداية سعيدة لفصل جديد من حياتها.

"سوف يفتقدك إقليم الكاروساي بأكمله حيث عملت من أجله دون كلل لتنمية مهنة التدقيق، وقد أبديت التزاماً متميزاً تجاه الكاروساي وجهازك الأعلى للرقابة"

لي تروتمان المدقق العام لباربادوس وعضو في المجلس التنفيذي

لجنة بناء القدرات

اللجنة الفرعية حول مراجعة النظراء

تقدم مراجعة النظراء الفائدة لجميع المشاركين، فهي تساعد على عكس دور عمليات تدقيق أجهزة الرقابة العليا

نادراً ما يتم تحقيق الجودة والتميز بصورة تلقائية، حيث يجب أن تدار كل منهما من داخل الجهة وأن تقوما على أساس التنمية المستمرة. ومن المهم أن تقدم أجهزة الرقابة العليا العمل الجيد، فسمعة جهاز الرقابة الأعلى مبنية على جودة مخرجاته.

يمكن لأجهزة الرقابة العليا أن تحقق الاحترام والسلطة فقط في حال إثباتها إنها تدار وفق معايير إدارية عالية. وتساعد لجنة بناء القدرات التابعة للانتوساي (CBC) وأنشطة لجانها الفرعية في تحقيق التميز.

يجب على مجتمع الانتوساي استخدام مراجعة النظراء إلى جانب الأدوات الأخرى، لتحقيق تنمية متوازنة ومستمرة.

وتستمر اللجنة الفرعية للجنة بناء القدرات حول مراجعة النظراء في تخطيط وتقييم وتعزيز أفضل الممارسات وضمان الجودة من خلال مراجعات النظراء التطوعية طبقاً لخطة العمل المشتركة الناتجة عن اجتماع لجنة بناء القدرات السنوي الذي عقد في ليما، بيرو خلال الفترة من 9-11 سبتمبر 2014.

وفي خطة العمل هذه، يعمل الهدف 6 على التحقق من دعم جهود تنمية القدرات (مراجعة النظراء، و/أو التقييم الذاتي باستخدام المعيار الدولي لأجهزة الرقابة العليا (ISSAI 5600). وسوف تستمر المبادرة رقم 6.2 في تقييم وتوثيق ترتيبات مراجعة النظراء الحالية في مجتمع الانتوساي ونشر نتائجها.

يعقد جهاز الرقابة الأعلى السلوفاكي استبيانا سنويا عبر البريد الالكتروني على مراجعات النظراء في مجتمع الانتوساي. وفي عام 2014، تم ارسال استبيانات إلى 170 عضواً في الانتوساي.

وخلال النصف الثاني من شهر يناير 2015، تم ارسال الاستبيان واستلامه عبر البريد الإلكتروني من قبل جميع أعضاء الانتوساي المذكورين في قائمة عضوية الانتوساي على الموقع الإلكتروني لمنظمة الانتوساي (193 جهاز أعلى للرقابة باستثناء سلوفاكيا) ماعدا أجهزة الرقابة العليا التي لم تتمكن من تسلم البريد الالكتروني لأسباب مختلفة. وشارك في الاستبيان أيضاً كل من الأمانة العامة للانتوساي، ومجموعات العمل الإقليمية / والمنظمات التي تتخطى الحدود الوطنية مثل مبادرة الانتوساي للتنمية (IDI)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بصفتهم شركاء الانتوساي.

واحتوت الرسائل الإلكترونية المرسلة إلى أعضاء الانتوساي كتاباً من رئيس جهاز الرقابة الأعلى السلوفاكي، جان جازوفسكي، موجه لجميع رؤساء أجهزة الرقابة العليا حيث وضح فيه أهمية مراجعات النظراء. وقد ركز الرئيس جان جازوفسكي على مادة واحدة في الاستبيان التي تستفسر عن مدى اهتمام جهاز الرقابة الأعلى المشارك في شمله بقائمة أجهزة الرقابة العليا التي ستقوم بعمليات المراجعة المحتملة.

إن الهدف المنشود هو إنشاء مجموعة من أجهزة الرقابة العليا المستعدة للمشاركة في مراجعة النظراء يمكن أن تتواصل معها أجهزة الرقابة العليا الراغبة في عقد مراجعة النظراء بكل سهولة. ويمكن لعملية «التوفيق» هذه أن تسهل الاعداد لمراجعة النظراء.

ولكي يكون مثالاً يحتذى به، عرض الرئيس السلوفاكي في كتابه إمكانية قيام جهاز الرقابة الأعلى السلوفاكي بدور المراجع للأجهزة المهتمة بالأمر.

وتولى أيضا جهاز الرقابة الأعلى السلوفاكي قيادة مراجعة النظير لجهاز لاتفيا مع الأجهزة الرقابية العليا الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وهولندا، وبولندا، والدانمارك، ومحكمة التدقيق الأوروبية. وسوف يتم الانتهاء من هذه المراجعة في شهر يوليو 2015.

سوف يتم تقديم نتائج استبيان مراجعة النظراء لمجتمع الانتوساي على موقع لجنة بناء القدرات (CBC) في شهر مايو 2015.

للحصول على مزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الالكتروني الخاص بلجنة بناء القدرات على العنوان التالي: www.intosaicbc.org

محكمة المدققين الأوروبية

ذكرى تأبين هينريك أوتبو

من إعداد المكتب الخاص بالسيد هينريك أوتبو التابع لمحكمة المدققين الأوروبية

في صباح يوم الاثنين، 2 فبراير 2015، تلقت محكمة المدققين الأوروبية أنباء حزينة تفيد بوفاة أحد أعضائها الدنماركيين، السيد/ هينريك أوتبو.

ولد السيد أوتبو في عام 1949 وانضم إلى عضوية محكمة المدققين الأوروبية في مارس 2012. وعمل السيد أوتبو في المحكمة منذ عام 1984 إلى 1989.

أمضي السيد هينريك معظم مسيرته العملية في عمله لدى مكتب التدقيق الوطني الدنماركي، والذي فيه قضى 16 عاماً في منصبه كمدقق عام. وخلال سنوات عمله هذه كان له عظيم الأثر في تطوير مفهوم الحوكمة الدنماركية والإدارة المالية. لقد كانت له رؤية، كما أنه أدرك الحاجة لإضافة المزيد من المهنية والاحترافية على مكاتب التدقيق إذا ما أرادت استمرار تأثيرها على الإدارة العامة بحيث أنها لا تمارس دورها كهيئة إشرافيه وبيروقراطية فقط.

وعمل في ذات الوقت على نقل الرسائل الرئيسية واستنتاجات عمليات التدقيق بشكل مختصر وواضح ودقيق بحيث يمكن اتباعها من قبل الجهات الخاضعة للتدقيق وأصحاب المصلحة.

وقد ترجم التركيز على المهنية والاحترافية من خلال مشاركة مكتب التدقيق الوطني في العديد من عمليات مراجعة النظراء في أجهزة الرقابة العليا للدول الاخرى. وتمت كذلك دعوة مكتب التدقيق الوطني الدنماركي للمشاركة في منتدى زمالة التدقيق العالمي – مجموعة من أفضل أجهزة الرقابة العليا في العالم.

وفي عام 2014، تم تعيين السيد أوتبو في منصب رئيس لجنة المعايير المهنية التي تم تشكيلها مؤخراً من قبل منظمة الانتوساي، والتي بدورها تهدف إلى وضع معايير تدقيق عالمية موحدة. وقد واصل السيد أوتبو عمله هذا حتى استقالته من منصبه كمدقق عام في 2012.

هينريك أوتبو

وعلى الرغم من استقالته من منصبه، استمر السيد أوتبو بمتابعة التطور في عمله إلى أن تم اعتماد مجموعة من المعايير الدولية للتدقيق في اجهزة الرقابة العليا في اكتوبر 2013 – بكين.

وقد كان السيد أوتبو فخوراً بعمله كعضو دانماركي في محكمة المدققين الاوروبية. وقد وجد المكانة العالية في غرفة CEAD (والتي تهتم بالتنسيق والتقييم والضمان والتنمية) والتي من خلالها تمكن من استمرار احتلاله لدور البطولة في العمل وتلقي النتائج وتشجيع الادارة المالية السليمة – والعمل دائماً مع الحافز لتحقيق أفضل استخدام لأموال دافعي الضرائب. وقد ركز كذلك على أهمية تحقيق نتائج جيدة في حال سنحت الفرصة لذلك – على سبيل المثال في أثناء المناقشات مع أعضاء البرلمان الأوربي أو اللجان.

واستمر السيد أوتبو في أثناء عمله في محكمة المدققين الاوروبية في البحث عن سبل لدعم عمليات التحديث

والتطوير. وشارك في تعديل التقرير السنوي للمحكمة – ما يسمى بأعمال 2014. وقد أراد السيد أوتبو، تقرير سنوي تلعب فيه أعمال الآخرين دوراً أكبر وأن يكون هناك وضوح في الردود على الأسئلة التالية: اين حدث الخطأ؟ ولماذا حدث الخطأ؟ وما يمكن فعله تجاه هذا الخطأ؟

وباعتباره من نخبة الرياضيين السابقين، كان السيد هينريك أوتبو يتطلع لتحقيق الكثير سواء لنفسه أو للآخرين، إذ ركز بشكل كبير على صفة الولاء وتوقع من موظفيه السعي لما فيه مصلحة المنظمة في المقام الأول. وفي الوقت ذاته، كان السيد أوتبو أول من يقوم بتقديم الدعم أو المساعدة إذا استدعت الحاجة لذلك.

كان السيد هينريك أوتبو رجلاً عظيماً بمعنى الكلمة، كان حريصاً على التطوير والتحديث والتنسيق إلى جانب التركيز على النتائج وعدم اغفال دور هؤلاء الذين ساهموا في تحقيق مساعي المؤسسة وتقدير ما بذلوه من جهود.

أقيمت جنازة السيد هينريك أوتبو في 6 فبراير 2015 في مسقط رأسه فارم في الدانمارك. وبالإضافة إلى عائلته وأصدقاءه، حضر جنازته العديد من زملاءه السابقين من مكتب التدقيق الوطني، وممثلين من الوزارات والمؤسسات العامة والسياسيين إلى جانب وفود من المحكمة الذين أعربوا بدورهم عن احترامهم وتقديرهم للراحل السيد هينريك أوتبو.

وقد تلقت محكمة المدققين الاوروبية العديد من رسائل التعزية المرسلة من قبل أجهزة الرقابة العليا وغيرها من المنظمات من كافة أنحاء العالم. سنفتقد السيد أوتبو كثيراً، وتعازينا لعائلته التي عانت خسارة كبيرة بوفاته المفاجئة.

للمزيد من المعلومات يرجى التواصل مع محكمة المدققين الاوروبية .

البريد الإلكتروني: liaison.officer@eca.europa.eu

الموقع الالكتروني: http://www.eca.europa.eu .

اللجنة المالية والإدارية

فريق عمل التخطيط الاستراتيجي

عقد فريق عمل التخطيط الاستراتيجي التابع للانتوساي (TFSP) اجتماعه الثالث والاجتماع الثاني الذي يتطلب الحضور الشخصي وذلك في 5 مارس 2015 في محكمة التدقيق النمساوية (ريتميشوف) في فيينا، النمسا. وقد شارك مدققي العموم وموظفين من 15 جهاز رقابة أعلى، ومبادرة الانتوساي للتنمية، والأمانة العامة للانتوساي في يوم طويل من المناقشات الخاصة بالخطة الاستراتيجية القادمة للانتوساي. وقد غطت المناقشات مجموعة كبيرة من المواضيع مثل استقلالية أجهزة الرقابة العليا، ووضع معايير الانتوساي، وتنمية قدرات أجهزة الرقابة العليا، والتطلعات العالمية المتزايدة التي تتعلق بالانتوساي وأجهزة الرقابة العليا.

واتى اجتماع فريق عمل التخطيط الاستراتيجي التابع للانتوساي (TFSP) بعد الندوة 23 المشتركة للأمم المتحدة والانتوساي (UN –INTOSAI) والتي استمرت ليومين ونصف حول « أجندة تنمية الأمم المتحدة لما بعد عام 2015: دور أجهزة الرقابة العليا، وطرق التطبيق الخاصة بالتنمية المستدامة». وقد أكدت الندوة على الاعتراف العالمي المتزايد وأهمية التطلعات للأدوار الرئيسية للانتوساي، وأجهزة الرقابة العليا في مراقبة وتقييم عمليات تطبيق أهداف التنمية المستدامة المستقبلية وجهود التنمية المستدامة المحلية ذات الصلة. ويتضح الاعتراف بهذه الأدوار بشكل بارز في قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة (209/66/A)، الصادر في شهر ديسمبر 2011، بشأن «تعزيز الكفاءة والمسائلة والفعالية والشفافية في الإدارة العامة وذلك من خلال تعزيز أجهزة الرقابة العليا»، والقرار (228/69/A) الذي صدر في شهر ديسمبر 2014، حول "تشجيع وتعزيز الكفاءة والمساءلة والفعالية والشفافية في الإدارة العامة من خلال تعزيز أجهزة الرقابة العليا». وعملت قرارات الجمعية العمومية والمناقشات التي تمت والاستنتاجات

التي تم التوصل اليها في الندوة على تقديم السياق العام لاجتماع فريق العمل.

واستعرض فريق العمل النقاط الأساسية للقرارات التي يجب أخذها في الاعتبار في سياق الخطة المقبلة التي تغطي الفترة 2017-2022. وسيتم وضع النقاط الأساسية للقرارات وفقاً لعدد من المدخلات والنتائج بما في ذلك نتائج المسح الداخلي والخارجي لفرق العمل، وجهود التخطيط ذات الصلة الجارية في الانتوساي، والمناقشات التي تمت خلال الاجتماع الأول لفريق العمل والذي يتطلب الحضور الشخصي للمشاركين وذلك في 5 نوفمبر 2014، والمساهمات المقدمة من قبل أعضاء فرق العمل. وفي الآونة الأخيرة، وضع أكثر من 23 من المشاركين في فريق عمل التخطيط الاستراتيجي التابع للانتوساي (TFSP) ويمثلون 13 جهاز للرقابة العليا، نقاط القرارات الأساسية خلال اجتماع العمل الذي استضافه مكتب المساءلة الحكومية في الولايات المتحدة خلال الفترة من 28 إلى 29 يناير في العاصمة واشنطن.

قام د. جوزيف موسر – أمين عام الانتوساي –بافتتاح اجتماع الخامس من مارس والذي ركز فيه على محتوى الندوة المشتركة للانتوساي والأمم المتحدة بالإضافة إلى الآثار المترتبة على الخطة الاستراتيجية المستقبلية للانتوساي. وأشار د. جوزيف إلى أنه من الضروري أن تعمل الخطة القادمة على توضيح الدور الحيوي لأجهزة الرقابة العليا المستقلة والمؤهلة، فضلاً عن تحسين النظام المحاسبي العام عبر عمليات التنفيذ التي تتيم بالفعالة والكفاءة والشفافية، والمساءلة لأجندة التنمية لما بعد عام 2015، وأهداف التنمية المستدامة (SDG). وعلاوة على ذلك أكد د. موسر على ضرورة غدراك أجهزة الرقابة العليا لأهمية الدور الذي تؤديه وذلك فيما يتعلق بعمليات التنفيذ، والمراقبة، والتدقيق على اهداف التنمية المستدامة (SDG)، والفرص التي تبين لأصحاب المصلحة مدى قيمة وفوائد أجهزة الرقابة العليا في هذا السياق.

أشار د. أسامة فقيه – رئيس اللجنة الإدارية والمالية – إلى فرق العمل وسلط الضوء كذلك على الاعتراف المتزايد في جميع أنحاء العالم بمنظمة الانتوساي. ومثل هذا الاعتراف من شأنه أن يضع مسؤوليات عظيمة على عاتق المنظمة، حيث أكد السيد فقيه على أهداف المنظمة الطموحة وأولوياتها بالإضافة إلى التحديات المصاحبة لمثل هذه التوقعات المتزايدة للمنظمة. وقد حققت منظمة الانتوساي الكثير من خلال تطبيق أول خطتين استراتيجيتين لها، وإنه من المهم معرفة مدى التقدم الذي حققته المنظمة مع إدراك الحاجة إلى التنوع والاحتياجات الخاصة لعضوية الانتوساي والفرص المتاحة لمواصلة الإنجازات في المستقبل.

وقد وافق فريق العمل على الهيكل المطروح للخطة الاستراتيجية القادمة للانتوساي، بالإضافة إلى الخطوط العريضة لمحتوى الخطة. وسيتم صياغة نص الخطة خلال الأشهر القادمة أثناء انتظار اجتماع مجلس المديرين القادم في شهر نوفمبر ليتم عرضها حيث يعتبر الحدث الرئيسي الهام لمراجعة الخطة قبل تعميم المسودة الأولية منها على أعضاء الانتوساي في مطلع عام 2016.

كما تم الاتفاق مسبقاً، في الاجتماع المنعقد في مارس الذي يتزامن مع عمليات المسح الداخلي، سيقوم فريق العمل بوضع الخطة وفقاً للمهام، والرؤية، والقيم، والأهداف الحالية للانتوساي مع بعض التعديلات التي تعكس دور الانتوساي المتطور، خاصة فيما يتعلق بعمليات وضع المعايير. وعلى هذا الأساس، سيتم وضع خطة الانتوساي الجديدة بناء على المهام الأساسية وإنجازات الانتوساي في عمليات وضع المعايير، وعمليات بناء قدرات أجهزة الرقابة العليا، إلى جانب عمليات تبادل المعرفة. وقد تبادل أعضاء فريق العمل المقترحات والآراء فيما يتعلق بأفضل الطرق لتحقيق ذلك.

فيما يلي خمسة من الأولويات الشاملة والواسعة التي وافق عليها فريق العمل والتي ستوفر الأساس والإطار لتقديم الدعم لمنظمة الانتوساي للمساعدة على تركيز وتوجيه عمل الانتوساي في السنوات القادمة:

- استقلالية أجهزة الرقابة العليا.
- مراقبة وتقييم أهداف التنمية المستدامة وذلك ضمن سياق اختصاصات التفويضات الممنوحة لأجهزة الرقابة العليا.
- التنسيق الفعال فيما يتعلق بعملية وضع المعايير وتبادل المعرفة والجهود المبذولة في بناء قدرات أجهزة الرقابة العليا التي تقوم على نفوذ المجموعات الإقليمية المتنوعة

التابعة لمنظمة الأنتوساي والاستفادة منها في مساعدة أجهزة الرقابة العليا في تعزيز قيمتها والفوائد المقدمة للمواطنين وأصحاب المصلحة.

- وضع خطة استراتيجية مرنة للانتوساي تساعدها في الانتباه والتأهب وتعطيها القدرة على الاستجابة للفرص المتاحة وتحدي المخاطر.
- تعزيز التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية للانتوساي.

سوف تنعكس هذه الأولويات المشتركة بين القطاعات على أنشطة أهداف الانتوساي الاستراتيجية كافة خلال الفترة 2017-2022. وعلى غرار الخطة الاستراتيجية الحالية، ستبقى الأهداف كما يلي:

- الهدف رقم (1): معايير المساءلة والمعايير المهنية.
- الهدف رقم (2): تنمية القدرات المؤسسية.
- الهدف رقم (3): تبادل المعرفة والخدمات المعرفية.
- الهدف رقم (4): منظمة دولية نموذجية.

وبغرض زيادة تركيز الجهود المتعلقة بكل هدف استراتيجي، وافق فريق العمل على وضع غاية استراتيجية واحد أو أكثر لكل هدف وذلك لتحديد وتوضيح النتائج المتوقعة لكل هدف، والخطط الخاصة بقياس وتقديم التقارير حول كل هدف، والأنشطة الخاصة للتركيز على الجهود المبذولة لكل هدف. وستعكس الغايات الاستراتيجية النتائج التي تسعى منظمة الانتوساي إلى تحقيقها وذلك في الإطار الزمني المحدد للخطة الاستراتيجية القادمة. وسيعمل رؤساء الأهداف مع فرق العمل والأقاليم المعنية على وضع الغايات الاستراتيجية خلال الأشهر القادمة.

وستتضمن الخطة القادمة على عمليات واضحة لإدارة الأداء، والتقييم، وعناصر إدارة المخاطر المؤسسية، بالإضافة إلى خطة للتمويل رفيعة المستوى. وعلاوة على ذلك، كان هنالك اتفاق واسع للبحث عن المزيد من الفرص الممكنة لعقد عمليات تدقيق تعاونية ومنسقة بين أجهزة الرقابة العليا. وتقدم الأعمال ذات الصلة بمراقبة وتقييم أهداف التنمية الاستراتيجية SDGs فرص جيده في هذا المجال.

وأخيراً، يشارك فريق العمل في مناقشات قوية حول فرص تأكيد أن هيكل إدارة الانتوساي يعكس الأولويات الهامة وما تطمح إليه منظمتنا. وسيستمر فريق العمل في مناقشة طريقة ضمان قيام التشكيلات الحالية لمجلس المديرين واللجنة المالية والإدارية بدورها على قيادة المنظمة، ومناقشة واعتماد التوجهات الاستراتيجية للمنظمة، ولعب دور هام في الاشراف على تنفيذ أهداف الانتوساي.

فريق العمل المعني بالخطة الاستراتيجية يرحب بكافة الأسئلة والتعليقات والمقترحات. ويمكن التواصل مع الفريق على العنوان التالي: INTOSAIStrategicPlan@gao.gov

الأولاسيف

لجنة بناء القدرات

عملت لجنة بناء القدرات CCC التابعة لمنظمة الأولاسيفس على وضع برنامج جديد للإدارة بعنوان: «نظام إدارة التعليم». وسيعمل هذا البرنامج على تحسين الإدارة الاكاديمية للجنة من خلال تسجيل المشاركين، والدورات التدريبية، والأنشطة الأكاديمية، واصدار الشهادات الخاصة بمختلف خطوط العمل المختلفة للجنة بناء القدرات.

ويهدف هذا البرنامج على توحيد عمليات إدارة لجنة بناء القدرات وذلك من أجل تقليل التكاليف وتحقيق أكبر قدر ممكن من النتائج المرجوة. وسيقدم النظام أربعة نماذج: البرمجة الأكاديمية، والتسجيل، والتنسيق، واصدار الشهادات.

وفيما يلي فوائد هذه:

- توحيد المعلومات من خلال استخدام كتالوجات الدورات التدريبية والمدربين والشهادات.
- عمليات التنظيم والمراقبة الخاصة بإدارة الوثائق مثل: الحضور، والتقييم، والتسجيل وإصدار الشهادات.
- العمل الجماعي، حيث تقدم هذه الأداة عدد من التشكيلات الجانبية، ويمكن لكل مستخدم الدخول على أكثر من ملف واحد في وقت واحد.
- نماذج خاصة بإصدار الشهادات تتيح تحديد العديد من أنشطة بناء القدرات.

أهمية تطبيق أدوات منظمة الأولاسيفس لأجهزة الرقابة العليا:

- التحقق من مشاركة وذلك من خلال إيصال الشهادات وشهادات الدبلوم ذات الصلة بالأنشطة التي تمت برعاية لجنة بناء القدرات.
- ترميز الشهادات وشهادات الدبلوم التي تم إصدارها باستخدام برنامج فريد من نوعه مع وجود رمز للتصديق.
- تسجيل الدورات، والخبراء، والمشاركين تمكن من جمع واستخدام إحصاءات محددة.

الأولاسيفس

عمليات التدقيق المنسقة وحوكمة تكنولوجيا المعلومات

بناء على المعلومات التي تم جمعها على أساس المعايير الفنية ونماذج أفضل الممارسات المعترف بها دولياً في إطار عمل الحوكمة في أجهزة الرقابة العليا، يتم حالياً الإعداد لعملية تدقيق منسقة لتكنولوجيا المعلومات حول حوكمة تكنولوجيا المعلومات.

ومنسق عملية التدقيق هذه هي محكمة التدقيق البرازيلية والتي يشارك فيها اجهزة الرقابة العليا في كل من بوليفيا، والبرازيل، وتشيلي، وكوستا ريكا، والاكوادور، والسلفادور، وغواتيمالا، وهندوراس، وباناما، والبارغواي، والبيرو.

خلال الفترة من 21 إلى 25 من يوليو 2014، عقدت ورشة عمل تدريبية واجتماع تخطيطي من اجل تبادل المفاهيم ومناقشة المصفوفات الخاصة بتنسيق عمليات التدقيق. بالإضافة إلى ذلك، كانت ورشة العمل مفيدة في تحديد أهداف معينة ومقاييس التدقيق وتوجهات عمليات البحث.

وبعد عمليات التخطيط، سيتم عقد ورشة عمل موحدة حول عمليات التدقيق المنسقة والمبنية على حوكمة تكنولوجيا المعلومات، والتي من المخطط عقدها خلال الفترة من 24 إلى 26 مارس 2015، في سان خوسيه – كوستا ريكا.

ويهدف هذا الاجتماع إلى جمع النتائج، حيث سيكون للمعلومات دور مفيد في معرفة وضع حوكمة تكنولوجيا المعلومات في الدول التابعة لمنظمة الأولاسيفس.

ندوة الأمم المتحدة/ الانتوساي

دور أجهزة الرقابة العليا ووسائل تنفيذ التنمية المستدامة

في نهاية الندوة الثالثة والعشرون للأمم المتحدة/ الانتوساي والتي عقدت في فيينا – النمسا، خلال الفترة من 2 إلى 5 مارس 2015، ركز المشاركون على الدور الذي ستلعبه المؤسسات، والمواطنون، والبرلمان، والحكومات، وأجهزة الرقابة العليا، والأمم المتحدة نفسها، وشركاء التنمية الرئيسيين في تأكيد التقدم تجاه أهداف التنمية المستدامة ما بعد عام 2015.

واجتمع أكثر من 150 موفداً من 70 دولة و6 منظمات دولية لمناقشة الحاجة لضم جميع الأطراف في الجهود المبذولة لتأكيد تحقيق أهداف ما بعد عام 2015.

وخلال الندوة، جذب دور أجهزة الرقابة العليا الاهتمام الأكبر، حيث شارك رؤساء من 43 جهاز رقابة أعلى في الندوة، واستمعوا لأكثر من 20 عرضاً مرئياً، وشاركوا في ثلاثة جلسات افتتاح مختلفة حيث تمت مناقشة ثلاثة استفسارات رئيسية وهي كالتالي:

- ماهي توقعات جهاز الرقابة الأعلى بشأن مواضيع التنمية المستدامة؟
- ماهي المتطلبات الرئيسية لأجهزة الرقابة العليا للمشاركة الفعالة في جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015؟
- ماذا كانت الخبرات والفرص المتاحة لأجهزة الرقابة العليا للمشاركة الفعالة في جدول أعمال التنمية لما بعد 2015؟

ورحب رئيس جهاز الرقابة الأعلى في النمسا، السيد/ هاينز فيتشر، بالوفود وكان أول من أقر وأكد على أهمية دور أجهزة الرقابة العليا. كما نوه على الفرصة المتاحة أمام أجهزة الرقابة العليا للتعاون مع الأمم المتحدة لمواجهة التحديات والفرص المقدمة في جدول أعمال تنمية لما بعد عام 2015.

وفي العرض المرئي، أشار الأمين العام للانتوساي، د. جوزيف موسر، إلى التحديات التي تواجه إطار عمل محاسبة القطاع العام، وقد أكد على حاجة أجهزة الرقابة العليا لحقوق مضمونة بالنسبة لتدقيق البيانات المالية أو الحسابات العامة وللقيام بعمليات تدقيق الالتزام وتدقيق الأداء. كما ذكر د. جوزيف موسر الوفود المشاركة أيضاً باعتماد المواطنين بشكل كبير على أجهزة الرقابة العليا من أجل الشفافية والمسائلة الحكومية.

وصرح السيد وو هونغبو، الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بأن هذه الندوة عكست أهمية اعداد الأمم المتحدة والأنتوساي المسبق للتنمية المستدامة. ويتطلع جدول أعمال الندوة العالمي من خلال 17 هدفا و169غاية أخرى لحياة أفضل للجميع. كما ذكرنا بأهمية النزاهة، فستحتاج أجهزة الرقابة العليا لتخصيص المزيد من الموارد من أجل عمليات تدقيق الأداء بحيث يمكن تقديم المشورة على الكفاءة والفعالية واقتصاد تنفيذ سياسة الحكومة.

وناقشت السيدة كارمن لابوينت، الأمين العام المساعد لمكتب الأمم المتحدة لنشاطات الرقابة الداخلية نتائج تقييم أهداف التنمية الألفية (MDGs). وصرحت بوجود عدد من فجوات القدرة التي لم تتم معالجتها، فقد اختلف إطار عمل الرقابة والتقييم بشكل كبير، فلم يتم اعداد بنود للتقييم الدقيق. وقالت بأن تدقيق الأداء يعتبر أداة رائعة لدعم الرقابة والتقييم لأهداف التنمية المستدامة(SDGs). والتحدي الكبير المحدد من قبل السيدة لابوينت هو البيانات المعتمدة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي. واختتمت حديثها بدعوة أجهزة الرقابة العليا للتعاون مع نظام الأمم المتحدة للجهات الرقابية لمشاركة الطرق ولتحديد التحديات المشتركة لجدول اعمال تنمية ما بعد 2015.

وصرح رئيس مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC) السيد مارتن صادق بأن المجتمع الدولي سيتطلب معلومات عن أثر الرقابة والتقييم لأهداف التنمية المستدامة (SDGs) ، فيجب أن تكون مراجعة تنفيذها عملية ذات مستوى متعدد على مستوى وطني واقليمي وعالمي. ويمكن لأجهزة الرقابة العليا بصفتها أدوات رقابة ومراجعة التأكد من المسائلة العامة ومن ثم التأكد من الشروط المسبقة لتنفيذ (SDGs).

وتحدث السيد زانغ تونج، كبير مدققي المسائلة في مكتب التدقيق الوطني الصيني (CNAO) عن الدور الإيجابي الذي تلعبه أجهزة الرقابة العليا في تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الصين.

وبعد العروض التقديمية هذه، استمع الوفود لممثلين من جهات أخرى تلعب دورا في التأكد من التنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة.

وطلب السيد أميتاب موكوبادياي، المدير العام السابق للجهاز الرقابي الهندي من أجهزة الرقابة العليا أن تقدر الوضع الضعيف والغير محصن للمواطنين. وطالب بمؤسسات قوية مثل أجهزة الرقابة العليا لمساعدة المواطنين في محاسبة الحكومات . كما يمكن لهذه الأجهزة أن تراقب المشاركات العامة والخاصة وتعزز المسائلة المرتبطة بهذه الأدوات، وأن تقوم بعمليات تدقيق الأداء لقطاعات الصحة وتدقيق العملية النظامية وتوجيهات الحكومة وفق ما هو مطبق في استخدام الموارد الرئيسية مثل الأرض، والماء، والوقود الأحفوري. تم تذكير الوفود بأن أجهزة الرقابة العليا لديها مسئولية خاصة في تنبيه المواطنين عن التمويلات العامة المستدامة طويلة الأمد. لذلك كانت أجهزة الرقابة العليا أمام التحدي لمواكبة توقعات المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ISSAI 12 بشأن قيمة ومنافع أجهزة الرقابة العليا، محدثين الاختلاف في حياة المواطنين.

ركز المشاركون على الدور الذي سيلعبه كل من المواطنين والبرلمانات والحكومات والأمم المتحدة (UN) نفسها وشركاء التنمية الرئيسيون في التأكد من التقدم تجاه التنمية المستدامة في ما بعد فترة 2015.

وذكر السيد مايكل لينهارت، الأمين العام للشؤون الخارجية في النمسا الوفود بالأركان الثلاثة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة لما بعد جدول أعمال 2015. ولإكمال هذه التوقعات، أقترح بأن تكون أجهزة الرقابة العليا قادرة على تدقيق جميع المجالات ذات الصلة بالإدارة العامة الوطنية وأن تجعل نتائجها متوفرة للعامة بشكل كبير.

وطرح الوفود بعض الأمور مثل عدم امتلاك جميع أجهزة الرقابة العليا التفويض المطلوب للقيام بمثل هذه المهام المهمة. كما يجب على الشركاء العالميين في التنمية المستدامة الأخذ بعين الاعتبار كيف يمكن تشجيع استقلال أجهزة الرقابة العليا ، وكيف يمكن تطوير قدراتها. وصرحت السيدة مارغريت سانر، رئيسة لجنة الأمم المتحدة للخبراء في الإدارة العامة بأننا يجب أن لا نقلل من تقدير التغييرات التي سوف تكون مطلوبة فيما بعد جدول اعمال تنمية 2015. وقالت بان أحد التحديات هي ترجمة الأهداف العالمية إلى وطنية ومحلية والتي يجب أن يتم تطوير السياسات من أجلها. ستكون هنالك مخاطر حوكمة مرتبطة بهذه العملية وسيكون الموقف والتصرف القيادي عنصر نجاح رئيسي. وناشدت أجهزة الرقابة العليا لتقييم عملية الرقابة والتقييم لأهداف التنمية المستدامة (SDGs) من دون جعل الناس متخوفين من خطر عدم رغبة الموظفين الحكوميين في تجربة أشياء جديدة.

صرحت السيدة جينيفر ثومبسون من البنك الدولي بأن أجهزة الرقابة العليا تعتبر عنصرا أساسيا لإدارة الموارد العامة. وأضافت بانه بسبب وجود أكثر من بليون شخص يعيشون في فقر شديد، لا بد من العمل على توسعة الموارد. وعقب السيد إينار جوريسن من مبادرة الأنتوساي للتنمية على التحديات والفرص لأجهزة الرقابة العليا في بناء القدرات. ونوه إلى سبعة عناصر هامة لمستقبل مجال تنمية القدرة كالتالي:

- الإدراك المتزايد لدور القيمة المضافة لأجهزة الرقابة العليا، ودعم الأجهزة لتنمية القدرة.
- أهمية دعم الاحتياجات و تنمية القدرة المستدامة.
- أهمية قيادة أجهزة الرقابة العليا.
- أهمية المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ISSAIs كمنبر لتنمية قدرات أجهزة الرقابة العليا.
- أهمية إظهار علاقة أجهزة الرقابة العليا وجعلها القدوة كحال المؤسسات النموذجية.
- الفرص المقدمة من التكنلوجيا الجديدة.

وفي اليوم الثاني للندوة، بدأ الوفود في التركيز على إمكانية مشاركة أجهزة الرقابة العليا بفعالية في جدول أعمال ما بعد تنمية 2015.

وصرح جهاز الرقابة الأعلى المكسيكي بانه يمكن لمساهمات أجهزة الرقابة العليا في التنمية المستدامة أن تركز على

تمت مناقشة ثلاثة استفسارات كالتالي:

- ماهي توقعات الجهاز الرقابي الأعلى بشأن مواضيع التنمية المستدامة؟
- ماهي المتطلبات لأجهزة الرقابة العليا للمشاركة الفعالة في جدول أعمال التنمية لما بعد 2015؟
- ماذا كانت الخبرات والفرص لأجهزة الرقابة العليا للمشاركة الفعالة في جدول أعمال التنمية لما بعد 2015؟

عمليات تدقيق السياسة. على سبيل المثال، تحتاج أجهزة الرقابة العليا تطبيق طرق دقيقة لتقييم نتائج السياسات العامة، والقيام بالمزيد من عمليات التدقيق المبنية على النتائج. ويمكن لأجهزة الرقابة العليا أن تكون الصوت الضروري للمنطق الموضوعي والواضح للحصول على السياسات العامة، ولكن من المهم أن تأخذ الحكومات توصيات الأجهزة العليا للرقابة بعين الاعتبار و التي بدورها تحدد التحديات ومخاطر التنمية المستدامة.

وتحدث جهاز الرقابة الأعلى لجنوب أفريقيا عن الحاجة لتواجد القدرة على كل من المستوى المؤسسي والتنظيمي وعلى مستوى التدقيق الفردي المهني. وعرضت تطبيقات التدقيق التقليدية الأساس لدور القيمة المضافة لأجهزة الرقابة العليا، ولكنها تحتاج أيضا لأن تكون مستجيبة للبيئة المتغيرة.

وتحدث جهاز الرقابة الأعلى البرازيلي عن حقيقة حل الدين العام يظل العنصر الرئيسي الذي يحدد الاستدامة المالية العامة. كما تعتبر كل من الشفافية والاعتمادية عناصر أساسية للاستدامة المالية، وإدارة الدين العام، وأداء إدارة الميزانية، وأداء استعادة الائتمان.

ودعا جهاز الرقابة الأعلى الإماراتي لإطار عمل لإعداد التقارير المالية المقبولة للاستدامة المالية. وطلب الجهاز من أصحاب المصلحة إدراك أن أجهزة الرقابة العليا تعمل ضمن عوائق الموارد. يجب أن تكافح أجهزة الرقابة العليا من اجل وضع أطر عمل لإعداد التقارير المالية المقبولة بالإضافة لأطر محتوى المحاسبة وقسم موظفي التدقيق.

وصرح جهاز الرقابة الأعلى النمساوي بأن الحسابات العامة تعتبر أداة رئيسية تخبر المواطنين بالوضع المالي للدولة. لذلك يعتبر تطوير أنظمة المحاسبة أمرا رئيسيا لتقديم معلومات موثوقة مثل بيان التدفق المالي، والميزانية العمومية، وبيان التشغيل طالما أن تقديمها في المحاسبة الاستحقاقية النمساوية قد عزز كثيرا من قيمة البيانات المالية. ويمكن لأجهزة الرقابة العليا أن تساهم وتدعم عمليات إصلاح المحاسبة الحكومية.

وقدم الجهاز الرقابي الأعلى لجمهورية غانا عرضا تقديميا على خبراتهم التدقيقية المتعلقة بأهداف التنمية كما يلي:

- عمليات تدقيق بنود الماء للمجتمعات الريفية، وعمليات التدقيق الناتج عنها تدخل البنك الدولي للمساعدة في اكمال المشاريع التي توقفت.
- حماية النظام البيئي – رفع هذا التدقيق من تدخل البرلمان.
- مشاريع الغذاء المتزايدة، والتي ساعدت شركاء التنمية ومتخذي القرار في عمل قرارات بصورة أفضل.
- تأثير عمليات التنجيم على المجتمعات المدنية.
- البنية التحتية الفيزيائية.

وتشير هذه الأمثلة التي شارك بها الجهاز الرقابي الأعلى من غانا إلى مساهمات قيمة ومهمة يجب على أجهزة الرقابة العليا أن تقدمها لجدول أعمال تنمية ما بعد 2015.

وتحدث الجهاز الرقابي الأعلى للمملكة المتحدة عن المدى الذي يمكن لعمليات رقابة الأداء في أجهزة الرقابة العليا أن تدعم التنمية الاقتصادية والنمو. ويمكن لمثل عمليات تدقيق الأداء هذه أن تركز على تنوع استفسارات السياسة العامة، مثل تنمية البنية التحتية الوطنية، ورفع مستوى مهارات السكان، وتنمية نظم متوازنة وفعالة.

وبتلخيص أحداث الثلاثة أيام السابقة الذكر، لاحظ كل من الرئيس الفني للندوة السيد كيمي ماكاوتو، والمدقق العام لجنوب أفريقيا بان التوقعات للدور الذي ستلعبه أجهزة الرقابة العليا في جدول اعمال تنمية ما بعد 2015 منوعة وتتفاوت عبر العالم. وعلى الرغم من كون كل ما سبق ذكره فرص جيدة محتملة لأجهزة الرقابة العليا لتصبح أكثر اتصالا، فإنه لن يكون من السهل على أجهزة الرقابة العليا والأنتوساي إكمال جميع هذه التوقعات. فبينما تدرك أجهزة الرقابة العليا أهمية الرقابة والتقييم لأهداف التنمية المستدامة (SDGs)، إلا أنه يجب علينا الحرص بعدم استهلاك الموارد المحدودة المتوفرة لأجهزة الرقابة العليا.

قرار الأمم المتحدة رقم A 69/228

يدعو القرار الجديد للجمعية العمومية للأمم المتحدة إلى تعزيز قوة أجهزة الرقابة العليا من خلال جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015.

بقلم روبرت ساتلر
مدير الأمانة العامة للانتوساي

يؤكد القرار الجديد للجمعية العمومية للأمم المتحدة على أهمية دور أجهزة الرقابة العليا في تشجيع الكفاءة والمساءلة والفعالية والشفافية في الإدارة العامة.

خطى مجتمع الانتوساي خطوة كبير نحو تعزيز أجهزة الرقابة العليا في جميع أنحاء العالم: فقد أسفرت الجهود المبذولة خلال السنوات الأخيرة في ترسيخ الدور الهام لأجهزة الرقابة العليا في أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام 2015 إلى تبني قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة.

مع صدور القرار رقم 228/A69 في 19 ديسمبر 2014، أدركت الجمعية العمومية أهمية تعزيز دور أجهزة الرقابة العليا في جميع أنحاء العالم. فلن تتمكن هذه الأجهزة من إنجاز مهامها بموضوعية وفعالية إلا في حال استقلالها عن الجهة الخاضعة للتدقيق وأن تكون محمية ضد أي تأثير خارجي وفق ما تنص عليه الوثيقة.

كما ركز القرار أيضاً على أهمية دور أجهزة الرقابة العليا في تعزيز الكفاءة، والمساءلة، والفعالية، والشفافية في الإدارة العامة لتحقيق أهداف وأولويات التنمية الوطنية بالإضافة لأهداف التنمية المتفق عليها دوليا.

ويأخذ القرار بعين الاعتبار إعلان ليما والمكسيك ويشجع الدول الأعضاء على تطبيق المبادئ المنصوص عليها في هذين الإعلانين بطريقة تتناسب مع هياكلها المؤسسية الوطنية. علاوة على ذلك، تشجع الأمم المتحدة الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة على مواصلة التعاون وتكثيفه بما في ذلك التعاون مع الانتوساي في بناء القدرات.

إن الهدف من ذلك التعاون هو تعزيز الحكم الرشيد في جميع المستويات عن طريق تأكيد الكفاءة، والمساءلة والفعالية والشفافية من خلال تعزيز أجهزة الرقابة العليا وتحسين النظم المحاسبية العامة.

وأخيراً، يشجع هذا القرار جميع الدول الأعضاء على الأخذ بعين الاعتبار الاستقلالية وبناء القدرات الخاصة بها بطريقة تتناسب مع هياكلها المؤسسية الوطنية. كما أن أجهزة الرقابة العليا مطالبة بتحسين النظم المحاسبية العامة وفقا لخطط التنمية الوطنية في سياق جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015، ويعتبر استمرار التعاون الدولي لدعم الدول النامية عنصراً هاماً. يجب أن يشمل هذا التعاون بناء القدرات، وتبادل المعرفة وأفضل الممارسات في مجال المحاسبة العامة والتدقيق.

وبتضافر جهود أعضاءها، تمكنت الانتوساي حتى الآن من تحقيق نتائج هامة أخرى في عام 2014: فقد ساهمت بنشاط وبنجاح في سلسلة من الوثائق والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة التي تنادي بتعزيز أجهزة الرقابة العليا. وألقى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة(ECOSOC) الضوء على أهمية الحكم الرشيد، وسيادة القانون، والشفافية، والمساءلة على جميع المستويات.

كما أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة الدور الحيوي لأجهزة الرقابة العليا وبناء القدرات من اجل حماية المساءلة الحكومية فيما يتعلق باستخدام الأموال العامة وأدائها في تحقيق أهداف التنمية، ودعا الدول الأعضاء على الأخذ بعين الاعتبار أهمية استقلالية أجهزة الرقابة العليا في سياق جدول أعمال التنمية ما بعد عام 2015.

وكخطوة هامة أخرى، تحتوي مسودة أهداف التنمية المستدامة(SDGs) على عنصرين مرتبطين بأهداف بناء قدرات أجهزة الرقابة العليا، أحدهما هو تنمية منظمات فعالة وجديرة بالثقة وشفافة على جميع المستويات. أما الهدف الثاني فهو تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ عمليات بناء القدرات بفعالية في الدول النامية.

الآن، جميع أجهزة الرقابة العليا مدعوة لتكثيف جهودها

§§§§§§

لتشجيع الحكومات على زيادة استقلالية أجهزة الرقابة العليا وقدراتها بالإضافة إلى تنمية النظم المحاسبية العامة عن طريق دمج هذه العناصر في جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015

وأخيراً، أشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى الحاجة إلى تعزيز أجهزة الرقابة العليا باعتبارها آليات مراقبة وطنية وذلك في التقرير التجميعي لجدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015.

ويعتبر جميع ما سبق ذكره، إلى جانب قرار الأمم المتحدة الذي تم اعتماده مؤخراً هو النتيجة الناجحة للجهود المشتركة لكامل مجتمع الانتوساي في السنوات الأخيرة لتعزيز التدقيق الحكومي في جميع أنحاء العالم.

في عام 2015، ستستمر عمليات الإعداد المكثفة لجدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 والمقرر لها أن تنتهي في نهاية عام 2015. إن الجهود المشتركة لتحقيق هدف ترسيخ الاستقلالية وبناء القدرات في أجهزة الرقابة العليا بالإضافة إلى تنمية النظم المحاسبية العامة لجدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 من الأمور الضرورية.

من الأمور الأساسية هي المعلومات الموجهة والمخصصة حول هذا القرار. لذلك، أبلغت الأمانة العامة للانتوساي جميع الأعضاء عن محتوى القرار بعد أيام قليلة من اعتماده. كما دعا القرار لأن يقوم كل جهاز رقابة أعلى بإبلاغ الجهات الوطنية والعالمية المعنية بذلك ونشر الوثيقة في إطار عمل مهام الانتوساي المختلفة.

اغتنمت الأمانة العامة للانتوساي الفرصة المقدمة حول هذا القرار بشكل خاص في الندوة الثالثة والعشرين التي جمعت الأمم المتحدة والانتوساي والتي عقدت خلال الفترة من 2-4 مارس 2015 لمناقشة التوقعات والمتطلبات في أجهزة الرقابة العليا بالإضافة لاحتمالات مشاركة أجهزة الرقابة العليا في جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015. وسيتم ذكر نتائج وتوصيات هذه الندوة التي اتسمت بكثافة الحضور (أكثر من 150 مشارك يمثلون أكثر من 70 جهاز رقابي أعلى)، في المناقشات المقبلة لجدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 على مستوى الأمم المتحدة (ملاحظة المحرر: للحصول على المزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على المقالة المتعلقة بالندوة في هذه الصحيفة).

علاوة على ذلك، بدأت محكمة التدقيق في النمسا في مشروع مراجعة النظراء لتعزيز استقلالية أجهزة الرقابة العليا في أقاليم الانتوساي بالتعاون مع مؤسسة التعاون الإنمائي النمساوي (ADC). والهدف من مشروع مراجعة النظراء هو هدف مزدوج، حيث أنه من ناحية يحدد المشاكل المتعلقة بالمبادئ الثمانية للاستقلالية كما وردت في اعلان المكسيك لأجهزة الرقابة العليا والتي خضعت للمراجعة على المستوى الوطني. ويجب أن يتم استخدام تقرير وضع استقلالية الجهاز الذي خضع للمراجعة كأداة لتعزيز مبادئ استقلالية الجهاز وكذلك كأداة فعالة للتقرب من البرلمان والاعلام. من الناحية الأخرى، يساعد الهدف المذكور مجتمع الانتوساي كافة في تحديد المزيد من التدابير اللازمة لتحسين الاستقلالية على أساس نتائج مراجعات النظراء. وبالقيام بذلك، سوف يساهم مشروع مراجعة النظراء أيضاً في تنفيذ القرار الجديد للأمم المتحدة 228/A69 الخاص بالجمعية العمومية.

ولا يعتبر تنفيذ القرار الجديد على إنه ذو صلة فقط، حيث أنه يأخذ بعين الاعتبار أهمية الانتوساي في جدول اعمال التنمية لما بعد عام 2015، كما إنه يصنع أداة مهمة سوف تساهم في تطوير شروط إطار عمل التنمية المستدامة بطريقة دائمة.

ومع صدور قرار 228/A69 إلحاقاً للقرار 209/66/A لسنة 2011، وبفضل التزام أعضاء الانتوساي، نجح مجتمع أجهزة الرقابة العليا مرة أخرى في التأثير الإيجابي في بداية مناقشات جدول اعمال التنمية لما

بعد عام 2015. ومع هذه التطورات، تكون الانتوساي قد خطت خطوة مهمة نحو إكمال أهداف المبادرة وهي: تعزيز الاستقلالية، وبناء قدرات أجهزة الرقابة العليا، وتنمية النظم المحاسبية العامة، وبالتالي تعزيز التدقيق العالمي في جميع أنحاء العالم.

يقدم هذا القرار فرصة ممتازة لأجهزة الرقابة العليا للمشاركة في الاجتماعات الوطنية والإقليمية والمؤتمرات حيث ستعقد مناقشات حول أهداف التنمية.

جميع أعضاء منظمة الانتوساي مدعوون الآن لمضاعفة جهودهم لتشجيع الحكومات على منح أجهزة الرقابة العليا المزيد من الاستقلالية، وتنمية قدراتها بالإضافة إلى تحسين النظم المحاسبية العامة عن طريق دمج هذه العناصر في جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015، والسعي في المشاركة في مراقبة تنفيذ الأهداف على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.

قيمة ومنافع أجهزة الرقابة العليا:

المكسيك

الابتكار من أجل التواصل الأفضل لعملنا.

تعليق المحرر: "قيمة ومنافع أجهزة الرقابة العليا هو عمود" جديد سيتم نشره في الأعداد القادمة من الصحيفة. في حالة رغبتكم في تقديم أخبار أجهزة الرقابة العليا التي تسعى لعرض صلتها وأهميتها، الرجاء الاتصال على العنوان التالي:

.INTOSAIJournal@gao.gov

في جهاز الرقابة الأعلى المكسيكي (ASF)، ندرك أن القيمة الأساسية لعمليات التدقيق هي المعلومات التي ترد في نتائج هذه العمليات. لذلك، وبمناسبة تقديم تقريرنا الأخير للكونغرس في 2013 حول الحسابات العامة والذي يضم أكثر من 1400 تقرير فردي، قام الجهاز المكسيكي ولأول مرة بإصدار تقرير عام يشمل ما يلي:

1- رؤية طويلة الأجل حول أهمية عملنا في فهم الحكومة بينما نبحث عن أصول المشاكل

2- رسالة مباشرة وواضحة وبسيطة.

وبناء على عمليات التدقيق التي قام بها الجهاز، يحدد التقرير العام الحالات التي تؤدي إلى ظهور نقاط الضعف في ثلاثة عشر مجالاً مختلفاً تتعلق بعمل الجهات الحكومية. ويهدف هذا النوع من التحليل إلى تعزيز ثقافة جديدة في الحوكمة العامة التي تركز على القضايا ذات الأولوية حسب تأثيرها على مجمل القطاع الحكومي، الأمر الذي يؤدي إلى التوصل إلى حلول ملموسة للمشاكل الأساسية المشتركة المستمرة.

يهدف التقرير العام أيضاً إلى تقديم معلومات ذات صلة وملموسة للمواطنين، مما يمكنهم من فهم قيمة ومنافع عملنا. ومن هذا المنطلق تجدر الإشارة إلى أن التقرير يشمل أيضاً ولأول مرة على قسم يختص بالمنافع المالية وغير المالية للتدقيق الأعلى.

يعتبر هذا التقرير العام (المتوفر باللغة الاسبانية على الموقع:www.asf.gob.mx) وسيلة أخرى لجهاز الرقابة الأعلى المكسيكي للتواصل الأفضل حول أهمية عمل الجهاز وعلاقته بالنظام الديموقراطي).

مستجدات مبادرة الأنتوساي للتنمية IDI

تبقيك مستجدات مبادرة الأنتوساي للتنمية مطلعاً على تطورات العمل وبرامج مبادرة الأنتوساي للتنمية.

لمعرفة المزيد عن IDI ومواكبة كل التطورات ما بين إصدارات المجلة قم بزيارة الموقع الإلكتروني : www.idi.com .

اجتماع مجلس مبادرة الأنتوساي للتنمية في اوسلو

اجتمع مجلس الأنتوساي للتنمية في أوسلو في الفترة من 12 – 13 مارس 2015. ورحب المجلس بالسيدة مارغريت ابيرغ – المدقق العام للسويد – باعتبارها أحد الأعضاء الجدد في المجلس والتي أتت كسلف للسيد جام لاندهل. وتمت الموافقة كذلك على تقرير الأداء و تقرير المساءلة لمبادرة الأنتوساي للتنمية IDI لعام 2014، بالإضافة إلى القوائم المالية لعام 2014

و التقرير السنوي لمجلس الـ IDI لعام 2014. وتقرير الأداء والمساءلة القائم على النتائج والذي تم اعداده وفقا لعمليات مبادرة الأنتوساي للتنمية مقابل الخطة التشغيلية لـ IDI لعام 2014 – 2015 والخطة الاستراتيجية لـ IDI لعام 2014 – 2018. تتوفر الوثائق على الموقع الرسمي لمبادرة الأنتوساي للتنمية www.idi.no. و من جانب آخر، تطرقت المواضيع الاستراتيجية الأخرى التي تمت مناقشتها إلى عملية مراجعة الحوكمة في مبادرة الأنتوساي للتنمية، إلى جانب الدعم الثنائي للمبادرة، و اصدار شهادات مدققي العموم من ضمن اطر عمل الأنتوساي و الخطة الاستراتيجية للأنتوساي.

أقاليم الأنتوساي تعمل على تحديد أولويات عمليات بناء القدرات و ذلك في ورشة عمل التخطيط وتحديد الأولويات لمبادرة الأنتوساي للتنمية IDI

عقدت ورشة العمل في الفتره من 1 – 3 ديسمبر 2014، في أوسلو، وحضر الورشة ممثلين من كافة أقاليم الأنتوساي و الذين بدورهم ناقشوا متطلبات عمليات بناء القدرات في أقاليمهم وذلك في الفترة المتبقية من الخطة الاستراتيجية لمبادرة الأنتوساي للتنمية 2014 -2018. وقد تم تلقي مواد قيمة من ممثلي أقاليم الأنتوساي وذلك في أثناء صياغة البرامج المقبلة. وتقوم ورشة العمل على المعلومات المقدمة من قبل أجهزة الرقابة العليا وذلك من خلال الدراسة الاستطلاعية العالمية لعام 2014 والتي من خلالها تم تحديد مجالات المناقشة المطروحة في اجتماع مجلس مبادرة الأنتوساي للتنمية المذكور أعلاه. حيث تمت مناقشة الألويات العالمية بالإضافة إلى أولويات الأقاليم المعنية ووضعها في صيغتها النهائية وذلك أثناء ورشة العمل. و بناءا على المناقشات سيتم البدء في البرامج المتعلقة بتعزيز دور أجهزة الرقابة العليا في مواجهة الفساد والاحتيال، بالإضافة إلى تعزيز علاقات أصحاب المصلحة مع أجهزة الرقابة العليا و ذلك من خلال مبادرة الأنتوساي للتنمية في عام 2015. وستستمر برامج دعم عمليات تطبيق المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا ISSAI (بما في ذلك عمليات اصدار الشهادات) وتشجيع قدرات التعليم الإلكتروني. وتخطط مبادرة الأنتوساي للتنمية في عام 2015 لاتخاذ الخطوات الأولية لتخطيط و تصميم برامج دعم تطوير القدرات المؤسسية في أجهزة الرقابة العليا، بالإضافة إلى دعم استراتيجيات الأجهزة و أدائها و البرامج المتعلقة بإعداد التقارير وبرنامج القادة الشباب لأجهزة الرقابة العليا SAI.

تحديث قاعدة بيانات عمليات تطوير القدرات في أجهزة الرقابة العليا SAI كل سنتين

في الاجتماع الـ 7 للجنة التوجيهية لمانحي منظمة الأنتوساي والذي عقد في 2014 في باريس، أكدت اللجنة التوجيهية على أهمية تحديث المعلومات في كافة قواعد بيانات عمليات بناء القدرات في أجهزة الرقابة العليا وذلك على http://www.saidevelopment.org/default.aspx بإعتباره أداه فعالة مستخدمة لتنسيق ومتابعة مبادرات بناء القدرات في أجهزة

الرقابة العليا. وكنتيجة لذلك، وافقت الأمانة العامة لمانحي منظمة الأنتوساي على إجراء منتظم لتحديث قاعده البيانات. وسيعمل هذا الامر على تذكير أعضاء الأنتوساي وتشجيعهم على ادخال المعلومات ذات الصلة بغرض العمل على مشروع تحديث المعلومات.

وستعمل الأمانة العامة في مستهل 2015 على التقدم بطلب لتحديث قواعد البيانات بواقع مرتين في السنة و ذلك في شهر مارس و أكتوبر. و قد تم ارسال هذا الطلب إلى المستخدمين المسجلين في شهر مارس 2015. و من ناحية أخرى ستعمل الأمانة العامة على التحكم في مدى جودة المعلومات المتلقاه وذلك بغرض ضمان الانتهاء من التحديثات قبل فصل الصيف. وسيتم ارسال الطلب الثاني بعد اجتماع اللجنة التوجيهية السنوي والذي يعقد عاده في شهر سبتمبر او أكتوبر، وذلك كتذكير للمستخدمين المسجلين وجهات الاتصال الرئيسية من كافة المنظمات التابعة لمبادرات تعاون مانحي الأنتوساي. وستتبع عمليات استلام التحديثات عمليات لرقابة الجودة.

وتأمل الأمانة العامة ان تسهم إجراءات التحديث في وجود معلومات أكثر تحديثا و صحة على قاعدة البيانات. وقد بدأت فترة التشاور الرسمية للنسخة التمهيدية لأطر قياس الأداء لأجهزة الرقابة العليا SAI PMF والتي تم اطلاقها في شهر ديسمبر 2014. وتم التقدم بطلب لكافة أجهزة الرقابة العليا وغيرهم من أصحاب المصلحة لإرسال تعليقاتهم بشأن أطر قياس الأداء لأجهزة الرقابة العليا وذلك بموعد أقصاه 31 من مارس 2015. وعليه سيتم تجميع التعليقات و نشرها، كما سيتم الرد على التعليقات من قبل فريق العمل الرسمي. وقد تم استخدام المجتمع الافتراضي لمنتدى النقاش التابع لأطر قياس الأداء لأجهزة الرقابة العليا لتقديم التعليقات وذلك خلال فترة التشاور. وتعتبر التعليقات التي تم تقديمها بالطريقة المذكورة متاحة لكافة أعضاء مجتمع اطر قياس الأداء لأجهزة الرقابة العليا. ويمكن الوصول إلى البوابة الاجتماعية لأطر قياس الأداء لأجهزة الرقابة العليا من خلال الموقع الإلكتروني:

http://www.idimoodle.org/virtualcampus/course/category.php?id=9.

مبادرة تطبيق المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا (برنامج 3i)

ورشة عمل ادارة برنامج الـ 3i المشتركة ما بين IDI والمنظمة الأفريقية لأجهزة الرقابة العليا للدول الناطقة باللغة الفرنسية IDI – CREFIAF في الكاميرون

عقدت ورشة العمل هذه في الفترة ما بين 9 – 11 ديسمبر، 2014 في الكاميرون. و عملت أجهزة الرقابة العليا من خلال الورشة على مناقشة مجموعة من المواضيع المتعلقة بالمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا ISSAI، بالإضافة إلى المخرجات و الأفكار ذات الصلة بتطبيق المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا.

وتهدف ورشة العمل إلى تحسين مدى الوعي بالمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا وذلك على مستوى الإدارة العليا لأجهزة الرقابة العليا. بالإضافة إلى توفير قاعدة لتبادل الخبرات ذات الصلة بتطبيق المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا، وتوفير ما يلزم لمناقشات الاعتبارات الاستراتيجية الخاصة بتطبيق المعايير الدولية بما في ذلك المخاطر والتحديات. و قدمت الورشة أدوات تقييم الالتزام بالمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا (iCATs)، إلى جانب مناقشة كتيبات تطبيق المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا بشكل موجز، و مناقشة و تقديم التعليقات للبدء في عمليات تطبيق المعايير الدولية باستخدام مخرجات برنامج 3i.

عقدت ورشة العمل المنظمة من قبل مبادرة الأنتوساي للتنمية والمنظمة الأفريقية لأجهزة الرقابة العليا للدول الناطقة باللغة الفرنسية IDI – CREFIAF والتي تمت استضافتها من قبل جهاز الرقابة الأعلى في الكاميرون. وحضر ورشة العمل 38 من كبار المدراء التابعين لـ 18 جهاز أعلى للرقابة بما في ذلك رؤساء الأجهزة. وقامت كافة أجهزة الرقابة العليا المشاركة بالتوقيع على بيان الالتزام باستخدام أدوات تقييم الالتزام بالمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا (iCATs) بالإضافة إلى صياغة إستراتيجيات تطبيق المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا. و قد تم تقديم ورشة العمل من قبل خبراء تابعين لـ IDI – CREFIAF. ومع انعقاد ورشة العمل هذه في أقاليم الـ CREFIAF تم اطلاق برنامج 3i في كافة أقاليم الأنتوساي.

اجراء مراجعة ورشة عمل أدوات تقييم الالتزام بالمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا (iCATs)

تم تنظيم ورشة عمل مراجعة من قبل مبادرة الأنتوساي للتنمية للمشاركين من أجهزة الرقابة العليا التابعة لأقاليم الأنتوساي. وتهدف ورشة العمل هذه بشكل رئيسي إلى دعم أجهزة الرقابة العليا وذلك لتقديم أدوات تقييم الالتزام بالمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا (iCATs) واستخدامها في عمليات مراجعة الخبراء بالإضافة إلى تقديم تحديثات على المستوى الثالث الجديد من المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا والآثار المترتبة على عمليات تطبيق المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا.

نظمت المنظمة الآسيوية لأجهزة الرقابة العليا (الأسوساي) ورشة عمل لمراجعة أدوات تقييم الالتزام بالمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا (iCATs) والتي عقدت في البنغلاديش من 8 إلى 12 ديسمبر، 2014. وشارك في ورشة العمل 33 مشارك من 13 جهاز أعلى للرقابة.

نظمت المنظمة الكاريبية لأجهزة الرقابة العليا (CAROSAI) ورشة عمل لمراجعة أدوات تقييم الالتزام بالمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا (iCATs) و ذلك في تايلند و توباغو من 17 إلى 21 نوفمبر 2014، وشارك في ورشة العمل 22 مشارك من 9 أجهزة رقابة عليا.

ومن جانب آخر نظمت منظمة المحيط الهادي لأجهزة الرقابة العليا (الباساي PASAI) ورشة عمل لمراجعة أدوات تقييم الالتزام بالمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا (iCATs) والتي عقدت في فيجي من 24 إلى 28، 2014 والتي شارك فيها 21 مشارك من 9 أجهزة رقابة عليا.

تسهيل اجتماع اعتماد برنامج 3i المشترك بين مبادرة الأنتوساي للتنمية و الاولاسيف والمنعقد في OLACEFS

عقد الاجتماع في الفترة من 3 إلى 10 من ديسمبر 2014 و ذلك في الأورغواي، و الذي بدوره عمل على إعاده تصميم محتويات البرنامج التدريبي الخاص بتسهيل ورشة العمل السابقة التي تم تقديمها باللغة الإنجليزية. وشارك في الاجتماع خبراء من أجهزة الرقابة العليا لكل من الارجنتين والبرازيل والمكسيك و الاورغواي.

برنامج دعم مبادرة الأنتوساي للتنمية ولجنة بناء القدرات

إجتماع مراجعة التدقيق لعمليات التدقيق المشترك للإيرادات المنعقد في الكاروساي

عقد الاجتماع في غرينادا في الفترة من 3 إلى 7 من نوفمبر 2014. وقد إكتملت كافة الأنشطة المعنية بتنمية القدرات لكافة أجهزة الرقابة العليا الـ 6 (12 مشاركا) المشاركة في البرنامج وبنجاح، الأمر الذي تحقق من خلال التوجيه المقدم من قبل الخبراء والتدريب الخاص بتخطيط عمليات تدقيق الإيرادات. وقد إكتملت عمليات التدقيق التجريبية التي تمت من قبل 6 أجهزة رقابة عليا وتقارير مسودة التدقيق التي تمت مراجعتها وتعديلها من قبل الخبراء.

اجتماع لمراجعة إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية HRM وتعديل الدليل الإقليمي المعد حول HRM

وفقا لما جاء في ورشة عمل إدارة الموارد البشرية HRM والتي عقدت في ديسمبر 2013، فقد تم الانتهاء من كافة الأنشطة الخاصة بتنمية القدرات لما يبلغ عدده 14 جهازا أعلى للرقابة (28 مشارك) وذلك في عام 2014. وإختصت هذه الأنشطة بنشر وتطبيق دليل إدارة الموارد البشرية – للجنة بناء القدرات CBC. وقد عملت الفرق التي بلغ عددها 13 فريقا على تقييم الاحتياجات الخاصة بتطوير إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية في أجهزتهم الرقابية. وتم كذلك مراجعة مسودات الإستراتيجيات من قبل النظراء والخبراء وذلك في إجتماع خاص لمناقشة إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية والذي عقد في السنغال في الفترة من 4 إلى 14 نوفمبر 2014. ولا تزال عمليات التخصيص تحت التطوير ومن المتوقع أن تكون جاهزة مع حلول يناير 2015 وقابلة للاستخدام من قبل أجهزة الرقابة العليا التابعة للإقليم.

إجتماع لمراجعة عمليات التدقيق لمنفذي عمليات التدقيق المشتركة في المنظمة الأفريقية لأجهزة الرقابة العليا للدول الناطقة بالإنجليزية AFROSAI – E

عقد الإجتماع في جنوب أفريقيا وذلك في الفترة من 24 إلى 28 نوفمبر 2014. وشارك في هذا الاجتماع

6 أجهزة عليا للرقابة (12 مشاركا)، وتخلل الاجتماع عمليات مراجعة وتعديل لمسودة تقارير التدقيق المعدة من قبل خبراء تابعين لأجهزة الرقابة العليا المشاركة.

برنامج لتنمية القدرات خاص بتدقيق تكنولوجيا المعلومات

تلى برنامج التعليم الإلكتروني المنعقد في وقت سابق من هذا العام إجتماع لتخطيط عمليات تدقيق تكنولوجيا المعلومات. وقد حضر الإجتماع 19 جهازا أعلى للرقابة تابعة لأقاليم الأنتوساي وذلك في الفترة من 8 إلى 23 ديسمبر 2014 في وارسلوا، بولندا . عملت فرق التدقيق على وضع مسودة لتخطيط عمليات تدقيق تكنولوجيا المعلومات وذلك تحت اشراف و توجيه و دعم خبراء من مجموعة العمل المعنية بتدقيق تكنولوجيا المعلومات WGITA. ومن المتوقع أن تعمل أجهزة الرقابة العليا على إجراء عمليات تدقيق وفقا للخطط المعدة وذلك للاجتماع مجددا و مناقشة مسودة تقارير التدقيق المعدة.

أطر عمل عمليات تدقيق الإقراض والإقتراض

إجتماع تخطيط التدقيق المنعقد لأجهزة الرقابة العليا الناطقة باللغة الإنجليزية

عقد الاجتماع في الصين وذلك في الفترة من 24 إلى 28 نوفمبر 2014. و شارك في هذا الاجتماع 16 جهازا أعلى للرقابة تابعة للمنظمة الآسيوية لأجهزة الرقابة العليا ASOSAI والمنظمة الأفريقية لأجهزة الرقابة العليا للدول الناطقة باللغة الإنجليزية AFROSAI-E والمنظمة الاوربية لأجهزة الرقابة العليا EUROSAI. وعمل الخبراء على مراجعة الدراسات المبدئية لعمليات التدقيق التجريبية. وقام الخبراء و النظراء أيضا بمراجعة مسودة خطط التدقيق الخاصة بعمليات التدقيق التجريبية المختارة.

اجتماع تخطيط التدقيق المنعقد لأجهزة الرقابة العليا الناطقة باللغة الاسبانية

شاركت 8 أجهزة رقابية عليا من الاولاسيف في الاجتماع المنعقد في الباراغواي . ومن ناحية أخرى عمل الخبراء على مراجعة الدراسات المبدئية لعمليات التدقيق التجريبية وذلك في الفترة من 26 إلى 32 يناير 2015.

وقد عملت فرق التدقيق المشاركة على الإنتهاء من مصفوفات تصميم عمليات التدقيق والتي تمت مراجعتها كذلك من قبل النظراء و الخبراء.

دعم مبادرة الأنتوساي للتنمية IDI لعمليات تطوير وتنفيذ الخطط الإقليمية

إنضمت مبادرة الأنتوساي للتنمية IDI لفريق عمل التخطيط الاستراتيجي التابع لمنظمة الأنتوساي بصفتها مراقب لتقديم التوجيهات الفنية والدعم المهني وذلك فيما يتعلق بعمليات التطوير للخطة الاستراتيجية لعام 2016 – 2021. وكجزء من هذا الدعم المقدم من قبل مبادرة الأنتوساي للتنمية و بالتعاون مع الأسوساي، عملت المبادرة على تنظيم و تسهيل إجتماع خاص لأعضاء فرق العمل في جنوب أفريقيا وذلك في الفترة من 17 إلى 19 نوفمبر 2014. ونتج عن هذا الاجتماع مراجعة مسودة التدقيق التي تضمنت نقلة نوعية إستراتيجية من عمليات التدريب ومزجها ببرامج تنمية القدرات. وتم تقديم مؤشرات الأداء و خطة الموارد للمرة الأولى ضمن وثائق التخطيط الاستراتيجي. وعملت مبادرة الأنتوساي للتنمية كذلك على تقديم الدعم الخاص بعمليات تصميم وثيقة التخطيط وذلك لتقديمها في إجتماع الأسوساي. وتمت الموافقة على مسودة التخطيط وذلك في اجتماع الأسوساي الـ 13 الذي عقد في كولالمبور في 10 فبراير 2015.

الدورات التدريبية للجهات المانحة و أجهزة الرقابة العليا في القاهرة و بانكوك

عقدت دورات تدريبية حول العمل مع أجهزة الرقابة العليا و اطر قياس الأداء لأجهزة الرقابة العليا SAI PMF وذلك بواقع مرتين في الربع الأخير من السنة، عقد احداها في القاهرة في شهر نوفمبر والذي اختص بتدريب المانحين الذين بلغ عددهم 25 مشارك. اما في شهر يناير فقد شارك 17 مانح من أعضاء طاقم العمل في البرنامج التدريبي المنعقد في بانكوك. وتلى كل برنامج تدريبي تقديم تدريب خاص باطر قياس الأداء لأجهزة الرقابة العليا SAI PMF حيث بلغ عددهم على التوالي 33 و 22 مشارك. وانضم إلى التدريب الخاص بموظفي الجهات المانحة ممثلين من 9 أجهزة عليا للرقابة في القاهرة و 7

شاركت 8 أجهزة عليا للرقابة تابعة لمنظمة الاولاسيف في الاجتماع المنعقد في الباراغواي في الفترة من 26 إلى 30 يناير، 2015.

أجهزة عليا للرقابة في بانكوك. وعملت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) على إستضافة البرنامجين في مراكزها الإقليمية.

تواصل أصحاب المصلحة من خلال المشاركة في اجتماعات مبادرة الأنتوساي للتنمية IDI

شاركت كل من مبادرة الأنتوساي للتنمية IDI و أصحاب المصلحة في العديد من الاجتماعات. حيث شاركت الـ IDI في الاجتماع الـ 66 لمجلس مديري الأنتوساي المنعقد في فيينا، النمسا و ذلك في الفترة من 5 إلى 7 نوفمبر 2014. وتخلل الإجتماع عرض للتحديثات الخاصة بأنشطة و خطط الـ IDI والأمانة العامة للجهات المانحة في الأنتوساي.

وقد أيد مجلس المديرين خطة فريق عمل الأنتوساي المعنية بالتصديق و تقرر اجراء المزيد من البحوث بهذا الشأن، أما على مستوى المدققين وأجهزة الرقابة العليا فقد تقرر العمل على توحيد الجهود الموجهة نحو عمليات تقييم أجهزة الرقابة العليا وتقييم الهياكل المؤسسية والعمليات والأدوات المستخدمة والخاصة بتعزيز المهنية والاحترافية في أجهزة الرقابة العليا. و ستكون مبادرة الأنتوساي للتنمية أحد أعضاء فريق العمل و الذي ترأسه لجنة بناء القدرات التابعة لمنظمة الأنتوساي و ذلك بغرض العمل على مخطط التصديق الخاص بالموظفين المهنيين في أجهزة الرقابة العليا الأعضاء في الأنتوساي.

وخلال إجتماع لجنة التعزيز المؤسسي التابعة للأرابوساي المنعقد من 15 إلى 17 ديسمبر 2014، عملت مبادرة الأنتوساي للتنمية IDI على تقديم تقرير بمدى التقدم المحرز الذي تحقق في عمليات تطبيق برامج تطوير القدرات المشتركة للـ IDI والأرابوساي، برنامج 3i وبرنامج التصديق الخاص بخبراء التدريب. وعملت اللجنة كذلك على مناقشة برامج التعاون مع مبادرة الأنتوساي للتنمية IDI.

ومن ناحية أخرى تمت مناقشة الفرص العالمية المتاحة والاحتياجات الإقليمية الخاصة بتنمية القدرات وذلك في الاجتماع السنوي لجمعية الأولاسيف المنعقد في مدينة كوسكو، البيرو و ذلك في الفترة من 24 إلى 28 نوفمبر 2014. و قد أعطيت أهمية خاصة لبرنامج 3i، و أطر قياس الأداء لأجهزة الرقابة العليا SAI PMF. وكذلك تم تقديم تحديث على برنامج مبادرة الأنتوساي للتنمية بالإضافة إلى مناقشة الورقة الإرشادية المقدمة حول عمليات التصديق من خلال الأنتوساي.

مستجدات تعاون الانتوساي مع مجموعة المانحين

مستجدات إطار عمل قياس أداء جهاز الرقابة الأعلى

أصبحت النيبال أول جهاز رقابة أعلى ينشر تقريره حول التقييم وقد انتهت فترة الاستشارة بينما تم تمديد الفترة التجريبية، وتبدأ أجهزة الرقابة العليا بتبادل الخبرات في عمليات تقييم إطار عمل قياس أداء جهاز الرقابة الأعلى مع النظراء (SAI PMF).

خلال مؤتمر صحفي عقد في 15 فبراير 2015، أصبح مكتب مدقق عام نيبال (OAGN)أول جهاز رقابة أعلى ينشر نتائج تقييم تطبيق إطار عمل قياس أداء جهاز الرقابة الأعلى (SAI PMF). يتوفر التقرير على الموقع الإلكتروني التالي لمكتب مدقق عام النيبال: www. oagnep.gov.np

للتقييم أهدافاً عديدة، يأتي في المرتبة الأولى هدف الإعلان عن الخطة الاستراتيجية القادمة لمكتب المدقق العام من خلال تحديد نقاط القوى والضعف، والإعلان عن محتوى الدعم المستقبلي المحتمل من شركاء التنمية وأجهزة الرقابة العليا النظراء، كما يقدم التقرير أيضاً الأساس لقياس ومراقبة تغييرات الأداء القادمة. وتم القيام بالتقييم بصورة مراجعة نظراء قام بها فريق من جهاز الرقابة الأعلى الهندي.

ومع إصدار تقرير أداء جهاز الرقابة الأعلى، صرح معالي المدقق العام، السيد/ بانو براساد أتشاريا، أنه في حين سلط التقرير الضوء على بعض التحديات الراهنة التي يواجهها مكتب مدقق عام النيبال، إلا أن المكتب يحرص على الالتزام بالمسائلة والشفافية، ويجب عليه أن يكون القدوة في القطاع العام في هذه المجالات. كما أشار كذلك إلى أن نشر التقرير كان خطوة أخرى في تعزيز مصداقية مكتب المدقق العام مع المواطنين، والبرلمان، والوكالات الحكومية ومجتمع المانحين.

حالياً، هناك عدد من أجهزة الرقابة العليا الأخرى تدرس أفضل الطرق المناسبة لاستخدام مسودات التقارير والتقارير النهائية لتقييم إطار عمل قياس أداء جهاز الرقابة الأعلى. وقد وافق أحد أجهزة الرقابة العليا مؤخراً على مشاركة تقريره مع أجهزة الرقابة العليا الأخرى وفرق التقييم لأغراض تعليمية. وجهاز آخر يستعد لنشر تقريره حالما يتم الانتهاء من عملية ضمان الجودة. من المشجع رؤية أجهزة الرقابة العليا تحتضن إطار عمل قياس أداء جهاز الرقابة الأعلى (SAI PMF) وتحافظ على روح المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا ISSAI 20 لتقدم تقارير حول أدائها للعامة.

التقدم في تجربة إطار عمل قياس أداء جهاز الرقابة الأعلى (SAI PMF)

وضعت مجموعة العمل المعنية بقيمة وفائدة أجهزة الرقابة العليا (WGVBS) هدفاً للقيام بتجربة 20 إطار عمل قياس أداء أجهزة الرقابة العليا. وكان ذلك لضمان اختبار إطار عمل قياس أداء أجهزة الرقابة العليا في العديد من الدول وتغطية أقاليم الانتوساي المختلفة، ونماذج أجهزة الرقابة العليا، والدول ذات الخلفيات الإدارية المختلفة، وأجهزة رقابة عليا ذات احجام مختلفة وعلى مستويات مختلفة من التنمية. وقد كان من الضروري أن يتم وضع وتحليل مؤشر ومقاييس للأبعاد من ذلك النموذج للتأكد من ملائمة المقياس المستخدم في إطار عمل قياس أداء جهاز الرقابة الأعلى: فلا تعتبر المؤشرات شديدة جداً ولا متساهلة، ولكنها ملائمة لقياس تغييرات الأداء عبر الزمن.

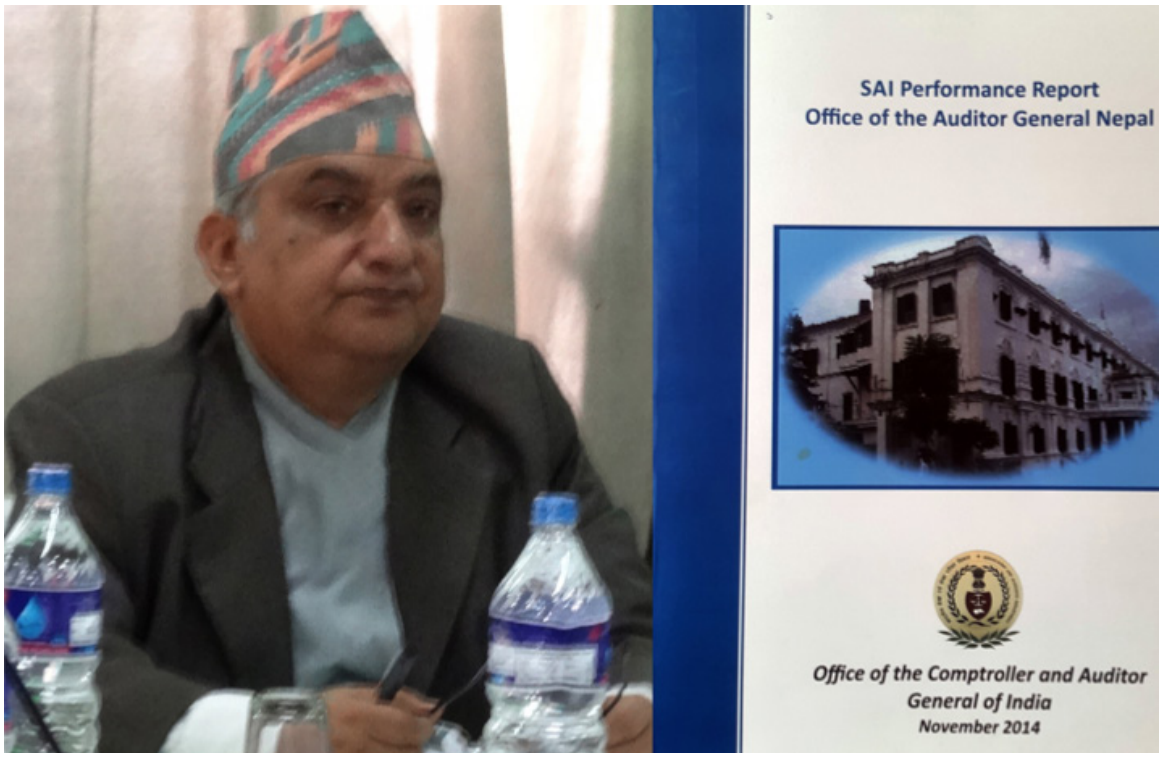

في وقت كتابة هذا المقال، وافق 20 من أجهزة الرقابة العليا على الشروط المرجعية لعمليات تقييم إطار عمل قياس أداء جهاز الرقابة الأعلى. وقد وصل 15 جهاز رقابة أعلى إلى مرحلة إعداد مسودة التقرير على الأقل، ومن المتوقع أن تصل أربعة أجهزة إلى هذه المرحلة خلال الأشهر القادمة، كما علمنا بأن هناك عدد آخر من أجهزة الرقابة العليا تطبق إطار عمل قياس أداء جهاز الرقابة الأعلى بطرق مختلفة، ولكنها لم تبلغ فريق عمل المهمة المعني بسير عملها.

ويجري حالياً عمل استبيان لتحديث المعلومات حول سير العمل في إطار عمل قياس أداء جهاز الرقابة الأعلى. ويبدو أن ما يقارب من 20 جهاز للرقابة العليا سيصدر ما لا يقل عن مسودة تقرير واحد لإطار عمل قياس أداء جهاز الرقابة الأعلى قبل اجتماع فريق العمل المعني في أوسلو، مايو 2015.

حتى الان الأمور تسير بصورة جيدة ومع ذلك، فإن فريق العمل المعني بإطار عمل قياس أداء جهاز الرقابة الأعلى، والذي يعمل بتنسيق ودعم من قبل أمانة الانتوساي ومجموعة المانحين في مبادرة الانتوساي للتنمية، لا يملك الآن حق الوصول إلى كل هذه التقارير والمعلومات من أجهزة الرقابة العليا والأطراف المعنية التي تقوم بالتقييم.

في الوقت الحاضر، تم المشاركة بثمانية مسودات فقط من تقارير تقييم إطار عمل قياس أداء أجهزة الرقابة العليا (بما في ذلك ثلاثة تقارير تجريبية أساسية) مع فريق العمل، كما تم تبادل نتائج وتقييم ملخص تقرير آخر، ولاستكمال تجربة إطار عمل قياس أداء أجهزة الرقابة العليا، طلب فريق العمل المعني حق الوصول إلى مسودة التقارير أو التقارير النهائية لتقييم إطار عمل قياس أداء أجهزة الرقابة العليا على وجه السرعة. وسيتم التعامل مع مثل هذه التقارير بسرية، ولن يتم تبادل هذه المعلومات مع أي من أصحاب المصلحة دون الحصول على موافقة خطية من رئيس جهاز الرقابة الأعلى.

تبادل المعرفة والخبرة حول تقييم إطار عمل قياس أداء أجهزة الرقابة العليا (SAI PMF)

مع اقتراب انتهاء الفترة التجريبية، نظمت مبادرة الانتوساي للتنمية عدداً من ورش العمل لتبادل المعرفة حول إطار عمل قياس أداء أجهزة الرقابة العليا بين أجهزة الرقابة العليا وفرق التقييم. وقد تم التخطيط لهذه الأحداث رداً على ملاحظات عام 2014 بأن هناك حاجة لتعزيز تبادل الخبرات في مجال إطار عمل قياس أداء أجهزة الرقابة العليا، وإعداد مجموعة أكبر من القادة المحتملين لفرق التقييم ومن المراجعين لضمان الجودة، وتعزيز تبادل مسودة التقارير والتقارير النهائية للتقييم.

تم عقد هذه الفعاليات في المنظمة الآسيوية لأجهزة الرقابة العليا (الاسوساي) ومنظمة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لأجهزة الرقابة العليا (أولاسيفس) في شهر مارس، مع وجود مناسبة أخرى تم التخطيط لها مع المنظمة الأوروبية لأجهزة الرقابة العليا (الأوروساي). وتشمل ورش العمل المحاور التالية: تبادل الخبرات في عمليات التخطيط والتنفيذ والإبلاغ في عمليات تقييم إطار عمل قياس أداء أجهزة الرقابة العليا، وإجراء تحليل لتحديد العوامل التي تؤثر في الأداء، والتدريب، وممارسة مراجعة ضمان الجودة لعمليات تقييم إطار عمل قياس أداء أجهزة الرقابة العليا. وقد اختتمت ورش العمل بإتاحة الفرصة أمام أجهزة الرقابة العليا المهتمة بأن يتم تقييم جودة مسوداتها الخاصة بإطار عمل قياس أداء جهاز الرقابة الأعلى من قبل فرق من أجهزة الرقابة العليا النظراء.

كانت ردود الفعل على أول ورشة عمل والتي استضافها مكتب مدقق عام النيبال، إيجابية للغاية، فقد تبادلت أجهزة الرقابة العليا وأعضاء فرق التقييم من النيبال وبوتان وفلسطين الخبرات حول التقييم وقدمت المعلومات لفريق العمل المعني بإطار عمل قياس أداء أجهزة الرقابة العليا. وهذه العمليات لتبادل الخبرات حددت العديد من القضايا الهامة التي يجب أن يتم أخذها بالاعتبار عند تصميم التقييم، وادراجها في البنود المرجعية لإطار عمل قياس أداء أجهزة الرقابة العليا. ووجد المشاركون من خمسة دول أخرى، والذين يقومون حالياً جميعهم بالتخطيط لعمليات التقييم أن هذه الدورة لا تقدر بثمن.

عند نشر تقرير أداء جهاز الرقابة الأعلى، أشار المدقق العام، معالي السيد/ بانو براساد اتشاريا، أنه في حين سلط التقرير الضوء على بعض التحديات الراهنة التي يواجهها مكتب مدقق عام النيبال، إلا أن المكتب يحرص على الالتزام بالمسائلة والشفافية، ويجب عليه أن يكون القدوة في القطاع العام في هذه المجالات

فيما يلي بعض الدروس الرئيسية المستفادة من ورش العمل:

- إن عملية صياغة واعتماد البنود المرجعية للتقييم عملية مهمة للنجاح في جميع الحالات، وقد كان من الممكن تجنب معظم التحديات التي تم تحديدها خلال عمليات التقييم من خلال تحديد ومعالجة القضايا في مرحلة البنود المرجعية.
- تحتاج البنود المرجعية إلى الاستناد إلى إدراك جيد لطبيعة جهاز الرقابة الأعلى، وخاصة الطريقة التي يجمع فيها بين أنواع مختلفة من التدقيق (المالي والالتزام والأداء)، والوضوح في طريقة اختيار العينات من ملفات التدقيق.
- تعتبر عملية تشكيل فريق التقييم عملية هامة، لا سيما في ضمان تمتع الفريق بأكمله بالمعرفة والخبرة بأنواع التدقيق الذي يمارسه جهاز الرقابة الأعلى، والمجالات الأخرى غير المعنية بالتدقيق والتي يتم تغطيتها خلال التقييم، بالإضافة إلى الخبرة في القيام بعمليات تقييم مماثلة.
- أيا كان نموذج التقييم الذي تم اختياره، سواء التقييم الذاتي، أو تقييم النظراء، أو التقييم الخارجي، فإن مشاركة موظفي الجهاز ورئيسه يعتبر أمراً أساسياً للقيام بتقييم عالي الجودة. كما تعتبر أنشطة تعزيز الوعي لشريحة واسعة من أصحاب المصلحة أمراً ضرورياً قبل البدء في عملية التقييم.
- ضمن نطاق كل طريقة تقييم محتملة، يجب أن تتطلع عملية التخطيط لإطار عمل قياس أداء جهاز الرقابة الأعلى لتحقيق أكبر قدر ممكن من حقوق جهاز الرقابة الأعلى ومصداقية تقاريره.
- بالنسبة لعمليات تقييم النظراء والتقييم الخارجي، إن مشاركة عضو من جهاز الرقابة الأعلى في فريق التقييم، على سبيل المثال، المشاركة كعضو فريق جانبي (لا يشارك في تسجيل المؤشرات) تعتبر زيادة لقيمة إدراك طبيعة جهاز الرقابة الأعلى وبيئته.

- يمكن أن يضيف ضمان الجودة(QA) في البنود المرجعية، ومشروع التقرير، ومرحلة التقرير النهائي قيمة كبيرة للتقييم وتعزيز مصداقية النتائج. وتحتاج عملية ضمان الجودة لتغطية كل من التحقق من الوقائع، والتطبيق السليم لمنهجية إطار عمل قياس أداء جهاز الرقابة الأعلى. فمن غير المرجح أن يملك فرداً واحداً المعرفة الخاصة للدولة والخبرة اللازمة في إطار عمل قياس أداء جهاز الرقابة الأعلى لتحقيق كل الأهداف.

- يجب أن يتم اعتماد التصميم التفصيلي لعملية ضمان الجودة في مرحلة البنود المرجعية، وخاصة في عمليات التقييم التي يشارك فيها أكثر من طرفين (على سبيل المثال: جهاز الرقابة الأعلى، فريق التقييم، الممول الخارجي). من المهم معرفة من يمتلك التقرير، ومن الذي سيصدره، وأي الجهات التي سيتم إرسال نسخة عن مسودة التقرير لها، وبأي تسلسل.

- يتعين النظر في قضايا اللغة بعناية في مرحلة البنود المرجعية. حيث من الممكن ترجمة بعض الوثائق الرئيسية، إلا إنه لن تكون عملية ترجمة ملفات التدقيق أمراً عملياً، لذلك يجب على بعض أعضاء الفريق إجادة اللغة التي تحفظ بها هذه الوثائق، ومن المهم مشاركة أعضاء جهاز الرقابة الأعلى أو خبراء التدقيق المحليين في فريق التقييم في هذه المرحلة.

- بدأت عمليات التقييم الخارجية وتقييم النظراء باتباع نموذج مشابه: طلب من جهاز الرقابة الأعلى، واختيار أعضاء الفريق، وصياغة البنود المرجعية، ومهمة تستمر لفترة أسبوع تهدف إلى زيادة الوعي شاملة على تدريب قصيرالمدى على إطار عمل قياس أداء جهاز الرقابة الأعلى، واعتماد البنود المرجعية، ومرحلة التخطيط المكتبي والتي تستمر من 4 إلى 6 أسابيع يتم خلالها الحصول على الوثائق والتحليل المبدئي، ومن ثم أسبوعان مهمة ميدانية لتسجيل المؤشرات، والمسودة الأولى من ملخص التقييم والذي يحلل أداء جهاز الرقابة الأعلى ومناقشة نتائج التدقيق مع جهاز الرقابة الأعلى، ومرحلة كتابة التقرير في المكتب ومن ثم ضمان الجودة والانتهاء من التقييم.

- صياغة التقرير النهائي يستغرق وقتاً أطول بكثير مما هو متوقع، وخاصة عندما يضطر قائد الفريق للعودة لممارسة عمله اليومي ويكون غير قادر على التركيز على التقرير طول الوقت.

علاوة على ذلك، مكنت ورشة العمل المشاركين من تطوير مهاراتهم في كتابة التقييم المختصر لأداء إطار عمل قياس أداء جهاز الرقابة الأعلى، والقيام بمراجعة ضمان جودة إطار عمل قياس أداء جهاز الرقابة الأعلى. واشتملت ورشة العمل على استخدام تحليل أسباب المشكلة لتحديد الحالات المحتملة لأداء جهاز الرقابة الأعلى فيما يتعلق بالقدرة والكفاءة الداخلية في جهاز الرقابة الأعلى، بالإضافة للبيئة الخارجية التي يعمل بها الجهاز الرقابي. وبالنسبة لليومين الأخيرين لورشة العمل، انقسم المشاركون إلى مجموعات وقاموا بمراجعة عملية لضمان جودة تقرير أداء جهاز الرقابة الأعلى لمكتب المدقق العام في النيبال. وتم تزويد جهاز الرقابة الأعلى النيبالي بنتائج المراجعة والذي بدوره سيطلع أصحاب المصلحة عليها.

بدأ العمل في إطار عمل قياس أداء جهاز الرقابة الأعلى (SAI PMF) في المجتمع الافتراضي

بدأ العمل في إطار عمل قياس أداء جهاز الرقابة الأعلى في المجتمع الافتراضي في ديسمبر 2014، بالنيابة عن مجموعة العمل المعنية بقيمة وفوائد أجهزة الرقابة العليا (WGVBS). وتم تقديم منهج العمل الافتراضي للقائمين على التقييم المعتمدين لتمكينهم من الاطلاع على المادة المعنية لعمليات تقييم إطار عمل قياس أداء جهاز الرقابة الأعلى، ووضع الاستفسارات حول الأداة والعمليات من خلال منتدى مخصص للنقاش.

يقدم هذا المنتدى دعماً للمستخدمين بالإضافة إلى المعلومات لمن يعملون على وضع إطار عمل قياس أداء جهاز الرقابة الأعلى. تم تزويد جميع المقيمين الذين حضروا التدريب على إطار عمل قياس أداء جهاز الرقابة الأعلى بملفات تعريف المستخدمين لتمكينهم من الدخول على منهج العمل الافتراضي واستخدامه.

الانتهاء من فترة الاستشارة والفترة التجريبية لإطار عمل قياس أداء جهاز الرقابة الأعلى (SAI PMF)

تم رسمياً اختتام فترة الاستشارة التي استمرت تسعين يوماً على النسخ التجريبية من إطار عمل قياس أداء جهاز الرقابة الأعلى في 31 مارس 2015. وعند وقت كتابة هذا المقال، تم استلام عدد من التقارير الرسمية وكل منها يقدم مساهمة إيجابية تجاه تطوير إطار عمل قياس أداء جهاز الرقابة الأعلى. وعلى نحو مماثل تم الانتهاء من الفترة التجريبية التي تم التخطيط لها لإطار عمل قياس أداء جهاز الرقابة الأعلى في 31 مارس 2015. إلا إنه بناء على مشورة مجموعة العمل المعنية بقيمة وفوائد أجهزة الرقابة العليا (WGVBS) سيتم تمديد الفترة التجريبية حتى 8 مايو 2015، لإتاحة الفرصة لإكمال عدد من الأمور التجريبية التي جاري العمل فيها حالياً.

وبينما بدأ فريق المهمة في التحليل والرد على الردود الاستشارية والخبرات التجريبية، لازالت هنالك فرصة لأخذ المزيد من الملاحظات في عين الاعتبار عند مراجعة إطار عمل قياس أداء جهاز الرقابة الأعلى. وستتم دراسة جميع التقارير التي تم استلامها حتى 8 مايو من قبل فريق مهمة إطار عمل قياس أداء جهاز الرقابة الأعلى عند اجتماعهم في أوسلو خلال الفترة من 11-15 مايو 2015. أما التقارير التي تم استلامها بعد هذا التاريخ فيمكن دراستها كحالات منفردة، ولكن لن تنعكس في الاقتراح الرسمي لفريق العمل والذي سيقدمه لمجموعة العمل المعنية بقيمة وفوائد أجهزة الرقابة العليا (WGVBS).

تنقيح إطار عمل قياس أداء جهاز الرقابة الأعلى SAI PMF: طريق المستقبل

فيما يلي المعالم الرئيسية المخطط لها في عملية تنقيح إطار عمل قياس أداء جهاز الرقابة الأعلى:

- 11-15 مايو 2015: الاجتماع الرابع لفريق المهمة المعني بإطار عمل قياس أداء جهاز الرقابة الأعلى في أوسلو، النرويج لمراجعة الدروس المستفادة من تجارب إطار عمل قياس أداء جهاز الرقابة الأعلى ونتائج الاستشارات.
- يوليو 2015: تقديم تقرير لمجموعة العمل المعنية بقيمة وفوائد أجهزة الرقابة العليا (WGVBS) "مناقشة فريق المهمة المعني بإطار عمل قياس أداء جهاز الرقابة الأعلى فيما يتعلق بالملاحظات الاستشارية والخبرات المكتسبة من التجارب».
- أغسطس 2015: اجتماع مجموعة العمل المعنية بقيمة وفوائد أجهزة الرقابة العليا (WGVBS) لمناقشة تقرير فريق المهمة المعني بإطار عمل قياس أداء جهاز الرقابة الأعلى فيما يتعلق بالملاحظات الاستشارية والخبرات المكتسبة من التجارب يتبعه نشر التقرير.
- 26-30 أكتوبر: الاجتماع الخامس لفريق المهمة المعني بإطار عمل قياس أداء جهاز الرقابة الأعلى في كيب تاون، جنوب أفريقيا، للبدء في إعداد النسخة المعتمدة لإطار عمل قياس أداء جهاز الرقابة الأعلى.
- ديسمبر 2015: النسخة 3,1 من إطار عمل قياس أداء جهاز الرقابة الأعلى التي تم تبادلها مع فريق المهمة.
- فبراير 2016: النسخة 3.2 من إطار عمل قياس أداء جهاز الرقابة الأعلى التي تم تبادلها مع الفريق المرجعي.
- ابريل 2016: تقديم النسخة المعتمدة من إطار عمل قياس أداء جهاز الرقابة الأعلى إلى مجموعة العمل المعنية بقيمة وفوائد أجهزة الرقابة العليا (WGVBS) لاعتمادها ودراسة مدى الحاجة إلى إعادة عرضها لفترة 90 يوما.
- أغسطس 2016: الموافقة على النسخة المعتمدة من إطار عمل قياس أداء جهاز الرقابة الأعلى لتقديمها للجنة الانتوساي لتبادل المعرفة.
- سبتمبر 2016: موافقة لجنة تبادل المعرفة على تقديم النسخة لمجلس المديرين.
- ديسمبر 2016: تحويل مجلس المديرين النسخة المعتمدة من إطار عمل قياس أداء جهاز الرقابة الأعلى إلى الانكوساي للاعتماد النهائي، ومن ثم تعتمدها الانتوساي ويتم نشر النسخة النهائية من إطار عمل قياس أداء جهاز الرقابة الأعلى

وبعد ذلك، يبدأ العمل الجدي بالطبع.

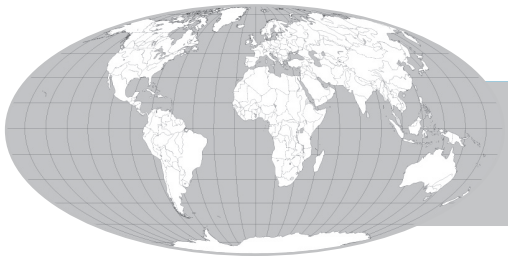

جدول أعمال الأنتوساي 2015

أبريل	مايو	يونيو
	12-11 الاجتماع الثالث والعشرون لمجموعة عمل الأنتوساي المعنية بتدقيق تكنولوجيا المعلومات، وارسو – بولندا. 14-13 الاجتماع الثاني لمجموعة عمل الأنتوساي المعنية بالتحديث المالي والإصلاح التنظيمي، واشنطن– الولايات المتحدة الأمريكية . 15-14 الاجتماع الثاني عشر للجنة المالية والإدارية.	26-24 المؤتمر المشترك للأوروساي والأولاسيفس ، كيتو – الاكوادور .
يوليو	**أغسطس**	**سبتمبر**
		10-8 اجتماع لجنة بناء القدرات، ستوكهولم، السويد . 24-21 اجتماع اللجنة الفرعية لمعايير الرقابة الداخلية، بوخارست – رومانيا .

ملاحظات المحرر: ينشر هذا التقويم دعماً لاستراتيجية الانتوساي للتواصل وكوسيلة لمساعدة أعضاء الانتوساي علي تخطيط وتنسيق جداول المواعيد لأجهزتهم. ويشمل هذا الباب المنتظم للمجلة الأحداث التي ستعقد على نطاق منظمة الانتوساي وعلى نطاق الأقاليم، مثل: المؤتمرات، والجمعيات العامة، واجتماعات المجلس. وبسبب المساحة المحدودة، سيتم إدراج الدورات التدريبية المتعددة واللقاءات المهنية الأخرى التي تقدمها الأقاليم بناء على المساحة المتاحة. لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالأمين العام لكل مجموعة عمل إقليمية. للتواصل يرجى زيارة الموقع التالي: http://www.intosai.org/regional-working-groups.html

الإنتوساي